الجمهورية التونسية
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

# التقرير السنوي للقدرة على الأداء

# لسنة 2019

جوان 2020

# الفـــــــــهـــرس


**المحور الأول: التقديم العام**

1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط المهمة خلال سنة 2019 ..... 3
2. تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019 ..... 6

**المحور الثاني: تقديم برامج المهمة**

**I. البرنامج 1: " البنية التحتية للطرقات "**

**1-** التقديم العام للبرنامج ..... 12
**2-** تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج ..... 13
**3-** نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 ..... 17
3-1-تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج ..... 17
3-2-تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها ..... 19
**4-** التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء ..... 21

**II. البرنامج 2: " حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي**

**1-** التقديم العام للبرنامج ..... 23
**2-** تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج ..... 24
**3-** نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 ..... 25
3-1-تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج ..... 26
3-2-تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها ..... 28
**4-** التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء ..... 32

**III. البرنامج 3: " التهيئة الترابية والتعمير والمدن "**

**1-** التقديم العام للبرنامج ..... 33
**2-** نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 ..... 38
2-1-تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج ..... 38
2-2-تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها ..... 41
**3-** التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء ..... 51

**IV. البرنامج 4: " تطوير وتنمية قطاع البناء "**

**1-** التقديم العام للبرنامج ..... 56
**2-** تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج ..... 57
**3-** نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 ..... 58
3-1-تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج ..... 58
3-2-تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها ..... 60
**4-** التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء ..... 62

**V. البرنامج 9: "القيادة والمساندة"**

**1-** التقديم العام للبرنامج ..... 64
**2-** تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج ..... 64
**3-** نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 ..... 66
3-1-تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج ..... 66
3-2-تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها ..... 68
**4-** التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء ..... 72

# المحور الأوّل:

# التقديـــم العـــــام

يعرض هذا التقرير أهم ما تم إنجازه لسنة 2019 وفقا لما تم برمجته بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء ولأولويات المرحلة القادمة الهادفة أساسا إلى دعم قدرات الاقتصاد الوطني وتعزيز مقومات التنمية المستدامة، ويلخص إطار القدرة على الأداء أهم الأنشطة المنجزة مقارنة بالتقديرات المبرمجة لمهمة التجهيز لسنة 2019 على ضوء التوجهات المستقبلية وإستراتيجية الدولة في قطاع التجهيز الهادفة إلى تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني ورسم التوجهات الإستراتيجية للقطاع.

كما يعرض التقرير السنوي للقدرة على الأداء أهم جوانب نشاط المهمة خلال سنة 2019 خاصة فيما يتعلق بمدى تحقيق إطار القدرة على الأداء الخاص بكل برنامج ويقدم قراءة تحليلية لنتائج تنفيذ إستراتيجية الدولة لمهمة التجهيز، كما يتطرق التقرير إلى مدى تنفيذ ميزانية البرامج مقارنة بالتقديرات التي تمت برمجتها بالمشروع السّنوي للقدرة على الأداء لنفس السنة ويبين أهم الصعوبات التي حالت دون بلوغ النتائج المرجوة للبعض منها مع بيان لجملة الإجراءات والتّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء،

وفي هذا الإطار تواصل خلال سنة 2019 العمل على تنفيذ سياسة الدولة في مجال البنية التحتية للطرقات حيث تم مضاعفة الطريق الوطنية 12 بين سوسة والقيروان والطريق الوطنية 4 بين زغوان وسليانة ومضاعفة الطريق الجهوية 133 بزغوان فيما يخص الطرقات المهيكلة بالمدن كما تم في مجال التهيئة الترابية والإسكان مواصلة تغطية التراب الوطني والجهات الداخلية بأمثلة توجيهية لتهيئة وتنمية الولايات،

إضافة إلى مواصلة دراسة الخارطة الوطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى أفق سنة 2030 (تم الإنهاء من اعداد المرحلة الأولى من دراسة الخارطة الوطنية للتجهيزات الجماعية الكبرى والبنية التحية وبصدد مراجعة المرحلة الثانية) والعمل على تحسين الاتصال والتواصل مع مختلف الأطراف المتدخلة في مجال التهيئة الترابية،

أما فيما يخص مجال التهيئة الترابية والتعمير والإسكان فقد تم تدعيم التنمية الجهوية الشاملة والمتوازنة من أجل تقليص الفوارق بين الجهات وتنويع القاعدة الاقتصادية بها والعمل على استكشاف الفرص التي تتيحها مختلف الجهات والأقطاب الاقتصادية، إضافة إلى تدعيم اللامركزية من خلال إعادة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي وإعطاء صلاحيات أكبر للجهات والجماعات المحلية،

وفي مجال تطوير وتنمية قطاع البناء تم تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية من خلال انجاز بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة.

وقد تم في هذا المجال تعزيز قدرات التدخل للإدارة العامة للبنايات المدنية في مجال البناء المستدام بهدف تطوير القدرات الفنية للمتدخلين في تصميم وانجاز البنايات المستدامة، إلى جانب ادخال الممارسات الجيدة عند

انجاز البنايات العمومية والتحكم في المشاريع المنجزة من قبل صاحب المنشأ المفوض والاستشارة والمساعدة الفنية إنجاز مشاريع البنايات غير المدنية في مراحل معينة من الانجاز.

وفيما يخص برنامج القيادة والمساندة فقد تم تطوير نسبة تأطير الأعوان وتكوينهم ورسكلتهم في مختلف مجالات التصرف ذات العلاقة ببرامج المهمة للرفع من مردودية العمل الإداري وجودته وتمكين الإطارات والأعوان من مواكبة المستجدات الإدارية والعمل على تطوير الإدارة بالإضافة إلى مواصلة تركيز الاتصال الإلكتروني (البوابات والأنترانات، الأنترنات ...) وتطوير التصرف الإلكتروني في الوثائق،

وفي هذا الإطار، يتناول التقرير في محوره الأول، تقديم لمحة عن أهم جوانب نشاط المهمة وتنفيذ ميزانيتها خلال سنة 2019 ثم وفي محور ثان، تقديم عام للبرامج وإنجازاتها الإستراتيجية وإعلان نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 إضافتا إلى مقارنتها بالتقديرات، وبما تم تحقيقه خلال سنة 2019 وأخيرا تقديم التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء.

# 1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط المهمة خلال سنة 2019:

تنقسم مهمة التجهيز إلى أربع برامج عملياتية تترجم السياسات القطاعية للوزارة وبرنامج قيادة ومساندة حسب منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف وفقا لما يلي:

- برنامج 1: البنية التحتية للطرقات،
- برنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي،
- برنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والمدن،
- برنامج 4: تطوير وتنمية قطاع البناء،
- برنامج 9: القيادة والمساندة.

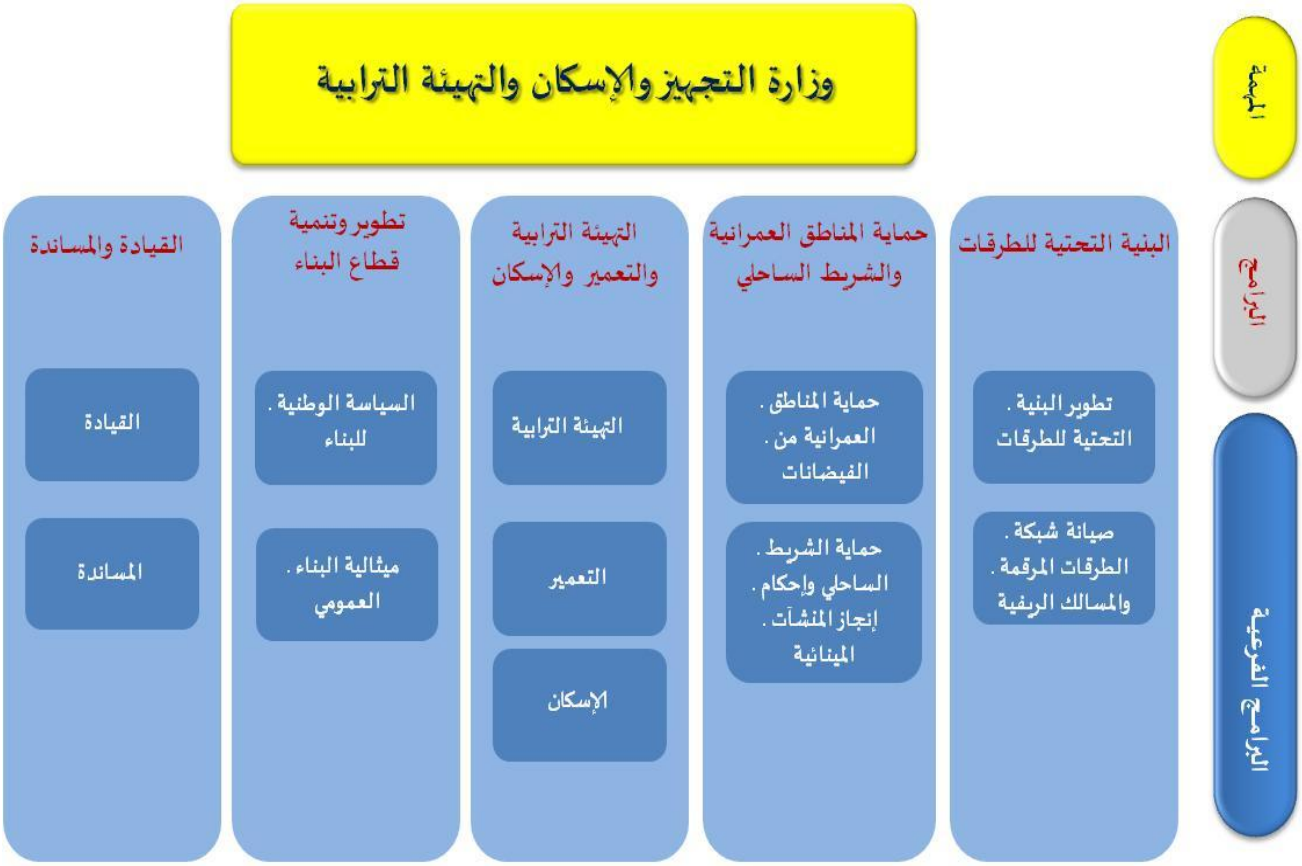

وعملا بمقتضيات القانون الأساسي ومنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، عملت المهمة في إطار التنزيل العملياتي لبرامجها على مزيد التعمق وإحكام الأداء وعلى مراجعة خارطة المهمة وإطار القدرة على الأداء لسنة 2020.

## 1.1 أهم الإنجازات التي تم تحقيقها:

تواصل العمل خلال سنة 2019 على تنفيذ إستراتيجية المهمة في مجال الطرقات التي تهدف إلى تنمية وتطوير الطرقات والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغاربي إلى جانب العناية بالطرقات المهيكلة ووضع نظام خاص بالمسالك الريفية مع إعطاء الأولوية لإنجاز أشغال الصيانة،

وفي مجال الطرقات السيارة تواصل دراسة الطريق السيارة بوسالم الحدود الجزائرية وأشغال الطريق السيارة قابس – مدنين – رأس الجدير ويجرى حاليا أعمال تحرير الحوزة العقارية للطريق السيارة ECOSO الجزء تونس – جلمة وتم اعلان طلب عروض لتحرير حوزة المشروع.

أما في مجال الطرقات مهيكلة بالمدن فقد تم انجاز مضاعفة الطريق الوطنية 12 بين سوسة والقيروان والطريق الوطنية 4 بين زغوان وسليانة ومضاعفة الطريق الجهوية 133 بزغوان ومنعرج تالة القصرين. تتواصل أشغال انجاز 8 محولات على الطريق الحزامية بصفاقس الحصة الأولى والثانية وتم اعلان طلب عروض للحصة الثالثة والرابعة. انطلقت أشغال المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس الجزء الأول وتم اعلان طلب العروض للجزء الثاني. كذلك انطلقت أشغال مضاعفة الطريق الجهوية 27 بين نابل وقرية الجزء الأول وتم اعلان طلب عروض للجزء الثاني بين قرية ومنزل تميم. كما تم اعلان طلب عروض لمشروعي ربط تطاوين بالطريق السيارة أ1 ومضاعفة الطريق الرومانية (ط ج 117) بمدنين.

وفي مجال التهيئة الترابية فقد تم تدعيم التنمية الجهوية الشاملة والمتوازنة من أجل تقليص الفوارق بين الجهات وتنويع القاعدة الاقتصادية بها والعمل على استكشاف الفرص التي تتيحها مختلف الجهات والأقطاب الاقتصادية وتدعيم اللامركزية من خلال إعادة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي وإعطاء صلاحيات أكبر للجهات والجماعات المحلية،

أما بخصوص تطوير وتنمية قطاع البناء فقد تم تحسين الخدمات المتعلقة بالترخيص لمكاتب الدراسات والمهندسين المستشارين والمراقبين الفنيين والخبراء في المساحة والمقاولات ومتابعتهم. إضافة إلى السهر على حسن التصرف في الصفقات وعقود المصممين والسهر على انجاز أشغال المشاريع المفوضة في الآجال والتحكم في كلفة المشاريع المفوضة.

وقد تميزت سنة 2019 بمواصلة متابعة تطوير نسبة تأطير الأعوان وتكوينهم ورسكلتهم في مختلف مجالات التصرف ذات العلاقة ببرامج المهمة للرفع من مردودية العمل الإداري وجودته وتمكين الإطارات والأعوان من مواكبة المستجدات الإدارية والعمل على تطوير الإدارة ومواصلة تركيز الاتصال الإلكتروني (البوابات وشبكة الأنترانات، ...) وتطوير التصرف الإلكتروني للوثائق وترشيد وحسن تنفيذ النفقات في مختلف بنود مصاريف التسيير وتحسين التصرف في البنايات والتجهيزات والعمل على صيانتها.

## 2. تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019:

### 1.2 ميزانية المهمة مقارنة بالتقديرات حسب طبيعة النفقة

تمّ ضبط ميزانية وزارة التجهيز لسنة 2019 في حدود 048 202 1 أد أي بنسبة تراجع قدرها 16,57% مقارنة بسنة 2018 (**779 440 1**أ د ) موزعة كما يلي :

- نفقات التصرف: **154048** ألف دينار
- نفقات التنمية: **000 000 1** ألف دينار
- الحسابات الخاصة في الخزينة: **000 48** ألف دينار

## جدول عدد 1:

## تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات

## التوزيع حسب طبيعة النفقة(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

| طبيعة النفقة | ق.م الأصلي 2019 | ق.م التكميلي 2019 (1) | إنجازات 2019 (2) | الانجازات مقارنة ق.م االتكميلي 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (2) - (1) | نسبة الإنجاز % (2)/(1) |
| **نفقات التصرف** | 154 048 | 159 502 | 152 441 | −7 061 | 96% |
| التأجير العمومي | 97 963 | 102 212 | 94 475 | −7 737 | 92% |
| وسائل المصالح | 53 671 | 53 249 | 54 241 | 992 | 102% |
| التدخل العمومي | 2 521 | 4 148 | 4 121 | −27 | 99% |
| **نفقات التنمية** | 1 000 000 | 1 000 000 | 1 051 833 | 51 833 | 105% |
| **الاستثمارات المباشرة** | 898 300 | 898 300 | 950 133 | 51 833 | 106% |
| على الموارد العامة للميزانية | 513 300 | 513 300 | 568 275 | 54 975 | 111% |
| على القروض الخارجية الموظفة | 385 000 | 385 000 | 381 858 | −3 142 | 99% |
| **التمويل العمومي** | 101 700 | 101 700 | 101 700 | 0 | 100% |
| على الموارد العامة للميزانية | 101 700 | 101 700 | 101 700 | 0 | 100% |
| على موارد القروض الخارجية الموظفة | 0 | 0 | 0 | 0 | 0% |
| **صناديق الخزينة** | 48 000 | 48 000 | 58 268 | 10 268 | 121% |
| **المجموع العام للوزارة بدون الموارد الذاتية للمؤسسات** | 1 202 048 | 1 207 502 | 1 262 542 | 55 040 | 105% |

## رسم بياني عدد 1:

## مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2019

## التوزيع حسب طبيعة النفقة(إع الدفع)

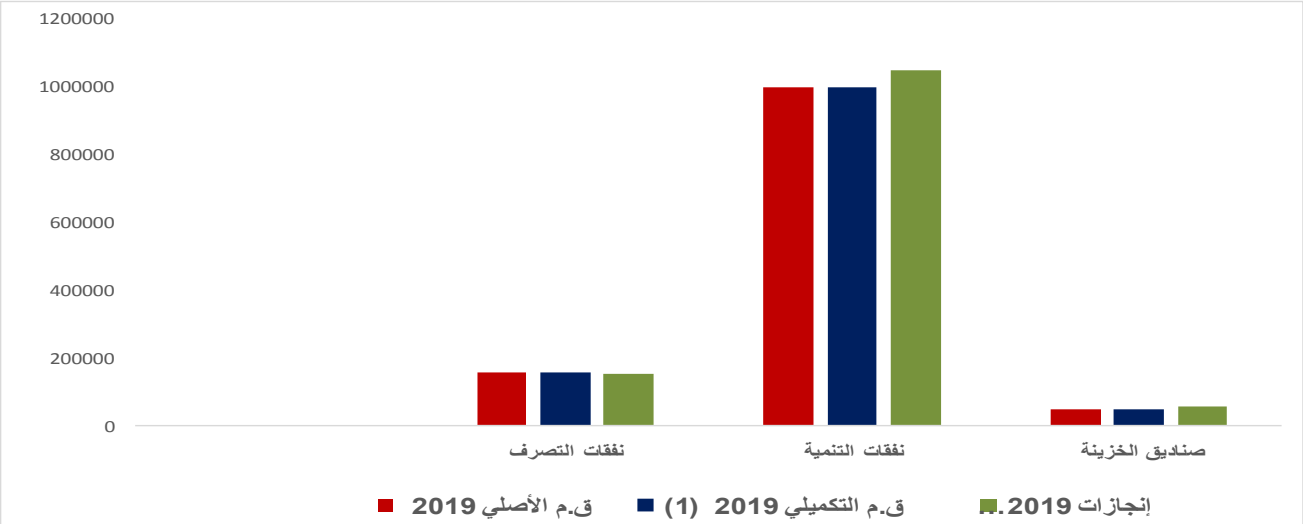


## 2.2 ميزانية المهمة مقارنة بالتقديرات حسب البرامج

وقد تمّ توزيع هذه الاعتمادات على أربعة برامج عملياتية تمثل السياسات القطاعية للوزارة وبرنامج قيادة ومساندة حسب متطلبات كل برنامج وفقا للجدول التالي:

**جدول عدد 2:**
**تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات**
**التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

| بيان البرامج | ق.م الأصلي 2019 | ق.م التكميلي 2019 (1) | إنجازات 2019 (2) | الانجازات مقارنة ق.م االتكميلي 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (2) - (1) | نسبة الإنجاز % (2)/ (1) |
| الجسور والطرقات | 811 321 | 811 321 | 985 519 | 174 198 | 121% |
| حماية المدن والشريط الساحلي | 71 369 | 71 369 | 68 348 | -3 128 | 96% |
| التهيئة الترابية والمدن | 264 373 | 264 373 | 155 941 | -108 432 | 59% |
| المنشآت المفوضة | 15 824 | 15 824 | 16 557 | -843 | 105% |
| القيادة والمساندة | 39 161 | 44 615 | 36 177 | -8 438 | 81% |
| المجموع | 1 202 048 | 1 207 502 | 1 262 542 | 55 040 | 105% |

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

**رسم بياني عدد 2 :**
**مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2019**
**التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

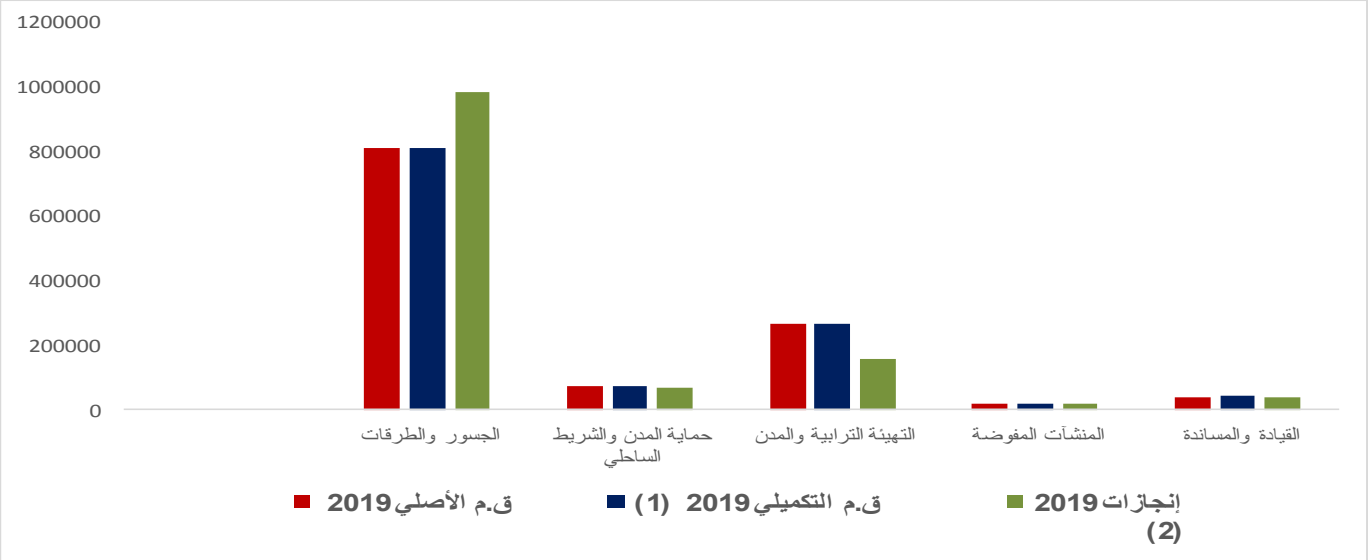
1200000
1000000
800000
600000
400000
200000
0
الجسور والطرقات
حماية المدن والشريط الساحلي
التهيئة الترابية والمدن
المنشآت المفوضة
القيادة والمساندة
ق.م الأصلي 2019
ق.م التكميلي 2019 (1)
إنجازات 2019 (2)

# المحور الثاني

# تقديم برامج المهمة

# ا .البرنامج 1
# البنية التحتية للطرقات

**رئيس البرنامج: السيد صلاح الزواري مدير عام الجسور والطرقات**

## 1- التقديـــم العـــام للبرنامج:

توكل للإدارة العامة للجسور والطرقات والتي تمثل البرنامج الأول مهمة إعداد وتنفيذ سياسة المهمة في مجال الطرقات والطرقات السيارة والمسالك الريفية. وتهدف هذه السياسة إلى جعل البنية التحتية للطرقات تستجيب لمتطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وربط كافة جهات البلاد بطرقات تضمن ديمومة حركة المرور والسلامة لمستعمليها مع مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية وذلك لمواكبة نسق التطور الملحوظ لأسطول السيارات.

وبالتالي فإن البرنامج الأول: "البنية التحتية للطرقات" يعتبر مسؤولا على جميع المشاريع المتعلقة بالبنية الأساسية للطرقات التي تكون فيها الدولة صاحبة المبنى. وينقسم هذا البرنامج إلى برنامجين فرعيين: تطوير البنية التحتية للطرقات وصيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية.

### 1.1تقديم البرامج الفرعية

ينقسم البرنامج الأول: "البنية التحتية للطرقات" إلى برنامجين فرعيين كما يلي:

أ – البرنامج الفرعي 1: تطوير البنية التحتية للطرقات

يسهر على التخطيط والقيام بالدراسات اللازمة ومتابعة المراحل الإجرائية الخاصة بطلبات العروض وتحرير الحوزة لإنجاز أشغال مشاريع البنية التحتية للطرقات التي من شأنها تأهيل الشبكة الأساسية للطرقات والمسالك حتى تسهل حركة المرور، تحد من الاكتظاظ، توفر رفاهة أفضل لمستعملي الطريق وتساهم في فك العزلة عن المناطق الداخلية. كما تتم متابعة سير انجاز هذه المشاريع بمساعدة الإدارات المركزية ووحدات الانجاز والإدارات الجهوية للتجهيز.

ب – البرنامج الفرعي 2: صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية

تحرص الإدارة العامة للجسور والطرقات على المحافظة على الحالة الحسنة للمعبد والتجهيزات فتقوم مصالحها بعملية الصيانة والتعهد الدوري لشبكة الطرقات والمتمثلة في تجديد الطبقة السطحية للطرقات المعبدة من نوعية Monocouche وBicouche وخرسانة إسفلتية. كما تقوم بالصيانة الاعتيادية والمتمثلة في إصلاح حواشي الطريق وتركيز علامات التشوير والتشوير الأفقي وصيانة المنشآت المائية وفواصل جسور والإنارة العمومية. إضافة إلى القيام بأشغال معالجة

نقاط تكرار الحوادث وعند حدوث الكوارث الطبيعية نتيجة تهاطل الأمطار أو الثلوج بنسب كبيرة فإن الإدارة العامة للجسور والطرقات تتدخل لإصلاحها ومعالجتها.

### 2.1 تقديم أهداف البرنامج:

يحتوي **البرنامج 1** "**البنية التحتية للطرقات**" وفقا للمحاور الإستراتيجية والأولويات على ثلاثة أهداف رئيسية كالتالي:

- **الهدف 1.1.1: تنمية وتطوير الطرقات والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغاربي**
- **الهدف 2.1.1: تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة،**
- **الهدف 1.2.1: المحافظة على نوعية وجودة شبكة الطرقات.**

## 2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

### 1.2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج :

– تم اسناد صفقات الدفعة الثانية من البرنامج الوطني التحفيزي للشباب أصحاب الشهائد العليا لبعث مقاولات صغرى في مجال الصيانة العادية للطرقات حسب أربع اختصاصات وهي:

1) التشوير العمودي والأفقي (مقاولة صغرى فقط)؛
2) العناية بنظافة وصيانة المناطق الخضراء وجهر الأودية (53 مقاولة صغرى)؛
3) إصلاح قارعة الطريق (41 مقاولة صغرى)؛
4) صيانة التنوير العمومي (20 مقاولة صغرى).

– يتواصل القيام بالدراسات الاستراتيجية المتعلقة بالقطاع من ذلك دراسة تأهيل بطاحات جربة (بصدد المصادقة على المرحلة الثالثة والأخيرة)، دراسة ووضع منظومة معلومات حول شبكة الطرقات المرقمة (نسبة الانجاز 70%)، دراسة تأهيل القطاع (بصدد اعداد المرحلة الثالثة من الدراسة)، المخططات الجهوية للمقاطع (بصدد انهاء المرحلة الثالثة والأخيرة)، فهرس حساب جسم الطريق Catalogue de dimensionnement de chaussée (بصدد اعداد المرحلة الثانية) وكذلك القيام بدراسة لقطاع الطرقات السيارة. هذه الدراسات ممولة من قبل البنك الافريقي للتنمية والبنك الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وكذلك ميزانية الدولة.

### 2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج

أ – **البرنامج الفرعي 1**: "**تطوير البنية التحتية للطرقات**"

**الطرقات السيارة**

تتواصل أشغال الطريق السيارة قابس – مدنين – رأس الجدير (بعض الأقساط انتهت)

– انطلقت أشغال فتح حوزة مشروع الطريق السيارة الرابطة بين تونس وجلمة، التي تهم ولايات بن عروس (معتمديتي المحمدية ومرناق) وزغوان (معتمديات بئر مشارقة وزغوان والفحص وصواف والناظور) والقيروان (معتمديات السبيخة والقيروان الشمالية والشبيكة وحفوز وحاجب العيون) وسيدي بوزيد (معتمدية جلمة). طول هذا المشروع 186 كم. أما الجزء الثاني من مشروع إيصال الطريق السيارة إلى ولايات القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة (جلمة – سيدي بوزيد – قفصة وجلمة – القصرين) الذي يبلغ طول 199 كلم فإن ملف طلب العروض النهائي الخاص بالأشغال في طور الإعداد وسيتم استكماله خلال الثلاثي الأول لسنة 2020. وفيما يتعلق بتحرير حوزته العقارية، فقد قام ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري بعملية البحث العقاري وإنجاز الأشغال الطبوغرافية على الميدان وهو في طور إتمام الملفات الفنية العقارية لمدها إلى الإدارة.

– تتواصل الدراسات الخاصة بالطريق السيارة الرابطة بين بوسالم والحدود الجزائرية التي تبلغ طول 80 كم حيث تمّ الانطلاق في مرحلة الدراسات التفصيلية، كما تمّ الإعلان عن طلب العروض الخاص بإنجاز الأشغال الجيوتقنية المتعلقة بمرحلتي الدراسات التفصيلية وإعداد ملف طلب العروض كما تم إبرام اتفاقية مع ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري لإنجاز الملف العقاري الخاص باقتناء الأراضي اللازمة لتحرير حوزة المشروع.

– تتواصل أيضا الدراسات الخاصة بمشروع إيصال الطريق السيارة الى مدينة الكاف الذي يبلغ طوله 115 كلم (إضافة إلى وصلة مدينة سليانة تبلغ طول 35 كلم)

**طرقات تونس الكبرى**

انتهت اشغال محول الطريق X – المخرج الغربي و تتواصل أشغال وصلة ربط بين ط و 10 والطريق X بطول 3 كلم باعتبار محولين، مضاعفة ط م 533 بين ط م 546 و قلعة الأندلس ومحول ط و 9 – 2X، محول X 20– X 3 ، أشغال امتداد الطريق X 20 ( ط ج 31 – المخرج الغربي) وكذلك أشغال الطريق X4 باعتبار محول على مستوى تقاطع الطريقين (X4–X20).

**طرقات مهيكلة بالمدن**

انتهت أشغال مضاعفة الطريق الوطنية 12 بين سوسة والقيروان وتتواصل أشغال مضاعفة الطريق الوطنية 4 بين زغوان وسليانة ومضاعفة الطريق الجهوية 133 بزغوان ومنعرج تالة القصرين. تتواصل أشغال انجاز 8 محولات على الطريق الحزامية بصفاقس الحصة الأولى والثانية وانطلقت أشغال الحصة الثالثة والرابعة. تواصل أشغال المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس الجزء الأول وتم إعلان طلب عروض الجزء الثاني. كذلك تواصل أشغال مضاعفة الطريق الجهوية 27 بين نابل وقربة الجزء الأول وانطلقت أشغال الجزء الثاني بين قربة ومنزل تميم. كما انطلقت أشغال ربط تطاوين بالطريق السيارة أ1 ومضاعفة الطريق الرومانية (ط ج 117) بمدنين.

**تطوير الشبكة الجهوية للطرقات**

تتواصل أشغال سد الثغرات 200 كلم من الطرقات المرقمة وسد الثغرات الطريق الوطنية رقم 19 بولاية تطاوين واتمام أشغال سد الثغرات الطريق المحلية رقم 958 بولاية قابس.

**تهيئة الطرقات المرقمة**

تتواصل أشغال تهيئة الطريق الوطنية 16 (2*2 مسالك) بطول 21,3 كلم بقابس بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية (PMIR) وأشغال تهيئة الطريق الجهوية رقم 118 بولاية مدنين والطريق الوطنية رقم 20 بولاية قبلي بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ويتواصل انجاز تهيئة الجزء الأول (344.6 كلم) و الجزء الثاني (361.3 كلم) من الطرقات المرقمة الممول من البنك الافريقي للتنمية وتم إعلان طلب عروض: تهيئة الطرقات المرقمة بطول 195,8 كلم برنامج 2018.

**تدعيم الطرقات المرقمة**

تواصل أشغال تدعيم الطرقات المرقمة القسط الثالث بطول 282 كلم بـ13 ولاية داخلية وبتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تبلغ نسبة تقدم انجاز الأشغال الجملية 86,8% رغم أن بعض الأقساط قد انتهت.

**بناء جسور**

في إطار البرنامج الممول من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تواصل أشغال القسط الأول (7 جسور بـ7 ولايات) كما تم الإعلان عن طلب العروض للقسط الثاني (12 جسرا بـ 10 ولايات) ولبناء منشأة فنية على الطريق الجهوية رقم 128 لربط مدينة قربص. ويتواصل انجاز بناء جسور (20 وحدة) الممول من قبل البنك الافريقي للتنمية.

**تهيئة المسالك الريفية**

يتواصل انجاز العديد من المشاريع ومنها أشغال تهيئة 151,7 كلم من المسالك الريفية بـ 6 ولايات ذات أولوية بتمويل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الافريقي للتنمية. وانطلقت أشغال تهيئة 26,4 كلم بولايات بنزرت والكاف وجندوبة والمهدية.

**دراسات خاصة بالطرقات**

تواصل: دراسة تهيئة 650,3 كلم من الطرقات المرقمة ب 13 ولاية ودراسة الطريق الحزامية الجنوبية لمدينة جندوبة (ط و 17- ط و 6- ط و17 - ط و 6) و دراسة الطريق الحزامية الجنوبية لمدينة سيدي بوزيد ( ط ج 125- ط ج 83) ودراسة الطريق الحزامية الغربية لمدينة مدنين ( ط و 1- ط ج113- ط و 19 - ط و 1) ودراسة الطريق الحزامية لمدينة توزر (ط و 3-ط و 3) ودراسة محول على مستوى تقاطع ط و 1- ط ج 28 بولاية نابل ودراسة 3 محولات بالطريق الحزامية لمدينة سوسة وكذلك دراسة مضاعفة الطريق لجهوية 117 (ن ك 0-21) و ن ك (28.5-53) بولاية مدنين.

وانطلقت دراسة تهيئة ساحة باب سعدون والتقاطعات من رأس الطابية إلى ساحة باب سعدون ودراسة 912 كلم من المسالك الريفية.

**ب - البرنامج الفرعي 2: "صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية"**

**صيانة واستغلال شبكة الطرقات المرقمة**

أشغال الصيانة الاعتيادية للطرقات المرقمة التي تنجز على حساب نفقات التصرف تم انجازها بالكامل أما أشغال الصيانة الدورية للطرقات المرقمة والجسور التي تنجز على حساب نفقات التنمية فتواصل انجاز برنامج 2018 الذي يشتمل على التغليف السطحي بالخرسانة الاسفلتية لـ 284,5 كلم والتغليف بطبقة مضاعفة 650,2 كلم وردم الحواشي لـ977,2 كلم وكذلك تغيير فواصل جسور وصيانة بعض المنشآت الفنية أما برنامج 2019 الذي يحتوي على صيانة 493 كلم من الطرقات المرقمة بـ 24 ولاية منها 146,2 كلم تغليف بالخرسانة الاسفلتية و179 كلم تغليف سطحي، فقد تم اعلان طلب العروض للتغليف السطحي والانطلاق في الأشغال غير أنه لم يتم اعلان طلب العروض بالنسبة للتغليف بالخرسانة الاسفلتية.

**صيانة شبكة المسالك الريفية**

أشغال الصيانة الاعتيادية للمسالك الريفية التي تنجز على حساب نفقات التصرف تم انجازها بالكامل أما الصيانة الدورية للمسالك الريفية التي تنجز على حساب نفقات التنمية فيتواصل الانجاز حيث انطلقت أشغال صيانة 341,6 كلم من المسالك بـ 24 ولاية.

**اقتناء وصيانة معدات**

تواصلت أشغال صيانة مرافئ البطاحات بجربة لتسهيل العبور بين أجيم والجرف لمستعملي الطريق

**تهيئة السلامة المرورية**

انتهت أشغال تهيئة السلامة المرورية للطريق الوطنية 1 ببن عروس وتهيئة السلامة المرورية للطريق الوطنية عدد 14 من ن ك 0 إلى ن ك 14,5 بولاية صفاقس

**إصلاح أضرار الفيضانات**

تواصل انجاز أشغال معالجة الأضرار الحاصلة على شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية إثر الأمطار الاستثنائية التي تهاطلت يوم 22 سبتمبر 2018 بولاية نابل وتم اعلان طلبات العروض لإصلاح الأضرار الحاصلة خلال يومي 17 و18 أكتوبر 2018 ببعض المناطق المختلفة (14 ولاية أخرى).

## 3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 :

### 1.3 . تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

**جدول عدد 3:**
**تنفيذ ميزانية البرنامج 1 "البنية التحتية للطرقات"لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات**
**التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

البرنامج الأول: البنية التحتية للطرقات

| البرامج والبرامج الفرعية | ق.م الأصلي 2019 | ق.م التكميلي 2019 (1) | إنجازات 2019 (2) | الانجازات مقارنة ق.م االتكميلي 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (2) - (1) | نسبة الإنجاز % (1) /(2) |
| **نفقات التصرف** | 86 821 | 86 821 | 88 275,4 | 1 454 | 101,7% |
| التأجير العمومي | 42 831 | 42 831 | 42 906,3 | 75 | 100,2% |
| وسائل المصالح | 43 990 | 43 990 | 45 369,3 | 1 379 | 103,1% |
| التدخل العمومي | 0 | 0 | 0,0 | 0 | 0,0% |
| **نفقات التنمية** | 724 500 | 724 500 | 897 243,6 | 172 744 | 123,8% |
| **الاستثمارات المباشرة** | 624 500 | 624 500 | 797 243,6 | 172 744 | 127,7% |
| على االموارد العامة للميزانية | 374 500 | 374 500 | 459 494,5 | 84 994 | 122,7% |
| على موارد القروض الخارجية الموظفة | 250 000 | 250 000 | 337 749,1 | 87 749 | 135,1% |
| **التمويل العمومي** | 100 000 | 100 000 | 100 000 | 0 | 100% |
| على الموارد العامة للميزانية | 100 000 | 100 000 | 100 000 | 0 | 100% |
| على موارد القروض الخارجية الموظفة | 0 | 0 | 0,0 | 0 | 0,0% |
| **صناديق الخزينة** | 0 | 0 | 0,0 | 0 | 0,0% |
| **المجموع العام للبرنامج دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات** | 811 321 | 811 321 | 985 519 | 174 198 | 121,5% |

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

**رسم بياني عدد 3:**

**مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج 1 "البنية التحتية للطرقات" لسنة 2019**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة(إع الدفع)**

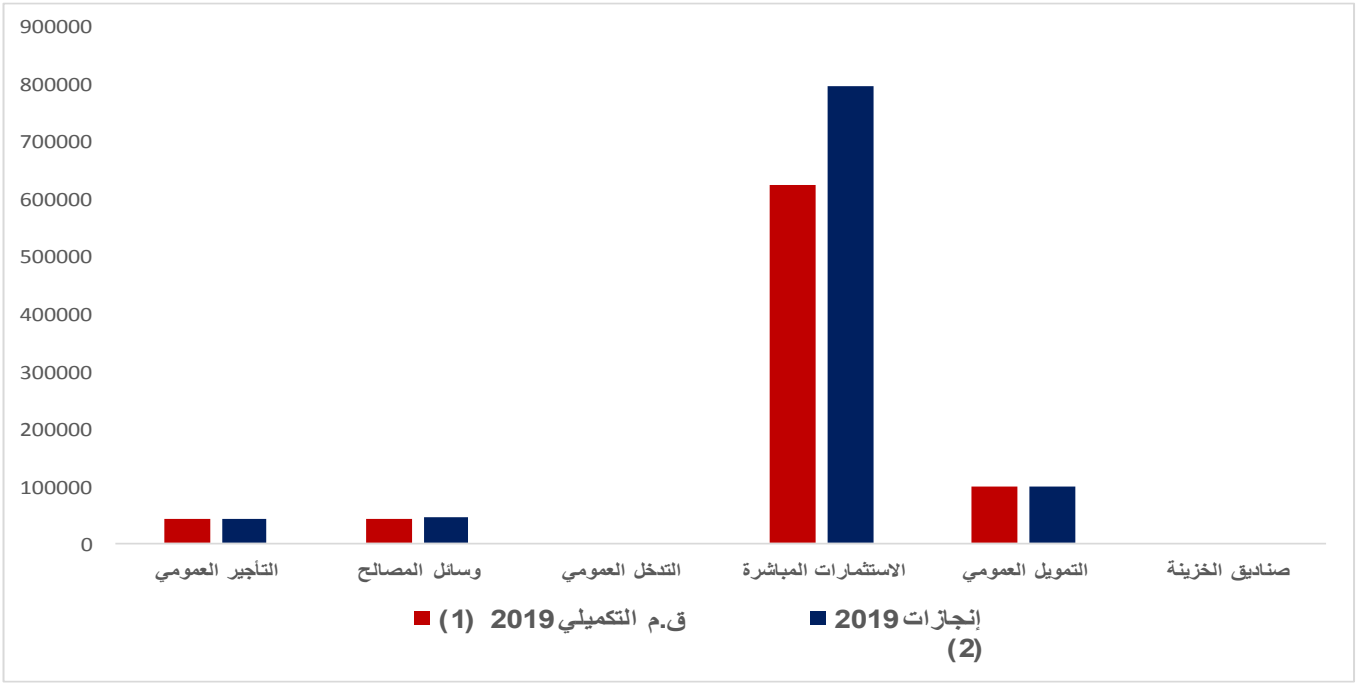

تضمنت ميزانية سنة 2019 الأصلية اعتمادات دفع بقيمة 811321 أد تنقسم إلى نفقات تصرف 86821 أد ونفقات تنمية 724500 أد ولكن نسبة الاستهلاك العامة فاقت قانون المالية الأصلي بـ 21,5%. بالنسبة لنفقات التنمية الاستثمارات المباشرة نسبة الاستهلاك فاقت قانون المالية بنسبة 27,7% ورغم هذا التجاوز بقيت متخلدات بحوالي 360 مليون دينار لفائدة المتعاملين مع الإدارة.

أما نفقات التصرف فتم استهلاكها بالكامل وبنسبة تفوق التقديرات الأصلية بـ 1,7 %. وسائل المصالح نسبة الاستهلاك فاقت التقديرات الأصلية بـ 3,1 % أما نفقات التأجير ففاقت التقديرات الأصلية بـ 0,2%.

**جدول عدد 4:**
**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2019 مقارنة بالتقديرات**
**التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

| بيان البرامج الفرعية | ق.م الأصلي 2019 | ق.م التكميلي 2019 (1) | إنجازات 2019 (2) | الانجازات مقارنة ق.م االتكميلي 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (2) - (1) | نسبة الإنجاز % (1) /(2) |
| **البرنامج الفرعي 1: تطوير البنية التحتية للطرقات** | 583 808 | 583 808 | 695 293 | 111 485 | 119,1% |
| **البرنامج الفرعي 2: صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية** | 227 513 | 227 513 | 290 226 | 62 713 | 127,6% |
| **المجموع** | 811 321 | 811 321 | 985 519 | 174 198 | 121,5% |

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

**رسم بياني عدد 4:**
**مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2019**

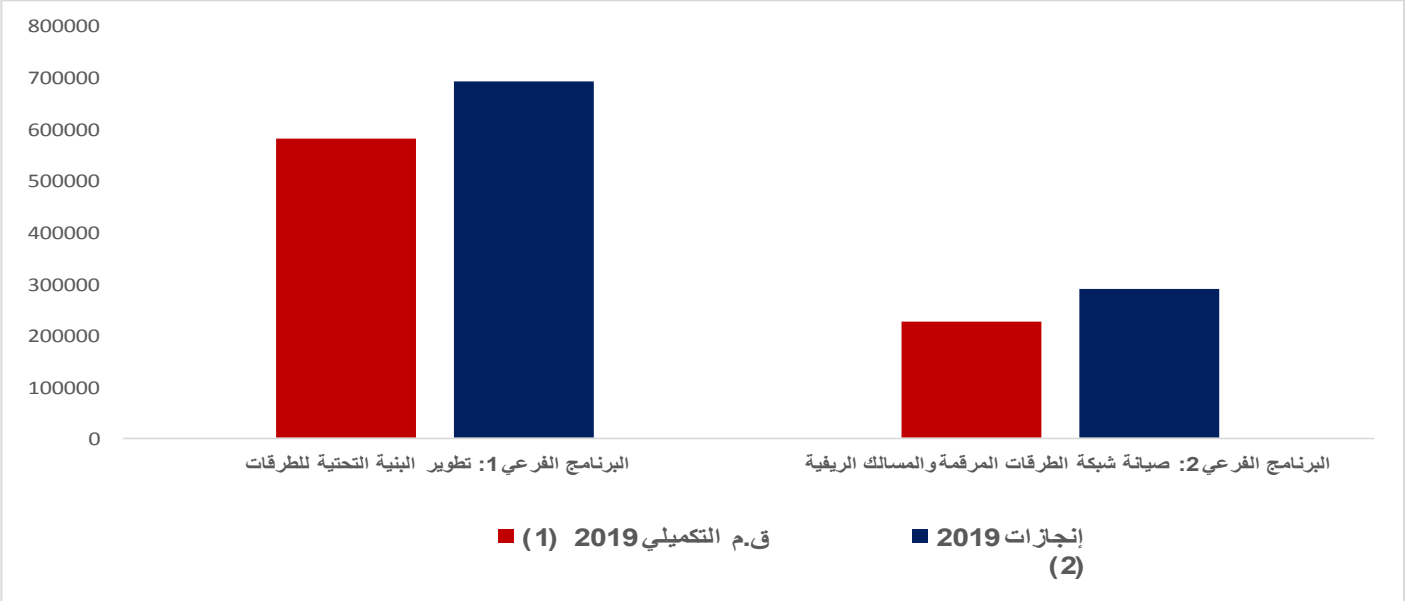

يبين الجدول عدد 4 ويوضح الرسم البياني نسبة استهلاك البرنامج الفرعي 1 "تطوير البنية التحتية للطرقات" التي فاقت التقديرات بـ 19,1% أما نسبة استهلاك البرنامج الفرعي 2 "صيانة شبكة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية" فاقت التقديرات بـ 27,6% مقارنة بقانون المالية الأصلي ويعود إلى نسق تقدم الأشغال إصلاح أضرار الفيضانات خاصة منها التي وقعت بولاية نابل.

## 2.3. تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

**جدول عدد5**

**مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.1.1:**

**تنمية وتطوير الطرقات والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغاربي**

| الهدف الإستراتيجي 1.1: تنمية وتطوير الطرقات والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغاربي | مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | إنجازات 2018 | تقديرات 2019 | إنجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة إنجازات 2019 بتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أ | ب | ج | د = ج–أ | د/أ % | م = ج – ب | م / ب % |
| | المؤشر 1.1.1.1: نسبة تقدم انجاز الطرقات السيارة | % | 54 | 58 | 54 | 0,0 | 0,0 | -4,0 | -0,1 |
| | المؤشر 1.1.1.2: الجدوى الاقتصادية والإجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الإستغلال | % | 19,2 | 20,5 | 18,7 | -0,5 | 0,0 | -1,8 | -0,1 |

**رسم بياني عدد5**

**مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.1.1:**

**تنمية وتطوير الطرقات والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغاربي**

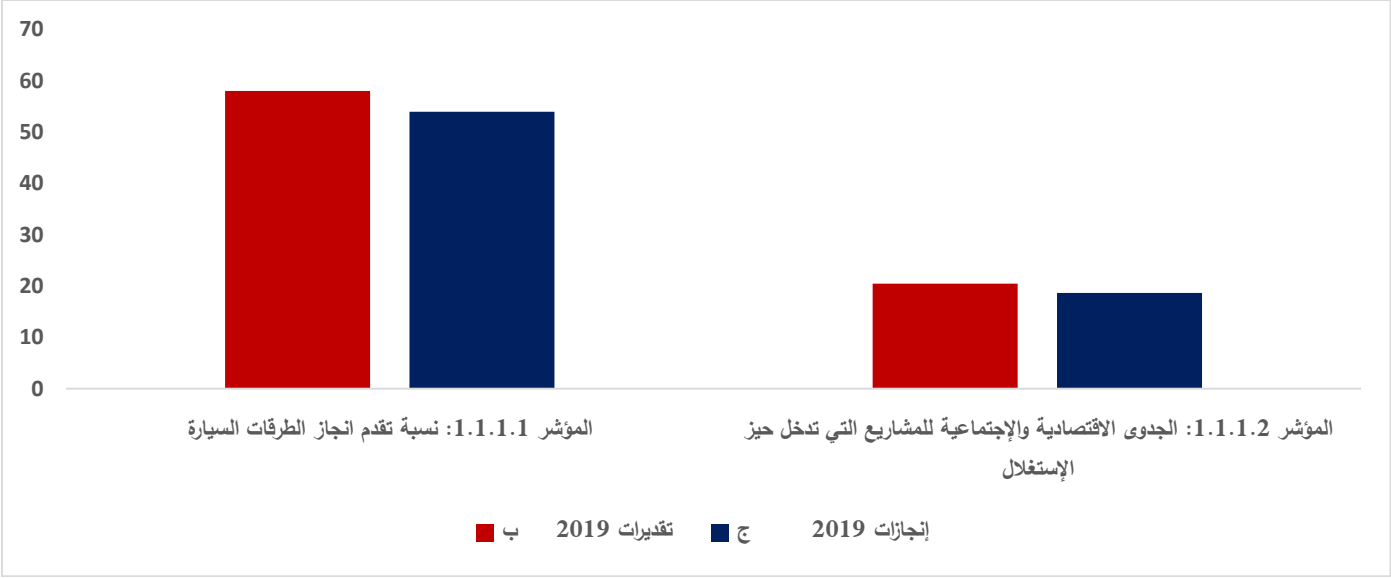

## جدول عدد 6

## مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 2.1.1:

## تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة

| الهدف الإستراتيجي : 2.1.1: تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة | مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | إنجازات 2018 | تقديرات 2019 | إنجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة إنجازات 2019 بتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أ | ب | ج | د = ج–أ | د/أ % | م = ج – ب | م / ب % |
| | المؤشر 1.2.1.1: النسبة التراكمية لتتقدم انجاز تهيئة المسالك الريفية | % | 46,5 | 47 | 46 | −0,5 | −1,1% | −1,0 | −2,13% |

## رسم بياني عدد 6

## مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الاستراتيجي2.1.1 :

## تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة

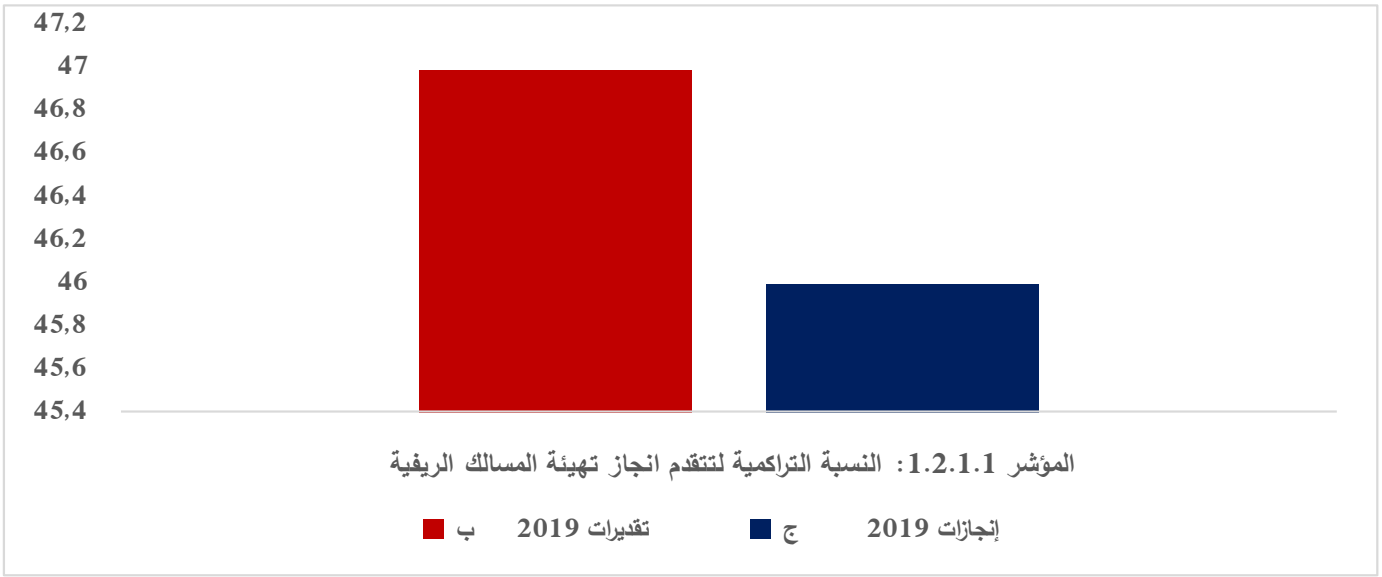

## جدول عدد 7
## مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 1.2.1:
## المحافظة على نوعية وجودة شبكة الطرقات

| الهدف الإستراتيجي 1.2.1: المحافظة على نوعية وجودة شبكة الطرقات | مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | إنجازات 2018 | تقديرات 2019 | إنجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة إنجازات 2019 بتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أ | ب | ج | د = ج–أ | د/أ % | م = ج – ب | م / ب % |
| | المؤشر:1.1.2.1 : مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة | % | 66,1 | 62,8 | 64,5 | −1,60 | −2,42% | 1,70 | 2,71% |
| | المؤشر 2.1.2.1: مؤشر جودة الجسور | % | * | * | * | * | * | * | * |

## رسم بياني عدد 7
## مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 1.2.1:
## المحافظة على نوعية وجودة شبكة الطرقات

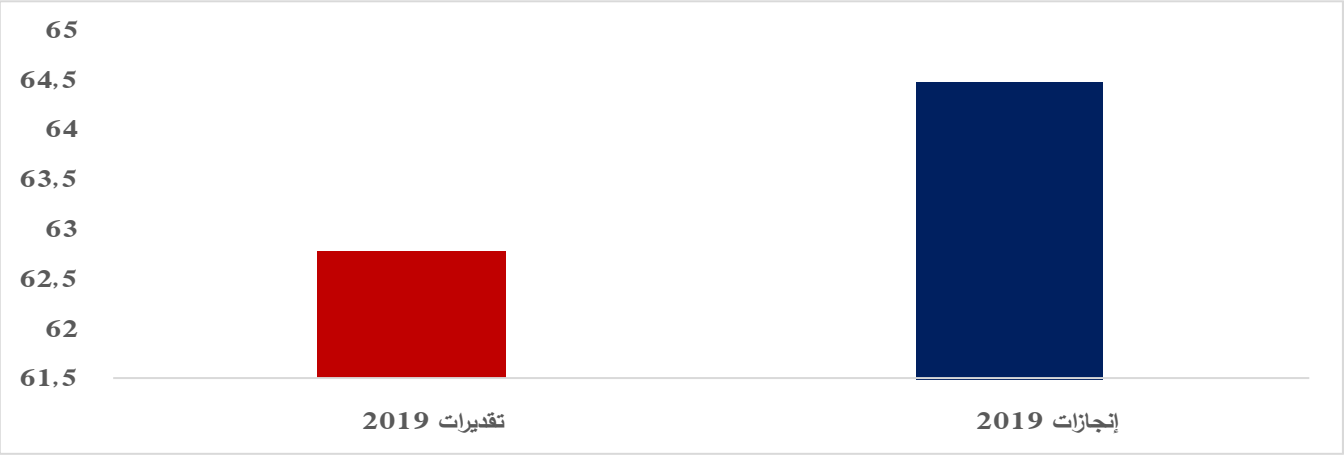


**تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019**

**الهدف 1-1-1: تنمية وتطوير الطرقات والطرقات السيارة على الصعيد الوطني والمغاربي**

✓ **المؤشر 1.1.1.1: النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة**

– تتواصل أشغال الطريق السيارة قابس – مدنين – رأس الجدير (بعض الأقساط انتهت) وانطلقت أشغال فتح حوزة مشروع الطريق السيارة الرابطة بين تونس و جلمة ، التي تهم ولايات بن عروس (معتمديتي المحمدية و مرناق ) وزغوان (معتمديات بئر مشارقة وزغوان والفحص وصواف والناظور) والقيروان (معتميات السبيخة و القيروان الشمالية والشبيكة وحفوز وحاجب العيون ) وسيدي بوزيد( معتمدية جلمة).

✓ **المؤشر 2.2.1.1 الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع التي تدخل حيز الاستغلال**

بالنسبة للتقديرات تم اعتماد 7 مشاريع لتدخل حيز الاستغلال خلال 2019 ويبلغ معدل مردوديتها 19,4 %وهي مضاعفة الطريق المحلية 533 رواد ومضاعفة الطريق الوطنية 12 سوسة القيروان ومضاعفة الطريق الوطنية 4 زغوان سليانة ومحول الطريق X – المخرج الغربي ومضاعفة الطريق الجهوية 133 (ط و 3 – زغوان) وسد الثغرات بالطريق الجهوية 47أ (ن ك 16 –27.9) بباجة.

من ضمن هذه الـ 7 مشاريع انتهت أشغال سد الثغرات بالطريق الجهوية 47أ (ن ك 16 –27.9) سليانة بالإضافة إلى مضاعفة الطريق الوطنية 12 سوسة القيروان (القسط 5) ومحول الطريق X – المخرج الغربي ليبلغ معدل المردودية لسنة 2019 18,7%. علما وأن المشاريع التي لم تنتهي خلال تصرف 2019 هي في طور متقدم من الانجاز.

**الهدف 2.1.1 : تحسين ربط التجمعات الريفية بشبكة الطرقات المرقمة**

✓ **المؤشر 1.2.1.1: النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية**

طول المسالك التي يعنى بها هذا المؤشر هي 1892 كلم وتختلف نسبة الإنجاز إلى حد ديسمبر 2019 حسب البرامج على النحو التالي:

- تهيئة 750 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية، تم تمويله بقرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (3)، بلغت نسبة الإنجاز 97,7%
- أشغال تهيئة 25 كلم مسلك جبل المغيلة لم تنطلق بعد أما تهيئة 30 كلم بمسلك جبل السمامة بولاية القصرين انتهت أشغال القسط 3 أما القسط 4 فبلغت نسبة الإنجاز 95 %
- تهيئة 310 كلم من المسالك الريفية موزعة على 14 ولايات ذات أولوية بلغت نسبة الإنجاز 96,2 %
- تهيئة 625 كلم من المسالك الريفية موزعة على 9 ولايات خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2016 بتمويل قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (4)، بلغت نسبة الإنجاز 83%
- أشغال تهيئة 151,7 كلم من المسالك الريفية بـ 6 ولايات ذات أولوية بلغت نسبة الإنجاز 75%

**الهدف 1-2-1: المحافظة على نوعية وجودة شبكة الطرقات**

✓ **المؤشر 1.1.2.1: مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة**

أشغال الصيانة الاعتيادية للطرقات المرقمة التي تنجز على حساب نفقات التصرف تم انجازها بالكامل أما أشغال الصيانة الدورية للطرقات المرقمة والجسور التي تنجز على حساب نفقات التنمية فتواصل انجاز التغليف السطحي بالخرسانة الاسفلتية لـ 284,5 كلم برنامج سنة 2018 وانطلقت التغليف السطحي للطرقات المرقمة برنامج 2019.

✓ **المؤشر 2.1.2.1: مؤشر جودة الجسور**

لم يتم احتساب هذا المؤشر حاليا. يتم القيام بالدراسات الفنية لبعض الجسور لتحديد نوعية التدخل. كما سيتم اعداد بنك معلومات للجسور.

## 4- التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:

### 1.4. أهم الإشكاليات والنقائص

- نقص في اعتمادات الدفع لمشاريع التنمية مما قلص في نسق انجاز بعض المشاريع وعدم انطلاق أخرى، حيث بلغت المستحقات المتخلدة لمختلف المتعاملين مع الإدارة في مجال البنية التحتية للطرقات بعنوان سنة 2019 حوالي 360 م.د
- العديد من مشاريع المخطط الثالث عشر للتنمية لم تنطلق بعد لعدم توفر التمويل اللازم
- تعثر في انجاز بعض المشاريع نظرا لعدم تحرير الحوزة

### 2.4. الاقتراحات لتدارك الإشكاليات

- عند الشروع في ميزانية سنة 2020 تم إعطاء الأولوية لخلاص متخلدات سنة 2019 وبالتالي يتعين رصد اعتمادات الدفع الضرورية لضمان مواصلة انجاز أشغال المشاريع الجارية وتأمين انطلاق المشاريع الجديدة
- الترفيع في الاعتمادات المخصصة للصيانة
- البحث عن تمويل لمشاريع المخطط الثالث عشر للتنمية واتمام الدراسات الفنية الخاصة بالمشاريع
- التأكد من تحرير الحوزة قبل الشروع في الانجاز.
- تقييم النقائص المسجلة على مستوى تطبيق أحكام قانون الانتزاع لسنة 2016 قصد تحسينه وتطوير أحكامه بالتنسيق مع الهياكل الاخرى المعنية.

# البرنامج 2
# حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي

رئيس البرنامج: السيد نجيب بن شيخة مدير المياه العمرانية

## 1. التقديـــم العـام للبرنامج

يتكون برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي من برنامجين فرعيين هما:

- حماية المناطق العمرانية من الفيضانات
- حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

وتتمثل استراتيجية مجال حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي أساسا فيما يلي:

- حماية المناطق العمرانية من الفيضانات والتي ترتكز أساسا على تنفيذ مخطط استراتيجي يتمثل في:

- إعداد برنامج سنوي لإنجاز مشاريع الحماية من الفيضانات إلى غاية 2020 وذلك بغرض إتمام تنفيذ المشاريع المبرمجة بالدراسة الإستراتيجية المنجزة للوسط والجنوب التونسي إضافة إلى المشاريع التي يتم إنجازها بالمناطق ذات الأولوية والتي هي عرضة أكثر من غيرها لخطر الفيضانات،
- العمل على تحيين هذه الدراسة إلى غاية سنة 2050 بهدف التوصل إلى حماية كامل مناطق تراب الجمهورية لفترة تواتر لا تقل عن 20 سنة،
- تعهد جميع منشآت الحماية المنجزة بالتنظيف والصيانة وذلك بصفة دورية.

- حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية: وترتكز أساسا على:

- إنجاز الدراسات والاشغال لمشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري للمواقع ذات الأولوية،
- إنجاز الدراسات ومتابعة تنفيذ الأشغال المتعلقة بمشاريع موانى الصيد البحري كصاحب منشأ مفوض.
- المساعدة الفنية للإدارات الجهوية لتحديد ومراجعة حدود الملك العمومي البحري وتجسيدها على أرض الواقع وذلك باستعمال آليات عملية خلال الفترة الممتدة بين 2016 و 2021،

### 2-1- تقديم البرامج الفرعية

يتكون برنامج حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي من برنامجين فرعيين وهما:

**أ-البرنامج الفرعي 1: حماية المناطق العمرانية من الفيضانات**

يعنى هذا البرنامج الفرعي بالتدخل لحماية المدن من خطر الفيضانات والحرص على الحفاظ على الأرواح البشرية والممتلكات والبنية الأساسية ويتم ذلك من خلال القيام بالأنشطة التالية:

- إعداد الدراسات لحماية المدن والتجمعات السكنية من الفيضانات،

- إنجاز مشاريع حماية المدن والتجمعات السكنية من الفيضانات،
- جهر وتنظيف قنوات الحماية من الفيضانات ومجاري المياه والأودية ذات الصلة،
- صيانة وتدعيم منشآت الحماية من الفيضانات.

**ب – البرنامج الفرعي 2: حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية**

يعنى هذا البرنامج الفرعي على القيام بالتدخلات اللازمة لحماية المنشآت البحرية والمناطق الساحلية الأكثر تعرضا للانجراف البحري ودعم وصيانة البنية الأساسية الساحلية والمينائية ويتم ذلك من خلال القيام بالأنشطة التالية:

– القيام بالدراسات اللازمة لصيانة الهياكل والمنشآت البحرية والمينائية ولحماية المناطق والمنشآت المهددة بالانجراف البحري،
– تنفيذ أشغال الحماية اللازمة وتهيئة وترميم وحماية الموانئ البحرية.
– متابعة عمليات تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري مع الإدارات الجهوية للتجهيز،
– متابعة رفع المخالفات المرتكبة على الملك العمومي البحري واتفاقاته من طرف الإدارات الجهوية الساحلية،

## 2-2- تقديم أهداف البرنامج

تتمثل الأهداف المؤمل تحقيقها بالنسبة لهذا البرنامج فيما يلي:

**الهدف 1.1.2:** التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة

**الهدف 2.2 .1:** حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

# 2.تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة بالبرنامج

### 1.2. أهم الإصلاحات والأهداف الاستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج

- متابعة وإعداد دراسات وأشغال مشاريع الحماية من الفيضانات بالعديد من المدن والتجمعات السكنية،
- تعهد وصيانة منشآت حماية المدن من الفيضانات المنجزة في الغرض،
- حماية جزء من الشريط الساحلي من الانجراف البحري،
- تركيز وتجهيز بعض المنشآت البحرية والموانئ الترفيهية بصفة مباشرة،
- متابعة عمليات تحديد ومراجعة حدود الملك العمومي البحري وحمايته من الاعتداءات (الزحف العمراني) ببعض المناطق.

### 2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج

**أ – البرنامج الفرعي 1: حماية المناطق العمرانية من الفيضانات**

- إعداد دراسات لحماية المدن من الفيضانات (دراسة حماية تونس الكبرى من الفيضانات، دراسة حماية المناطق الشمالية والشرقية من الفيضانات، دراسة حماية نابل الكبرى من الفيضانات، دراسة حماية مناطق الوسط والشرق من الفيضانات...)
- إنجاز مشاريع حماية المدن من الفيضانات (مشروع حماية تونس الكبرى من الفيضانات، مشروع حماية بعض مدن ولاية نابل من الفيضانات، مشروع حماية مدينة القيروان من الفيضانات....)
- جهر وتنظيف العديد من المنشآت المنجزة في إطار حماية المدن من الفيضانات وذلك من خلال إبرام صفقات إطارية في الغرض (ولايات تونس الكبرى، ولاية باجة، ولاية سيدي بوزيد...)

وقد ساهمت هذه المشاريع الكبرى في تزايد قيمة النفقات الخاصة بالبرنامج الفرعي من مخطط إلى آخر وذلك وفقا للجدول التالي:

| المخطط | الفترة | القيمة الجملية أ.د |
|---|---|---|
| الثامن | 1992-1996 | 32.000 |
| التاسع | 1997-2001 | 58.000 |
| العاشر | 2002-2006 | 96.000 |
| الحادي عشر | 2007-2011 | 71.000 |
| الثاني عشر | 2012-2015 | 92.000 |
| المخطط المتحرك | 2016-2020 | 285.800 |

**ب -البرنامج الفرعي 2: حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية**

- متابعة أشغال الموانئ البحرية: ميناء الصيد البحري بالشابة وميناء الصيد البحري ببنزرت، وميناء الصيد البحري بسيدي منصور وميناء الصيد البحري بسيدي يوسف- قرقنة وميناء الصيد البحري بقابس وميناء الكتف وحومة السوق .....،
- صيانة الموانئ القديمة: ببنزرت، غار الملح، الميناء البونيقي.....
- تهيئة بحيرة تونس الجنوبية ومشروع تبرورة بصفاقس،
- حماية الشريط الساحلي لمدن والمنستير والمهدية والشابة وبنزرت وصفاقس من الانجراف البحري،
- استصلاح بحيرة بوغرارة بمدنين وسبخة بن غياضة بالمهدية.
- حماية جرف المنستير من الانجراف البحري.

# 3. نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019

## 1.3. تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

**جدول عدد3 :**
**تنفيذ ميزانية البرنامج 2 لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات**
**التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

| البرامج والبرامج الفرعية | ق.م الأصلي 2019 | ق.م التكميلي 2019 (1) | إنجازات 2019 (2) | الانجازات مقارنة ق.م االتكميلي 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (2) - (1) | نسبة الإنجاز % (2)/ (1) |
| **نفقات التصرف** | 4 069 | 4 069 | 4 174 | −2 | 103% |
| التأجير العمومي | 2 607 | 2 607 | 2 602,91 | −4,10 | 99,8% |
| وسائل المصالح | 1 569 | 1 569 | 1 570,87 | 1,87 | 100,1% |
| التدخل العمومي | 0 | 0 | 0 | 0 | 0% |
| **نفقات التنمية** | 67 300 | 67 300 | 64 174 | −3 126 | 95,4% |
| **الاستثمارات المباشرة** | 65 600 | 65 600 | 62 474 | −3 126 | 95,2% |
| على الموارد العامة للميزانية | 47 600 | 47 600 | 44 514 | −3 086 | 93,5% |
| على موارد القروض الخارجية الموظفة | 18 000 | 18 000 | 17 959,81 | −40,19 | 99,8% |
| **التمويل العمومي** | 1 700 | 1 700 | 1 700 | 0 | 100% |
| على الموارد العامة للميزانية | 1 700 | 1 700 | 1 700 | 0 | 100% |
| على موارد القروض الخارجية الموظفة | 0 | 0 | 0 | 0 | 0% |
| **صناديق الخزينة** | 0 | 0 | 0 | 0 | 0% |
| **المجموع العام للبرنامج دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات** | 71 369 | 71 369 | 68 348 | −3 128 | 95,8% |

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

**رسم بياني عدد:3**

**مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج 2 لسنة 2019**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)**

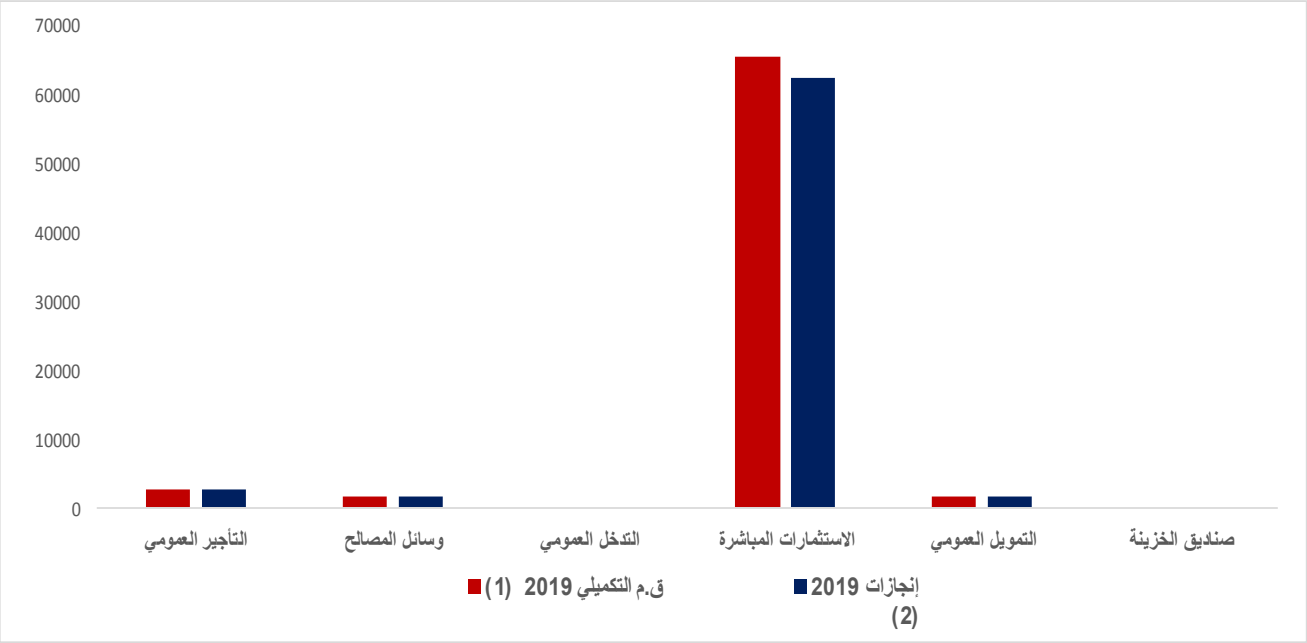


– بلغت نسبة إنجاز النفقات الخاصة بوسائل المصالح 100% مقارنة بتقديرات سنة 2019 وهي تعتبر نسبة مرضية،

– بالنسبة للاستثمارات المباشرة على موارد الميزانية بلغت نسبة الإنجاز 95 % مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2019 ويعود ذلك إلى التأخير في إعلان طلبات عروض المشاريع التالية) نظرا لتأخر استكمال الدراسات الضرورية لإعداد ملف طلب عروض الأشغال) :

أشغال حماية كرنيش بنزرت: قسط1

أشغال حماية اجزاء من الشريط الساحلي بجبنيانة: قسط3

حماية الفتحة الشمالية للمسطح المائي لسبخة بن غياضة.

**جدول عدد:4**
**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات**
**التوزيع حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

| بيان البرامج الفرعية | ق.م الأصلي 2019 | ق.م التكميلي 2019 (1) | إنجازات 2019 (2) | الانجازات مقارنة ق.م االتكميلي 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (2) - (1) | نسبة الإنجاز % (2)/ (1) |
| حماية المناطق العمرانية من الفيضانات | 62 040 | 62 040 | 62 070 | 40 | 100,0% |
| حماية الشريط الساحلي وإحكام انجاز المنشآت المينائية | 9 329 | 9 329 | 6 278 | -3 168 | 67,3% |
| المجموع | 71 369 | 71 369 | 68 348 | -3 128 | 95,8% |

- شهد البرنامج الفرعي 1 "حماية المناطق العمرانية من الفيضانات" نسبة إنجاز قدرت ب 100% مقارنة بتقديرات القيمة المالية لسنة 2019 وهي نسبة مرضية.
- أما بالنسبة للبرنامج الفرعي 2 "حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت المينائية" قدرت نسبة الإنجاز بـ66 % مقارنة بتقديرات سنة2019 ويعود هذا الفارق إلى تعذر انجاز بعض المشاريع المرسمة على ميزانية 2019 نظرا لعدم استكمال الدراسات اللازمة.

**رسم بياني عدد:4**
**مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة2019**

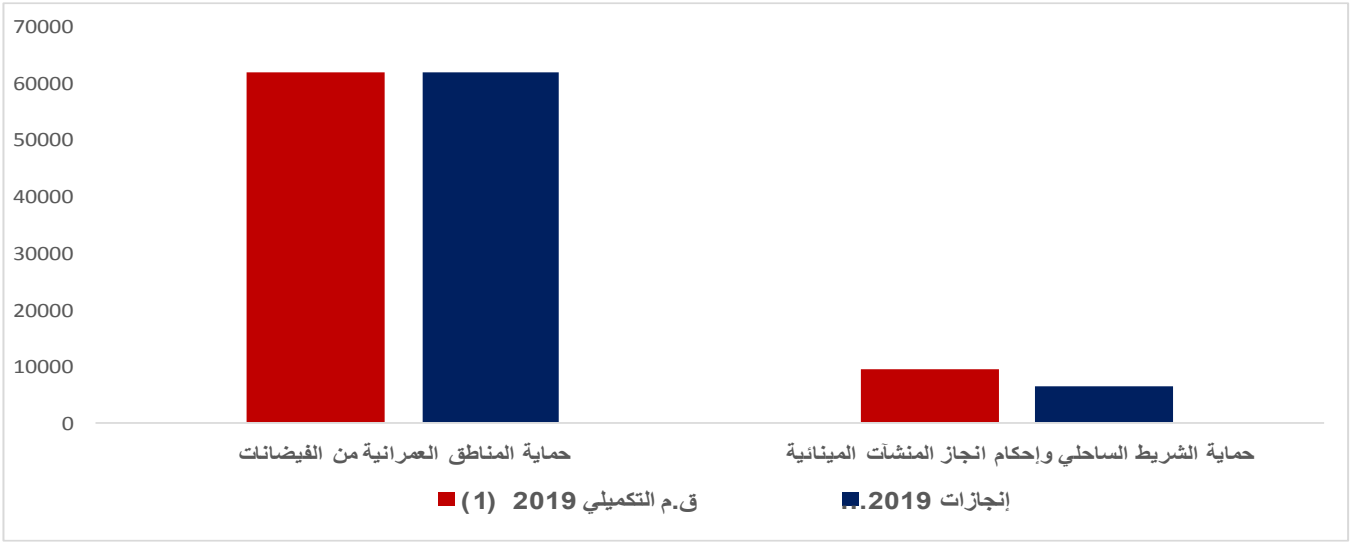

## 2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

**الهدف 1.1.2:** التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة.

**تقديم الهدف:** تقوم إدارة المياه العمرانية سنويا بإعداد دراسات تمكننا من إنجاز عديد المشاريع بمختلف المدن والتجمعات السكنية المعرضة للفيضانات وذلك للتخفيف من حدتها وتأثيراتها المحتملة على الأرواح البشرية والممتلكات. وللحفاظ على مردودية المنشآت المنجزة في هذا الإطار وحتى تؤدي وظيفتها على أحسن وجه ودون عوائق، تقوم الإدارة بإعداد برامج لصيانة وتعهد هذه المنشآت مع تحديد نوعية التدخل الواجب القيام به.

**الهدف2.2.2: حفظ** الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

**تقديم الهدف: إعادة** تحديد الملك العمومي البحري وذلك للمحافظة عليه وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المشاريع البحرية المفوضة.

* تم تعديل القيمة المستهدفة للطول الجملي للشريط الساحلي المعني بالحماية خلال البرنامج السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018 وذلك بالرفع في القيمة المستهدفة من 12.5كلم إلى 15.95كلم باعتبار ادراج مشاريع مستعجلة جديدة وعليه فقد تم تحيين نسب الانجاز لسنوات المنقضية.

**جدول عدد5**

**تقييم مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.1.2:**

**التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة**

| الهدف الإستراتيجي 1.1.2: التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة | مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | إنجازات 2018 | تقديرات 2019 | إنجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة إنجازات 2019 بتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أ | ب | ج | د = ج–أ | د/أ % | م = ج – ب | م / ب % |
| | المؤشر 1.1.1.2: النسبة االتراكمية لإنجاز مشاريع الحماية من الفيضانات | % | 95 | 97 | 97 | 2 | 2,11% | 0 | 0,00% |
| | المؤشر 2.1.1.2: النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية | % | 93 | 97 | 98 | 5 | 5,38% | 1 | 1,03% |

رسم بياني عدد 5

تقييم مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.1.2:

التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة

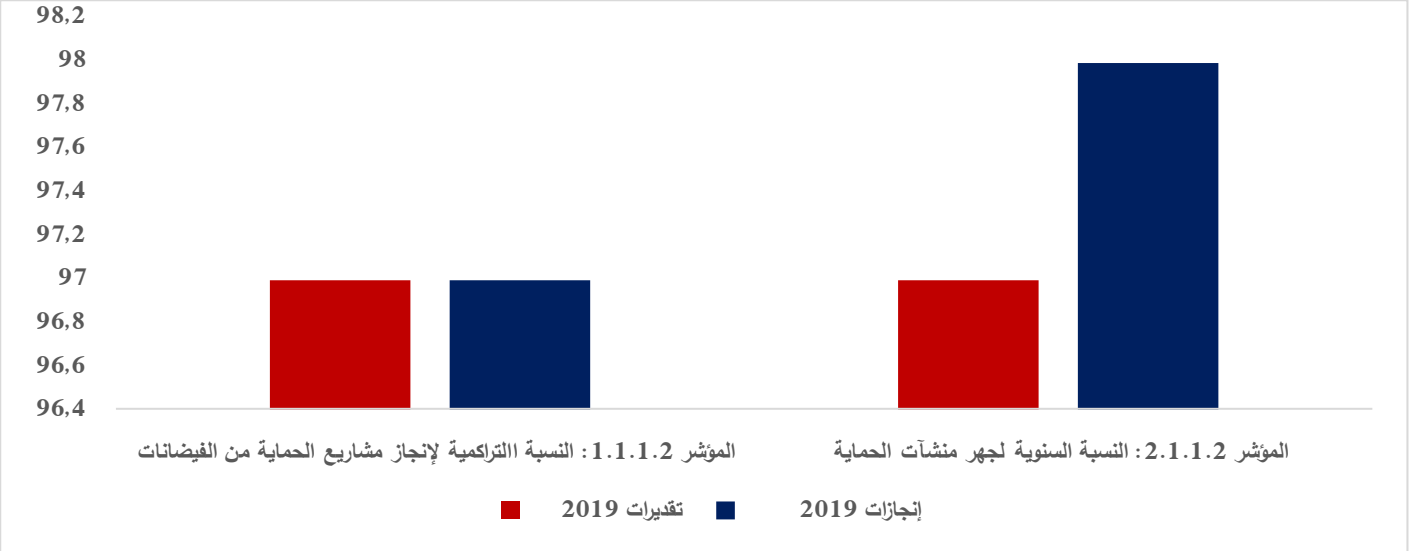


جدول عدد 6

تقييم مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.2.2:

حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وإحكام إنجاز المنشآت المينائية

| الهدف الإستراتيجي 1.2.2: حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الإنجراف البحري وإحكام إنجاز المنشآت المينائية | مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | إنجازات 2018 | تقديرات 2019 | إنجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة إنجازات 2019 بتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أ | ب | ج | د = ج-أ | د/أ % | م = ج - ب | م / ب % |
| | المؤشر 1.1.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي | % | 36,2 | 61,4 | 49,5 | 13,30 | 36,74% | -12 | -19,38% |
| | المؤشر 2.1.2.2: مستوى الأداء الفني للمشاريع المنجزة | % | 60 | 65 | * | | * | * | * |

**رسم بياني عدد 6**

**تقييم مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 2.2.2:**

**حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وإحكام إنجاز المنشآت المينائية**

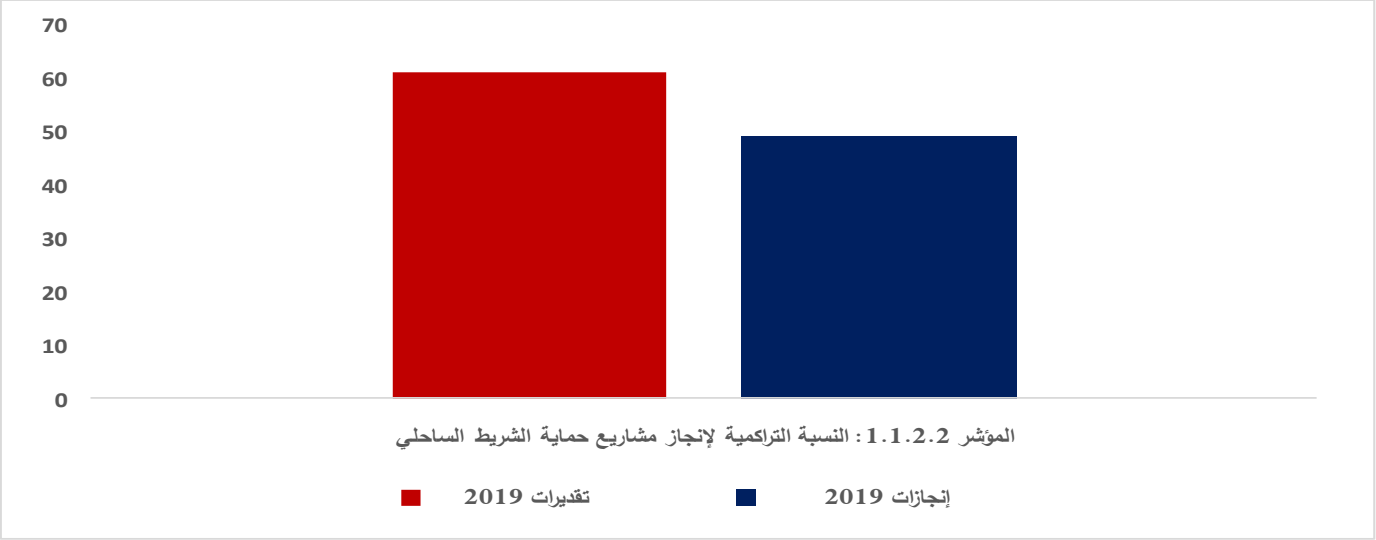


**تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019**

**الهدف 1.1.2: التحكم في مياه السيلان المتأتية من الأحواض الساكبة على مشارف المدن والتجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة**

**المؤشر 1.1.1.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع الحماية من الفيضانات**

سجل هذا المؤشر نسبة تقدم بحوالي 100% مقارنة بتقديرات سنة 2019 حيث تم الانتهاء من إنجاز 5 مشاريع من جملة المشاريع التي كان من المؤمل إتمامها خلال سنة2019 وهي مشاريع حماية المدن التالية من الفيضانات:

- مدينتي برقو وسليانة: انطلقت أشغال ان بتكلفة ناهزت 3 م.د
- المنطقة الغربية لتونس الكبرى – قسط 2: بتكلفة ناهزت 36.2 م.د.
- مدينة بني حسان: بتكلفة ناهزت 3 م.د.
- مدينة المزطورية بتكلفة ناهزت 800 ألف دينار.
- استكمال أشغال حماية مدينة المطوية: 1.2 م.د.

**المؤشر 2.1.1.2: النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية**

سجل هذا المؤشر نسبة انجاز تساوي 101% بالنسبة لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات وهي نسبة مرضية على اعتبار تحقيق نسبة أكثر من المتوقعة. ويعود ذلك إلى تسجيل كميات أمطار أكثر مقارنة بالتوقعات وبالتالي ضرورة التدخل لتعهد منشآت أخرى بالصيانة وإعادة التدخل في البعض الآخر.

**الهدف 2.2.2 : حفظ الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وإحكام إنجاز المنشآت المينائية.**

**المؤشر 1.2.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي**

تم ترسيم 17مشروع ضمن ميزانية 2019 وما قبلها مفصلة كما يلي:

- **ميزانية 2014 وما قبلها:**
  - إعادة بناء صقالة رادس
  - ترميم منشأة حماية بمنطقة الإبر بطبرقة
  - حماية جزء من الشريط الساحلي بحومة السوق– جربة.
- **ميزانية 2015:**
  - حماية جزء من الشريط الساحلي بالقراطن
  - حماية جزء من الشريط الساحلي بالمامونية
  - حماية جزء من الشريط الساحلي بهرقلة
  - فتح المسطح المائي لسبخة بن غياضة بالمهدية
- **ميزانية 2016:**
  - حماية شواطئ جبنيانة بصفاقس
  - حماية جزء من الشريط الساحلي بسلقطة
- **ميزانية 2017:**
  - حماية جزء من الشريط الساحلي بالمهدية الشمالية –قسط4.
- **ميزانية 2018:**
  - أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي ببني فتايل–جرجيس قسط1
  - أشغال حماية اجزاء من الشريط الساحلي بجبنيانة: قسط2
  - أشغال حماية شواطئ طبرقة من خلال ترميم منشأة الحماية
  - أشغال حماية فلاز المنستير –القسط3
- **ميزانية 2019:**
  - أشغال حماية كرنيش بنزرت: قسط1
  - أشغال حماية اجزاء من الشريط الساحلي بجبنيانة: قسط3
  - حماية الفتحة الشمالية للمسطح المائي لسبخة بن غياضة.
  - وقد تمت برمجة 06 مشاريع خلال سنة 2019 وهي:
  - أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي ببني فتايل–جرجيس قسط1
  - أشغال حماية شواطئ طبرقة من خلال ترميم منشأة الحماية
  - أشغال حماية فلاز المنستير –القسط3
  - أشغال حماية كرنيش بنزرت: قسط1
  - أشغال حماية اجزاء من الشريط الساحلي بجبنيانة: قسط3

- حماية الفتحة الشمالية للمسطح المائي لسبخة بن غياضة.

وقد سجل هذا المؤشر تقدما بنسبة80.6% مقارنة بتقديرات سنة2019حيث كان من المنتظر حماية 61.4 % من الشريط الساحلي الجملي المبرمج للحماية إلا أنه لم يتم حماية إلا 49.5 %ويعود أساسا إلى:

تمت حماية 6.7 كلم في السنوات السابقة لسنة 2019.

كان من المتوقع حماية 3.1كلم إلا أنه تمت حماية ما يقارب 1.2كلم مفصلة كما يلي:

بالنسبة لمشروع حماية شواطئ طبرقة من خلال ترميم منشأة الحماية فقد تم انجاز ما يقارب 45% من الأشغال أي ما يعادل حماية 1200 م من مجموع 2500 م التي سيتم حمايتها بإنجاز المنشأة، سنة 2019.

بالنسبة لمشروع حماية كرنيش بنزرت: قسط1: تم اعطاء الإذن ببدء الأشغال منذ اكتوبر 2019 إلا أن العواصف الحاصلة في شهر نوفمبر أدت إلى تدهور حالة الكرنيش مما استدعى بعض التغييرات في الأشغال وتعطل انجاز الأمثلة التنفيذية.

أما بما يتعلق بمشاريع: أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي ببني فتايل–جرجيس قسط1 فقد تم اعلان طلب العروض غير مثمر وعليه تم تأجيل المشروع لسنة 2020 ليتم في انجاز جميع الأشغال في صفقة واحدة دون تجزئتها.

أشغال حماية الفتحة الشمالية للمسطح المائي لسبخة بن غياضة: أظهرت مخرجات الدراسة أن تكلفة المشروع تتعدى الاعتمادات المتوفرة وعليه تم طلب اعتمادات اضافية بعنوان سنة 2020 وبالتالي تم تأجيل انجاز الأشغال إلى سنة 2020.

أشغال حماية فلاز المنستير –القسط3: تم بدء الأشغال في سبتمبر 2019 وهو بصدد القيام بالأشغال التحضيرية: نسبة تقدم الأشغال: 5%

أشغال حماية اجزاء من الشريط الساحلي بجبنيانة: قسط3: فلم يتم الانطلاق فيها سنة 2019 نظرا لعدم استكمال الدراسات اللازمة لإعلان طلب العروض

**المؤشر 2.2.2.2: مستوى** الأداء الفني للمشاريع المنجزة في إطار احكام انجاز المشاريع المفوضة

تم اعتماد هذا المؤشر سنة 2019 عوضا عن مؤشر "النسبة التراكمية لتنفيذ المخطط المديري لموانى الصيد البحري".

تم الانتهاء من 3 مشاريع سنة 2017تندرج ضمن المشاريع المفوضة من قبل وزارة الفلاحة وهي كالأتي:

- أشغال توسعة ميناء الكتف
- أشغال تهيئة وترميم ميناء الشابة
- مشروع توسيع ميناء بنزرت.
- وكان من المنتظر انتهاء أشغال02 مشاريع في 2018 وهي:
- أشغال حماية ميناء قابس
- أشغال إنجاز ميناء سيدي منصور

إلا أنه لم يتم استلامها وإيقاف أشغالها لمدة من الزمن لاختلاف مع المجتمع المدني على بعض التفاصيل في انجاز مكونات المشروع.

وبذلك لم يتم استلام أي مشروع وقتيا سنة 2019. وعليه فإن قيمة المؤشر لا يمكن احتسابها.

## 4- التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء

### 1.4 أهم الإشكاليات والنقائص

- طلب عروض غير مثمر
- تعطل بعض المشاريع بسبب فسخ عقود صفقات وتعرض شبكات بعض المستلزمين العموميين لمسار المنشآت المبرمج إنجازها.
- صعوبات في الإنجاز خاصة بالمقاول (نقص في اليد العاملة المؤهلة، عدم توفر المواد في بعض الأحيان...)
- توقف الأشغال بسبب مشاكل عقارية أو اجتماعية (تعرض المواطنين للأشغال)

### 2.4 الاقتراحات لتدارك الإشكاليات

- حث المقاولة على التسريع في نسق الإنجاز،
- الإسراع في نسق إعداد الدراسات وإتمامها قبل برمجة المشاريع الخاصة بها،
- تعيين مكاتب دراسات لمراقبة الأشغال لجميع المشاريع وذلك لمساندة الإدارة في متابعة الأشغال،
- تحرير مسار المشروع قبل الانطلاق في الأشغال،
- تركيز منظومة معلوماتية على المستوى الوطني تأخذ بعين الاعتبار مثال التعبئة الخاص بالمقاول
- تحيين أمثلة شبكات مختلف المتدخلين العموميين وإدراجها ضمن منظومة معلوماتية.

# البرنامج 3
# التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

**رئيس البرنامج: السيد نجيب السنوسي مدير عام الإسكان**

## 1- التقديـــم العـــام للبرنامج

يختص هذا البرنامج برسم سياسة عمومية تضم ثلاثة برامج فرعية التهيئة الترابية والتعمير والإسكان وهي من المحاور الإستراتيجية لمهمة التجهيز والتي تتميز بطابعها الأفقي ونظرتها الشاملة وترابطها الوثيق ببقية القطاعات الحيوية (الأنشطة الاقتصادية والاتصال والنقل ...)

وتتمثّل استراتيجيّة هذا البرنامج في إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني بهدف إرساء تنمية مستدامة عادلة ومتوازنة وشاملة بين الجهات وإرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية والنهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر.

ويهدف هذا البرنامج إلى:

- إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني بهدف إرساء تنمية مستدامة عادلة ومتوازنة وشاملة بين الجهات،
- إرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية،
- النهوض بالسكن الاجتماعي وتدعيم النسيج الحالي.

### 1.1 تقديم البرامج الفرعية

**أ-البرنامج الفرعي 1: التهيئة الترابية**

تمثل التهيئة الترابية جملة الاختيارات والتوجهات والإجراءات التي يتم ضبطها على المستوى الوطني أو الجهوي لتنظيم استعمال المجال الترابي وضمان التناسق في تركيز المشاريع الكبرى للبنى الأساسية والتجهيزات العمومية والتجمعات السكنية وفق نظرة بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية وإحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني.

وتتمثل التوجهات الكبرى للتهيئة الترابية في:

- تدعيم التنمية الجهوية الشاملة والمتوازنة من أجل تقليص الفوارق بين الجهات وتنويع القاعدة الاقتصادية بها والعمل على استكشاف الفرص التي تتيحها مختلف الجهات والأقطاب الاقتصادية،

– تدعيم اللامركزية من خلال إعادة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي وإعطاء صلاحيات أكبر للجهات والجماعات المحلية،

– تدعيم البنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى بالجهات الداخلية للبلاد،

– دعم الاندماج في الاقتصاد العالمي وفي الفضاء المغاربي والرفع من القدرة التنافسية للتراب الوطني،

– الارتقاء بمراكز الولايات إلى أقطاب عمرانية فاعلة وقادرة على جلب الاستثمارات الوطنية والخارجية والنهوض بالمدن الصغرى والمتوسطة،

– إحكام استغلال الموارد الطبيعية المحدودة قصد تحقيق استدامة التنمية،

– تطوير آليات المتابعة الفنية لاستعمالات المجال الترابي اعتمادا على التقنيات الحديثة في مجال الجغرفة الرقمية وبنوك المعطيات وتقنيات الاتصال الحديثة وتدعيم البحث العلمي والتكوين في هذا المجال.

**ب–البرنامج الفرعي 2: التعمير**

تمثل التهيئة العمرانية عنصرا من العناصر الفاعلة في تنظيم استعمال المجال الترابي على مستوى المدن والبلديات والتجمعات السكنية الريفية.

وتندرج التوجهات الكبرى للتهيئة العمرانية في إطار تحقيق تنمية عمرانية عادلة ومستدامة للمدن والتجمعات السكنية تهدف إلى:

- تكريس مبادئ التنمية المستدامة في التخطيط العمراني للمدن والتجمعات السكنية،
- التوجه نحو إرساء تعمير يضمن العدالة الاجتماعية،
- دعم اللامركزية وضمان مشاركة أوسع للمجتمع المدني في إعداد مشاريع التهيئة ومتابعة تنفيذها،
- دعم الشراكة مع القطاع الخاص في إنجاز البرامج ذات المصلحة العامة.

**ج – البرنامج الفرعي 3: الإسكان**

تتمثل استراتيجية البرنامج الفرعي الإسكان بصفة عامة في إيجاد آليات لمساعدة الفئات الضعيفة ومتوسطة الدخل على توفير مساكن لائقة ومقاسم بأسعار مدروسة من جهة وبتوفير وسائل النهوض بالسكن القائم وبتهيئة الأحياء السكنية وإدماجها في حدود الإمكانيات المتاحة من جهة أخرى وذلك من خلال الخطوط العريضة والتوجهات الكبرى التي تم رسمها في الإستراتيجية الوطنية للسكن والمتمثلة بالأساس في:

– القيام بالدراسات التي من شأنها تطوير السياسة السكنية ودعم وتجسيم التوجهات نحو البناء المستديم والتقنيات الحديثة والضغط على الكلفة وتطوير الموارد البشرية،

– القيام بالدراسات المتعلقة بصيانة الرصيد العقاري القائم وضمان ديمومته واستصلاح النسيج العمراني القديم،

– رصد المعطيات واستنتاج المؤشّرات الخاصّة بقطاع السكن،

– إرساء منظومة تشريعية متكاملة تستجيب لكل المتغيرات وقابلة للتحيين الدوري كلما اقتضت الضرورة ذلك.

– وضع برامج سكنية تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية وخاصّة ذوي الدخل المحدود والمتوسط،

– وضع برامج ومشاريع تهدف إلى إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها،

– إرساء منظومة تمويل متنوعة ومتكاملة تستجيب لمختلف فئات المجتمع وتتطور مع مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد،

– المحافظة على الرصيد السكني القائم بوضع البرامج والآليات العملية والتشريعية والخيارات الفنية والمالية لتحسين السكن القديم وإعادة توظيفه،

– تحسين الظروف السكنية والمحيط العمراني من خلال بعث برامج التدخل بالأحياء الشعبية.

يهدف هذا البرنامج الفرعي إلى النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر والتصدي لظاهرة البناء الفوضوي وتحسين ظروف العيش من خلال البرامج التالية:

– **المساكن الممولة عن طريق صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء:**

في إطار تحسين مردودية صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء تم إصدار الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 تضمن العديد من الإجراءات التي من شأنها:

– تمويل اقتناء قطعة أرض صالحة للبناء.
– تمويل توسعة أو بناء مسكن.
– تمويل اقتناء مسكن منجز من قبل باعث عقاري مصادق عليه.

يتمتع بالتمويلات التي يقدمها صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء فئات الأجراء تم تصنيفهم على النحو التالي :

**فئة 1:** الأجر الشهري الخام باعتبار كافة المنح يتراوح بين الأجر الأدنى المهني المضمون ومرتين ونصف هذا الأجر.

**فئة 2:** الأجر الشهري الخام باعتبار كافة المنح يتراوح بين مرتين ونصف الأجر الأدنى المهني المضمون وثلاث مرات ونصف هذا الأجر.

**فئة 3:** الأجر الشهري الخام باعتبار كافة المنح يتراوح بين ثلاث مرات ونصف الأجر الأدنى المهني المضمون وأربع مرات ونصف مرات هذا الأجر.

– **البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي:**

طبقا لأحكام الأمر عدد 1224 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أوت 2012 وعلى جميع النصوص التي نقحته وتمّمتهوخاصة الأمر الحكومي عدد 460 لسنة 2015 المؤرخ في 09 جوان 2015، يهدف البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي إلى توفير سكن لائق للفئات الاجتماعية ذوي الدخل المحدود وذلك من خلال:

– إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها، وتنتفع بهذا البرنامج الفئات الاجتماعية التي تشغل مسكنا بدائيا ولا تملك محلا قابلا للسكنى.

– بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم، وتنتفع بهذا البرنامج العائلات التي لا تملك عقارا معدّا للسكنى ولا يفوق دخلها العائلي الشهري الخام ثلاث مرات الأجر الأدنى المهني المضمون.

**برنامج المسكن الأول:**

– يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة العائلات متوسطة الدخل على تمويل اقتناء مساكن منجزة من قبل الباعثين العقاريين المرخص لهم ومن قبل الخواص من غير الباعثين العقاريين وذلك بتوفير التمويل ذاتي في حدود 20% من الثمن الجملي للمسكن، تسند للمنتفع في شكل قرض ميسر على ميزانية الدولة بنسبة فائض في حدود 2 % يسدد على مدة سداد القرض البنكي ناقص مدة إمهال بخمس سنوات. وينتفع بهذه القروض العائلات التي يتراوح دخلها العائلي الشهري الخام بين4,5 و12 مرة الأجر الأدنى المهني المضمون، والأفراد التي يتراوح دخلهم الشهري الخام بين4,5 و10 مرات الأجر الأدنى المهني المضمون.

**– برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية:**

تبعا للتشخيص الذي قامت مصالح وكالة التهذيب والتجديد العمراني سنة 2011 حول وضعية الأحياء السكنية بمختلف ولايات الجمهورية تبين وجود حوالي 1400 حيا شعبيا تتطلب التدخل من اجل تأهيلها وتجهيزها بمختلف المرافق قصد الاستجابة لتطلعات الفئات الاجتماعية التي تقطنها وتحسين ظروف عيشها.

**1– برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول:**

تمّ إقرار برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الأول خلال سنة 2012. ويتضمن البرنامج التدخل في 155 حيا موزعة على كافة ولايات الجمهورية بكلفة تقدّر بـ 611 مليون دينار موزعة كالآتي:

– ميزانية الدولة: 211,5 مليون دينار.

– تمويلات خارجية: 399,5 مليون دينار أي 157,140 مليون أورو موزعة كالآتي:

– قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية: 30 مليون أورو

– هبة من الإتحاد الأوروبي: 57,14 مليون أورو(30 مليون أورو في إطار الاتفاقية الأصلية و27,140 مليون أورو في إطار الاتفاقية الخاصة بالتوسعة)

– قرض من البنك الأوروبي للاستثمار: 70 مليون أورو

ويهدف البرنامج إلى التدخل في:

- البنية الأساسية: من خلال تعبيد الطرقات ومد قنوات تطهير المياه المستعملة وقنوات صرف مياه الأمطار وتركيز شبكة التنوير العمومي،

- تحسين السكن.

- التجهيزات الجماعية: من خلال بناء فضاءات متعدّد الاختصاصات وملاعب بالأحياء
- التجهيزات الاقتصادية: من خلال بناء فضاءات صناعية داخل الأحياء المعنية.
- من المنتظر استكمال المشروع موفي سنة 2021.

**2- برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيله الثاني:**

تبعا للنسق المرضي لإنجاز برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية في جيلها لأول وللأثر الإيجابي للمشاريع المنجزة على تحسين ظروف عيش متساكني هذه الأحياء، تمت المصادقة بمخطط التنمية على إنجاز برنامج جديد لتهذيب وإدماج الأحياء السكنية (جيل ثاني) للاستجابة لجزء قليل من حاجيات التهذيب، بنفس مكونات الجزء الأول مع إضافة إنجاز تقسيمات اجتماعية متاخمة للأحياء القائمة التي سيقع التدخل لتهذيبها لاحقا ومن خلال هذه المقاربة الوقائية، تسعى المهمة إلى إيجاد الحلول الاستباقية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي وستوفر مؤسسات عمومية هذه التقسيمات ويتمثل البرنامج في التدخل في 146 حيا وبكلفة 635 مليون دينار موزعة على كافة ولايات الجمهورية .

**3-برنامج تعصير الطرقات داخل المناطق البلدية:**

تم إحداث هذا البرنامج في إطار تنفيذ توصيات السيد رئيس الحكومة المعلن عنها يوم 28 سبتمبر 2016، حيث يهم في مرحلته الأولى التدخل لفائدة 72 بلدية بحساب 3 بلديات من كل ولاية (بلدية كبرى – متوسطة – صغرى) لتأهيل حوالي **672 كم من الطرقات بكلفة تقدّر بـ 216 مليون دينار** وقد تم تكليف وكالة التهذيب والتجديد العمراني بإنجاز المشروع بموجب اتفاقية أبرمت في الغرض بتاريخ 17 فيفري 2017.

**4- التدخل لتهذيب وتجديد المدن العتيقة في إطار برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة بتونس :**

في إطار العناية بالنسيج العمراني القديم من خلال تهذيب وتجديد المشهد العمراني وتنشيط الدورة الاقتصادية والاجتماعية بالمدن العتيقة، تم إقرار برنامج للتدخل في المدن القديمة بالتعاون مع وزارة الشؤون المحلية والبيئة والممولين الخارجيين (UE-BEI-AFD-)، وقد تمت المصادقة في مخطط التنمية الاجتماعي والاقتصادي للفترة 2016-2020 على التدخل في 10 مدن من خلال القيام بعملية التشخيص وتحديد أولويات التدخل والقيام بالدراسات المعمقة في الشأن.

## 2.1 تقديم أهداف البرنامج

تتمثل أهداف البرنامج 3 فيما يلي:

- **الهدف 3-1-1:** تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستديمة،
- **الهدف 3-2-1:** تدعيم تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام والتحكم في التوسعات العمرانية،
- **الهدف 3-3-1:** النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر والتصدي لظاهرة البناء الفوضوي.

## 2-نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019

### 1.2 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

**جدول عدد3:**

**تنفيذ ميزانية البرنامج 3 لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)**

| البرامج والبرامج الفرعية | ق.م الأصلي 2019 | ق.م التكميلي 2019 (1) | إنجازات 2019 (2) | الانجازات مقارنة ق.م االتكميلي 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (2) - (1) | نسبة الإنجاز % (1) /(2) |
| **نفقات التصرف** | 15 883 | 15 883 | 15 701 | -182 | 98,9% |
| التأجير العمومي | 14 607 | 14 607 | 14 561 | -46 | 99,7% |
| وسائل المصالح | 1 226 | 1 226 | 1 070 | -156 | 87,3% |
| التدخل العمومي | 50 | 50 | 70 | 20 | 140,0% |
| **نفقات التنمية** | 200 490 | 200 490 | 81 972 | -118 518 | 40,9% |
| **الاستثمارات المباشرة** | 200 490 | 200 490 | 81 972 | -118 518 | 40,9% |
| على الموارد العامة للميزانية | 83 490 | 83 490 | 55 823 | -27 667 | 66,9% |
| على القروض الخارجية الموظفة | 117 000 | 117 000 | 26 149 | -90 851 | 22,3% |
| **التمويل العمومي** | 0 | 0 | 0 | 0 | 0,0% |
| على الموارد العامة للميزانية | 0 | 0 | 0 | 0 | 0,0% |
| على موارد القروض الخارجية الموظفة | 0 | 0 | 0 | 0 | 0,0% |
| **صناديق الخزينة** | 48 000 | 48 000 | 58 268 | 10 268 | 121,4% |
| **المجموع العام للبرنامج دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات** | **264 373** | **264 373** | **155 941** | **-108 432** | **59,0%** |

**رسم بياني عدد 3:**

**مقارنة بين تقديرات (ق.م تكميلي وإنجازات ميزانية البرنامج لسنة 2019**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)**

**الوحدة: ألف دينار**

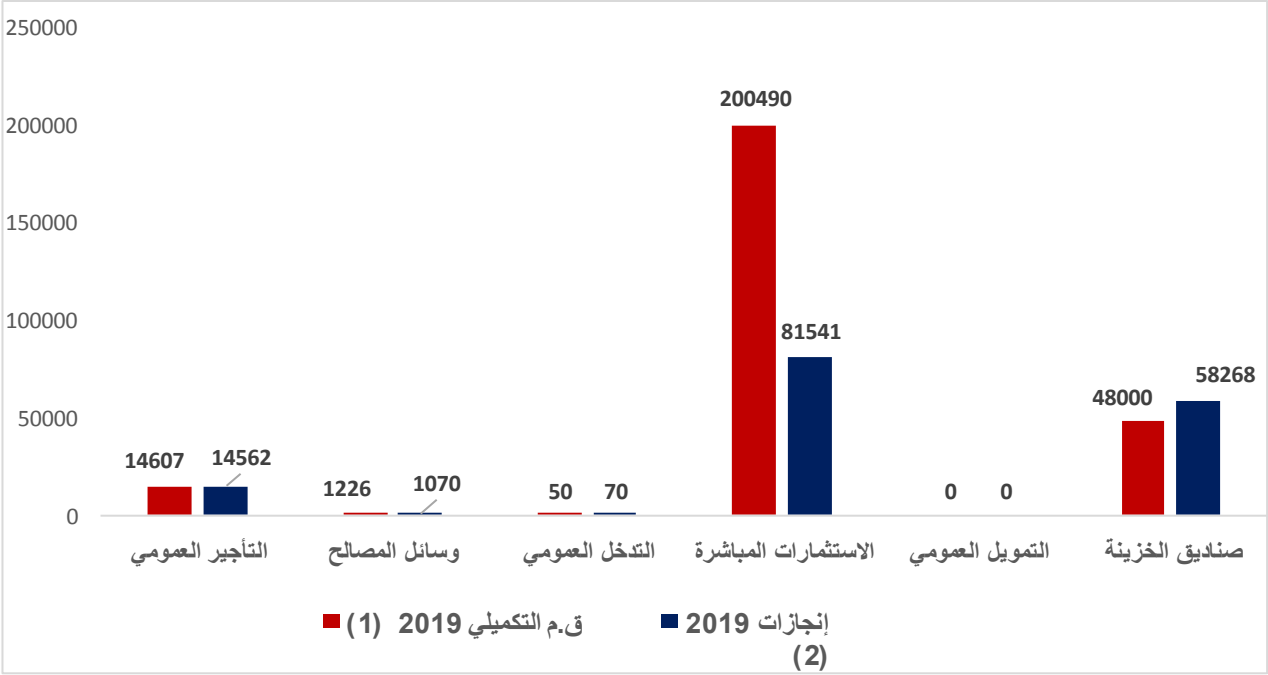


بلغت اعتمادات الدفع المنجزة لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان 155528 ألف دينار ما يمثل 59% من مجموع الاعتمادات المرسمة لسنة 2019 وذلك كما يلي:

*بالنسبة **لنفقات التصرف** تمّ إنجاز 99 % من الاعتمادات المرسمة والمقدرة بـ 15883 ألف دينار

* بلغت إنجازات **نفقات التنمية** 81972 ألف دينار أي بنسبة 41 % من مجموع التقديرات لسنة 2019 موزعة بين 67 % على الموارد العامة للميزانية و 22 % على القروض الخارجية الموظفة ويعود ذلك للأسباب التالية:

- **بالنسبة للإدارة العامة للإسكان:**

* تم صرف 30400 ألف دينارا نفقات تنمية على ميزانية الدولة.

* سيقع تسوية النفقات على القروض الخارجية البالغة قيمتها 12606 ألف دينار (في طور الإنجاز)

* بلغت إنجازات **صناديق الخزينة** 58268 ألف دينار أي بنسبة 121 % من الاعتمادات المرسمة لسنة 2019 والمقدرة بـ 48000 ألف دينار ويعود هذا للأسباب التالية:

- تم ترسيم 38 مليون دينار بصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء وتم صرف 12456 ألف دينار عن طريق ضخ الاعتمادات من موارد الصندوق نتيجة لارتفاع الطلبات.

– تم ترسيم 10 مليون دينار بالصندوق الوطني لتحسين السكن وتم صرف 12456 ألف دينار وذلك بعد فتح اعتمادات إضافية بقيمة 5 مليون دينار لتحسين 1000 مسكن للعائلات المعوزة تنفيذا لقرار السيد رئيس الحكومة المعلن عنه بتاريخ 05 جانفي 2019 على إثر الزيارة الميدانية التي أداها لمعتمدية عين دراهم.

**– بالنسبة للبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي:**

– بلغت اعتمادات الدفع المنجزة على نفقات التنمية 47856 ألف دينار موزعة بين 22138 ألف دينار على الموارد العامة للميزانية و25718 ألف دينار على القروض الخارجية الموظفة.

– إن اعتمادات الدفع المبرمجة لإنجاز مساكن اجتماعية (بقايا القرض السعودي الأول والقرض الثاني) والمقدرة بـ 14250 ألف دينار على الموارد العامة للميزانية و45500 ألف دينار على القروض الخارجية الموظفة لم يتمّ استهلاكها نظرا إلى أنه لم يتمّ الإعلان عن طلبات العروض نظرا لعدم موافقة الممول (الصندوق السعودي للتنمية) إلى حين تسليم المساكن الجاهزة والإسراع بإعداد القائمات بالنسبة للمشاريع في طور الإنجاز وتدعيم الوحدة بالموارد البشرية اللازمة.

– بالنسبة لمشاريع السكن الاجتماعي بصدد الإنجاز من قبل الباعثين العقاريين الخواص والممولة من الصندوق السعودي للتنمية فإن اعتمادات الدفع المنجزة على القروض الخارجية الموظفة بلغت 27163 ألف دينار في حين قدرت الاعتمادات المرسمة بـ 47000 ألف دينار. ويعود ذلك إلى أنه تمّ الانتهاء من إنجاز أشغال البناء في حين أن خلاص الكشوفات مرتبط بإتمام إنجاز أشغال الربط بالشبكات العمومية (الغاز والكهرباء والتطهير) التي تميزت بالعديد من الإشكاليات وبنسق بطيء للإنجاز مما عطل عملية الخلاص.

**جدول عدد 4:**

**تنفيذ ميزانية البرنامج 3 لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات**

**التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)**

**الوحدة: ألف دينار**

| بيان البرامج الفرعية | ق.م الأصلي 2019 | ق.م التكميلي 2019 (1) | إنجازات 2019 (2) | الانجازات مقارنة ق.م االتكميلي 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (2) - (1) | نسبة الإنجاز % (1)/(2) |
| التهيئة الترابية | 1 361 | 1 361 | 1 337 | −24 | 98,2% |
| التعمير | 8 514 | 8 514 | 8 814 | 300 | 103,5% |
| الإسكان | 254 498 | 254 498 | 145 790 | −108 708 | 57,3% |
| المجموع | 264 373 | 264 373 | 155 941 | −108 432 | 59,0% |

**رسم بياني عدد:4**

**مقارنة بين تقديرات (ق.مالية تكميلي) وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية**

**لسنة 2019**

الوحدة: ألف دينار

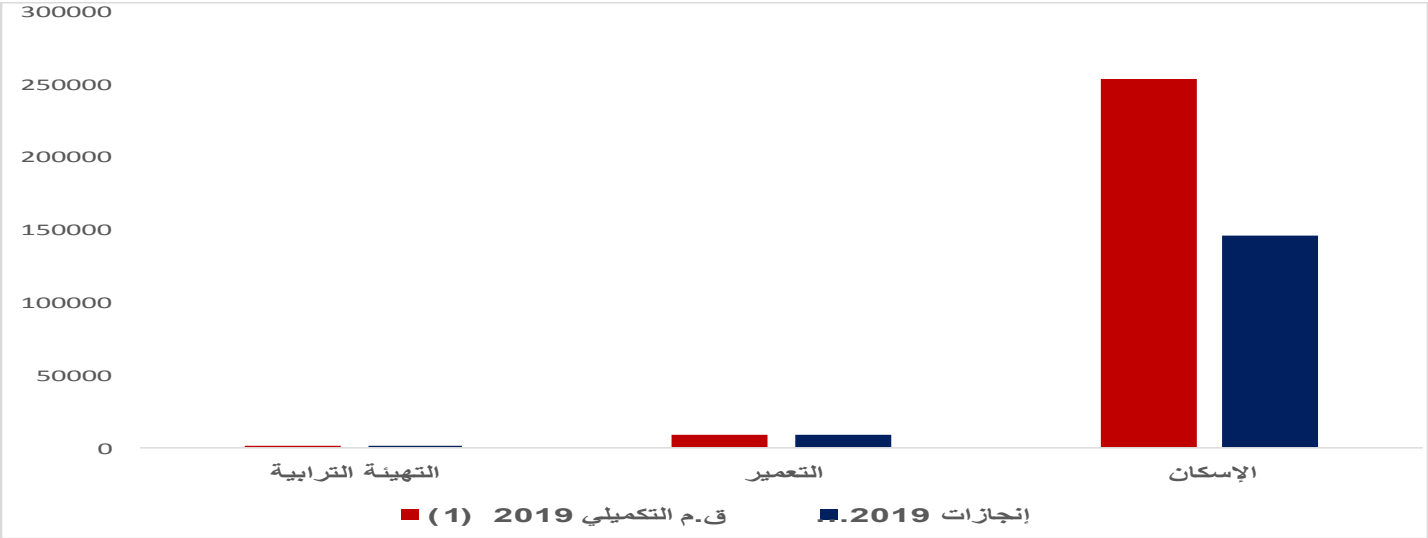


## 2.2 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

### 1.2.2. أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج

تتمثل أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج 3 خلال سنة 2019 فيما يلي:

- مواصلة تغطية التراب الوطني من خلال الانطلاق في دراسات تخص إعداد أمثلة توجيهية لعدة تجمعات عمرانية،
- الانطلاق في إعداد الوثيقة التوجيهية للتهيئة الترابية وذلك في نطاق إعداد المثال التوجيهي للتراب الوطني،
- العمل على تحسين الاتصال والتواصل مع مختلف الأطراف المتدخلة في مجال التهيئة الترابية،
- العمل على أن تشمل دراسات التهيئة الترابية كامل ولايات الجمهورية،
- مواصلة تغطية التجمعات الريفية والمجالس القروية بأمثلة تهيئة عمرانية،
- توفير خرائط رقمية للمدن لمراجعة أمثلة التهيئة العمرانية،

- مواصلة برامج توفير السكن الميسر الموجه للفئات الضعيفة ومتوسطة الدخل
- توفير مقاسم مهيأة صالحة للبناء.
- مواصلة برامج تهذيب الأحياء السكنية لتحسين ظروف العيش بها والحد من انتشار البناء الفوضوي.
- وضع مشروع برنامج للتدخل بالنسيج العمراني القديم.

### 2.2. 2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج

تتمثل أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج وعلاقتها بالنفقات التي تم تنفيذها على مستوى البرنامج فيما يلي:

**أ – البرنامج الفرعي 1: التهيئة الترابية**

- تم إعداد المرحلة الأولى لدراسة الأمثلة التوجيهية لتهيئة المنطقة الحساسة أقصى الشمال والمنطقة الحساسة الوطن القبلي.
- تم إنجاز المرحلة الثانية من دراسة مرصد ديناميكية المجال الترابي.
- تم الانتهاء من إعداد أطلس ولاية وسيدي بوزيد،
- تم الانتهاء من إعداد المرحلة الأولى من أطالس ولايات المهدية والمنستير وسوسة،
- تم الانتهاء من دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية جندوبة وسليانة وزغوان وقبلي،
- بصدد إعداد المرحلة الثانية من دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات باجة وتوزر والمهدية.
- بصدد إعداد المراحل الثانية لدراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات قفصة وتطاوين وقابس.
- الانتهاء من دراسة الخارطة الوطنية للبنية التحتية والتجهيزات الجماعية الكبرى أفق سنة 2030،
- الانتهاء من الدراسة التي تخص إعداد القاعدة الرقمية لدراسات التهيئة الترابية،
- شهد سنة 2019 التقدم في 15دراسة تهم الأمثلة التوجيهية للتجمعات العمرانية الكبرى والأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية الولايات وكذلك الأمثلة التوجيهية للمناطق الحساسة، بالتوازي مع ذلك تم القيام بإجراءات الإعلان عن طلبات العروض لـ 6 مشاريع مبرمجة بميزانية سنة 2019 لكن لم يتم إبرام صفقات بها نظرا لضعف المشاركة وعزوف مكاتب الدراسات عن للمشاركة.
- بالرغم من حذف الاعتمادات المرسمة بميزانية 2018 لدراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني فقد بادرت الإدارة العامة للتهيئة الترابية بإعداد الوثيقة التوجيهية للتهيئة الترابية والانطلاق في إعداد ملف طلب العروض للاستعداد للانطلاق في إجراءات طلب العروض خلال سنة 2020.

**ب – البرنامج الفرعي 2: التعمير**

تبعا لصدور القانون الأساسي الجديد المتعلق بمجلة الجماعات المحلية وباعتبار الأحكام الجديدة المتعلقة بإعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وفي انتظار المصادقة على مجلة التنمية والتهيئة الترابية والتعمير، فان نسق إعداد أمثلة التهيئة العمرانية قد شهد بعض التغييرات مقارنة بالسنوات السابقة، وبناء عليه فان سنة 2019 تعتبر سنة انتقالية وقد أفضت متابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية خلال سنة 2019 إلى:

- توجيه 44 مثال تهيئة عمرانية لمصالح الشؤون القانونية قصد الاستصدار بأمر.

يمثل الجدول التالي كشف إجمالي لمتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية خلال سنة 2019:

| الولاية | مراحل إنجاز الدراسة | | | | المصادقة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المرحلة التحضيرية | المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | المرحلة الرابعة استصدار الأمر | |
| تونس | 03 | 01 | 0 | 00 | 01 | **05** |
| أريانة | 03 | 02 | 00 | 0 | 00 | **05** |
| بن عروس | 03 | 03 | 07 | 00 | 01 | **14** |
| منوبة | 03 | 09 | 06 | 00 | 01 | **19** |
| بنزرت | 08 | 02 | 11 | 0 | 00 | **21** |
| نابل | 11 | 03 | 03 | 00 | 00 | **17** |
| زغوان | 04 | 02 | 17 | 01 | 0 | **24** |
| سوسة | 32 | 05 | 05 | 02 | 01 | **45** |
| المنستير | 01 | 7 | 12 | 00 | 01 | **21** |
| المهدية | 06 | 08 | 16 | 03 | 01 | **34** |
| صفاقس | 16 | 12 | 07 | 02 | 00 | **37** |
| باجة | 13 | 12 | 00 | 01 | 01 | **27** |
| جندوبة | 07 | 08 | 01 | 06 | 03 | **25** |
| الكاف | 06 | 07 | 02 | 00 | 08 | **23** |
| سليانة | 01 | 09 | 03 | 00 | 05 | **18** |
| القيروان | 03 | 13 | 0 | 00 | 01 | **17** |
| القصرين | 06 | 03 | 07 | 05 | 01 | **22** |
| سيدى بوزيد | 4 | 10 | 2 | 1 | 0 | **17** |
| قفصة | 4 | 2 | 3 | 3 | 3 | **15** |
| توزر | 3 | 0 | 6 | 0 | 0 | **9** |
| قبلى | 0 | 4 | 8 | 0 | 0 | **12** |
| قابس | 3 | 5 | 5 | 0 | 6 | **19** |
| مدنين | 4 | 4 | 4 | 4 | 9 | **25** |
| تطاوين | 3 | 1 | 15 | 0 | 1 | **20** |
| **المجموع** | **147** | **132** | **140** | **28** | **44** | **491** |

- مواصلة متابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات والتجمعات السكنية التي تم الشروع في دراستها خلال السنوات السابقة.

## ج- البرنامج الفرعي 3: الإسكان

1- في إطار تطوير تدخلات الصندوق الوطني لتحسين السكن تم إصدار الأمر الحكومي عدد 1125 لسنة 2016 قصد تبسيط إجراءات إسناد المنح والقروض لفائدة الحالات الاجتماعية والترفيع في قيمتهما.

2- في إطار تحسين مردود صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الإجراء تم إصدار الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 تضمن العديد من الإجراءات ليشمل مجال التدخل العمليات التالية:

- تمويل اقتناء قطعة أرض صالحة للبناء.
- تمويل توسعة أو بناء مسكن.
- تمويل اقتناء مسكن منجز من قبل باعث عقاري مصادق عليه.

3-بلغ عدد المساكن والمقاسم الاجتماعية المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي 2996 مسكنا ومقسما إلى موفى ديسمبر 2019.

لمزيد التنسيق والتسريع في إنجاز المشاريع المندرجة ضمن البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي تمّ تنظيم اجتماعات دورية تضمّ مختلف المتدخّلين سواء بمقرّ الوزارة أو بمقرّات المجالس الجهوية.

4-تمّ اعتماد آلية البناء الذاتي من قبل بعض المجالس الجهوية فيما يتعلّق بمشاريع إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها والتي ساهمت بشكل كبير في تسريع نسق انجاز الأشغال حيث سجل عدد المساكن المنجزة ارتفاعا بالمقارنة مع سنة 2018(1631 مسكنا سنة 2019مقابل 1000 مسكنا سنة 2018).

5- تمّ عقد جلسات عمل مع مختلف المستلزمين العموميين نظرا لوجود إشكاليات تتمثل في وجود العديد من المساكن في أطوار متقدّمة من الإنجاز في حين لم يتم ربطها بالشبكات (كهرباء، غاز، تطهير).

6- نظرا لتقادم الرصيد السكني القائم وتفاقم ظاهرة البنايات المتداعية للسقوط وغياب إطار تشريعي خاص بالموضوع تم إعداد مشروع قانون جديد يتعلق بالتدخل في البنايات المتداعية للسقوط (في طور المناقشة تم إحالة مشروع القانون إلى مجلس النواب بتاريخ 19 جانفي 2018).

7- في إطار معالجة وضعية المباني الراجعة بالنظر لأملاك الأجانب التي تتصرف فيها شركة السنيت تم إعداد مشروع قانون يتعلق بالتفويت في العقارات الراجعة للدولة التونسية طبقا للاتفاقيات التونسية – الفرنسية وذلك قصد تبسيط إجراءات التفويت في العقارات الراجعة بالملكية للدولة.

8- نظرا للصعوبات التي تشهدها العائلات متوسطة الدخل والمتعلّقة بتمويل اقتناء مسكن وخاصة في إطار الارتفاع الملحوظ للكلفة خلال السنوات الأخيرة تم إحداث برنامج المسكن الأول قصد تمكين العائلات من قرض ميسر لتغطية التمويل الذاتي في حدود 20% من كلفة المسكن بشروط ميسرة.

9- في إطار تنفيذ التوصيات الصادرة عن الإستراتيجية الجديدة للسكن تم الانطلاق في إعداد دراسة حول السكن المعد للكراء واستكمال دراسة حول السكن الميسر.

10- مواصلة إنجاز الجيل الأول من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية بكافة ولايات الجمهورية والانطلاق لإنجاز الجيل الثاني لبرنامج تهذيب وإدماج الاحياء السكنية.

11- الانطلاق في إعداد دراسة حول مرصد السكن والعقار.

12- مواصلة إنجاز برنامج تعصير الطرقات داخل المناطق البلدية حيث تم الانتهاء من إنجاز 55 مشروع من جملة 72 مشروعا مبرمجا والإعداد للقسط الثاني للمشروع.

13- الإعداد للانطلاق في برنامج التدخل لتهذيب وتجديد المدن العتيقة في إطار برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة بتونس.

## 3.3.2 تقديم الأهداف ومؤشرات قيس الأداء

**جدول عدد:5**

**تقييم مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 1.1.3:**

**تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستديمة**

| الهدف الإستراتيجي 1.1.3: تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية شاملة وعادلة و مستديمة | مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | إنجازات 2018 | تقديرات 2019 | إنجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة إنجازات 2019 بتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أ | ب | ج | د = ج-أ | د/أ % | م = ج - ب | م / ب % |
| | المؤشر 1.1.1.3: مراجعة دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية التي تم إنجازها قبل | عدد | 5 | 9 | 5 | 0 | 0% | -4 | -44% |
| | المؤشر 2.1.1.3: نسبة إنجاز المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني | % | 30 | 60 | 20 | -10 | -33% | -40 | -67% |

*التقديرات أوالإنجازات تعكس العدد أو النسبة التراكمية في موفى كل سنة معنية

بخصوص مشروع ميزانية مصالح التجهيز لسنة 2019 وفق منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف وضمن الهدف 3-1-1 المتعلق بالتهيئة الترابية ( الصفحة 46 من المشروع السنوي للقدرة على الأداء) يجدر تقديم التوضيحات والملاحظات التالية:

أولا :

المؤشر :1.1.1.3: مراجعة دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية التي تم انجازها قبل سنة 2010.

شمل في نهاية سنة 2010 إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية كل المجموعات العمرانية التي تتطلب إعداد أمثلة توجيهية لها حسب النصوص التطبيقية لمجلة التهيئة الترابية والتعمير، فتقرر برمجة مراجعة هذه الأمثلة التوجيهية بصفة تدريجية وحسب أقدمية الدراسات المنجزة. وبالتالي فإن التوقعات والتقديرات المتعلقة بمؤشرات قيس الأداء أوعدد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية التي يتوقع إنطلاق إنجازها بالنسبة لكل سنة هو كالآتي: 05 في سنة 2018 و04 في سنة 2019 و05 في سنة 2020 . وبذلك فإن المفهوم المقصود والمبين بالجدول ( الصفحة 46 من المشروع السنوي للقدرة على الأداء) هو العدد الجملي التراكمي للدراسات التي إنطلق

إنجازها منذ سنة 2018 وإلى غاية موفى السنة المعنية أي (05 دراسات) في سنة 2018 و (09 دراسات) في موفى سنة 2019 و(14 دراسة ) في موفى سنة 2020 وليس عدد الدراسات التي إنطلق إنجازها في كل سنة.

ثانيا :

المؤشر :2.1.1.3 : نسبة انجاز المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني:

يتعين تصحيح نسبة الإنجاز في سنة 2017 حيث انها ليست 10% باعتبار أن المشروع لم ينطلق قبل سنة 2018.

وبالتالي وبما أن نسب الإنجازات والتوقعات والتقديرات المدرجة بالجدول ( الصفحة 46 )من تقرير مشروع ميزانية مصالح التجهيز لسنة 2019 وفق منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف وضمن الهدف 3-1-1 المتعلق بالتهيئة الترابية تعكس النسبة التراكمية لكل منها في موفى السنة المعنية فقد تم تعديل الجدول عدد 5 في هذا السياق وكما هو مبين أعلاه.

**الرسم البياني عدد:5**

**تقييم مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.1.3:**

**تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستديمة**

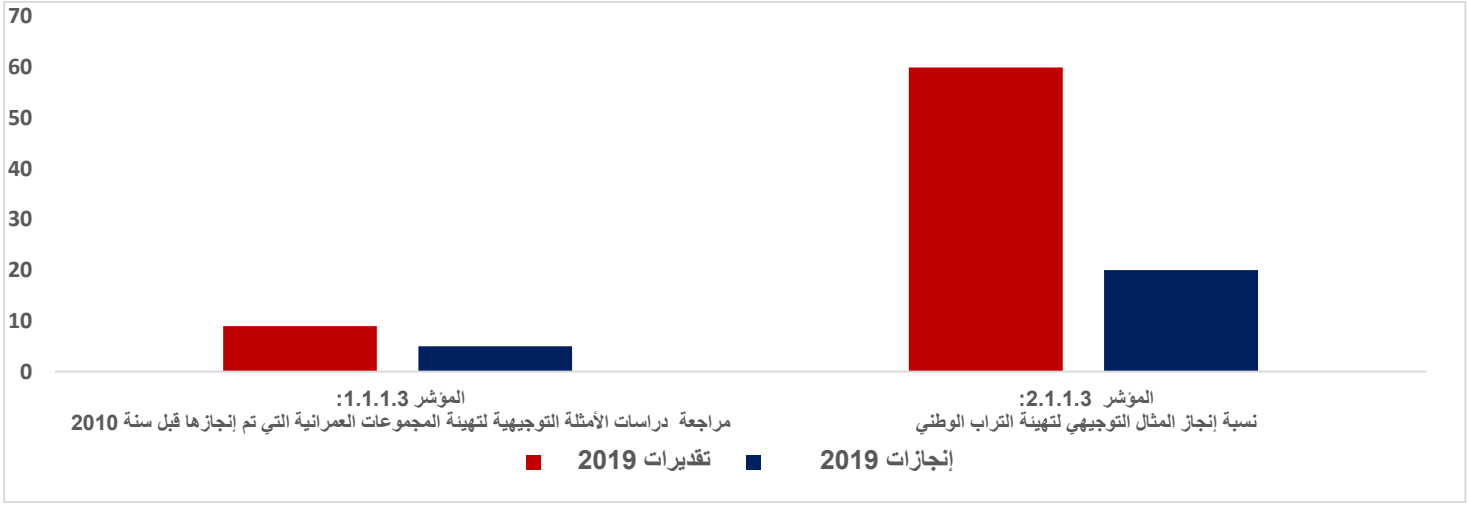


**جدول عدد 6**

**تقييم مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 1.2.3:**

**تدعيم تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام والتحكم في التوسعات العمرانية**

| الهدف الإستراتيجي 1.2.3: تدعيم تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام والتحكم في التوسعات العمرانية | مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | إنجازات 2018 | تقديرات 2019 | إنجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة إنجازات 2019 بتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أ | ب | ج | د = ج-أ | د/أ % | م = ج – ب | م / ب % |
| | المؤشر 1.1.2.3 نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية و أمثلة التهيئة العمرانية | % | 25 | 30% | * | * | * | * | * |
| | المؤشر 2.1.2.3 : مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة لكل | هك/س | 82 | 0,87 | * | * | * | * | * |

(*) لم يتم خلال سنة 2019 المصادقة على أمثلة التهيئة العمرانية (كما تمت الإشارة إلى ذلك في الصفحتين 10و11 من التقرير) باعتبار أن سنة 2019 تعتبر سنة انتقالية نظرا للتنقيحات المدخلة على التشريعات والنصوص القانونية المنظمة لمجال التهيئة العمرانية وذلك عقب صدور مجلة الجماعات المحلية الجديدة وفي انتظار المصادقة على مجلة التنمية والتهيئة الترابية والتعمير، وبما أنّ طريقة احتساب المؤشرين " نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية و أمثلة التهيئة العمرانية" و " مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة " ، تعتمد أساسا على اعتبار امثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها (كما هو مبين ببطاقات المؤشرات)، وبناء عليه فانه يتعذر احتساب هذين المؤشرين بالنسبة لسنة 2019.

**جدول عدد7:**

**تقييم مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 3.3.3:**

**تطوير السكن الإجتماعي والميسر والتصدي لظاهرة البناء الفوضوي**

| الهدف الإستراتيجي 3.3.3: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر والتصدّي لظاهرة البناء الفوضوي | مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | إنجازات 2018 | تقديرات 2019 | إنجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة إنجازات 2019 بتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أ | ب | ج | د = ج–أ | د/أ % | م = ج – ب | م / ب % |
| | المؤشر 1.3.3.3 عددالمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة | عدد | 8965 | 5814 | 3746 | -5219 | -58,22% | -2068 | -35,57% |
| | المؤشر 2.3.3.3 النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية | % | 74% | 46% | 42% | -0,32 | -43,24% | 0 | -8,70% |

**رسم بياني عدد 7:**

**مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 3.3.3:**

**تطوير السكن الإجتماعي وتحسين الرصيد السكني القائم**

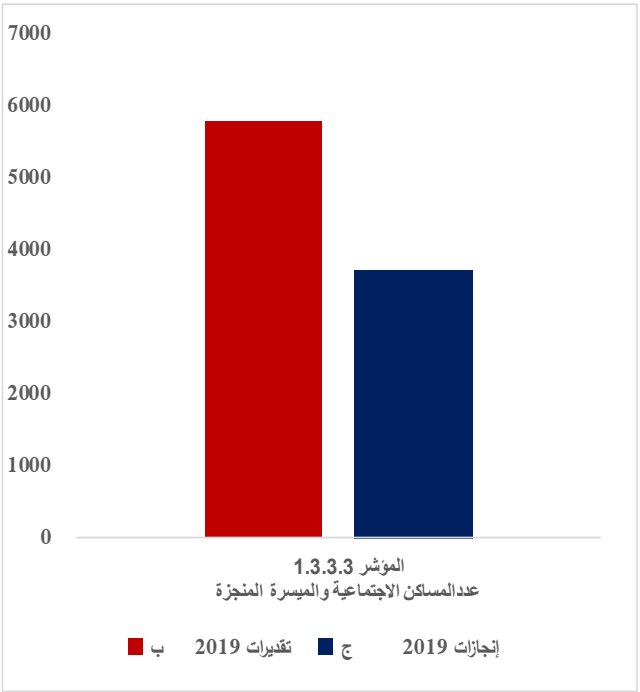


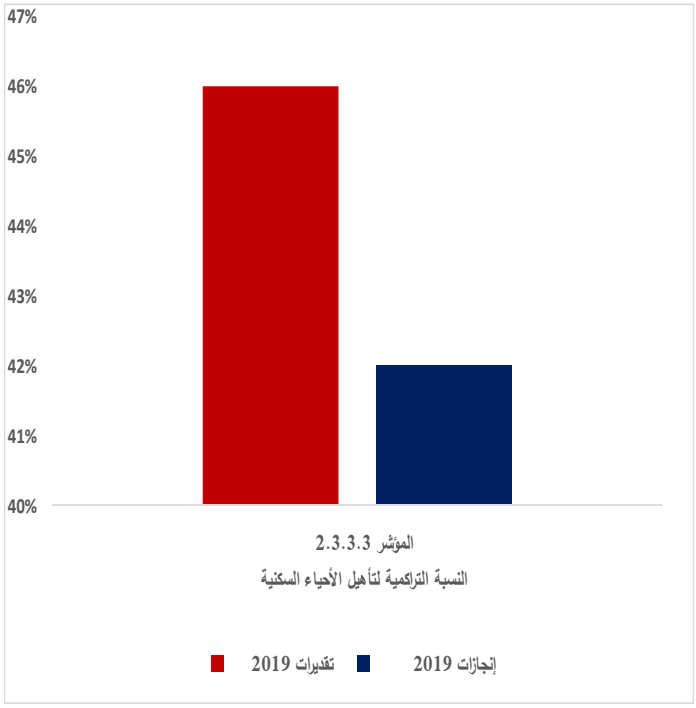

**1-1-1 الهدف 1.1.3: تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية شاملة وعادلة و مستديمة**

- **تقديم الهدف:** وضع الآليات الفنية والمؤسساتية للمجال الترابي الوطني وإعداد استراتيجيات جهوية للتهيئة والتنمية لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستديمة لكل الجهات،
- **مرجع الهدف:** التوجهات الكبرى للتنمية العادلة والشاملة والمستديمة والدراسات الاستراتيجية في مجال التهيئة الترابية.

**الهدف 1.2.3: تدعيم تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام والتحكم في التوسعات العمرانية**

- **تقديم الهدف:** إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات وأهم التجمعات السكنية لتنظيم الفضاء العمراني وترشيد استعماله والتحكم في التوسعات العمرانية وتركيز الأنشطة والتجهيزات الضرورية.
- **مرجع الهدف:** تجدر الإشارة إلى أن كل البلديات مغطاة بأمثلة تهيئة عمرانية يتم تحيينها بطلب من الجماعات المحلية المعنية. أما بالنسبة للتجمعات السكنية فانه يجري العمل على تغطية أكبر عدد ممكن من هذه التجمعات بأمثلة تهيئة عمرانية محينه من خلال البرمجة السنوية لهذه الدراسات بالتنسيق مع المجالس الجهوية المعنية. ويرجع ذلك الى الأسباب التالية:

تعتبر سنة 2019 سنة انتقالية باعتبار صدور تغييرات وتعديلات تتعلق بإجراءات إعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية التي تم التنصيص عليها ضمن القانون الأساسي الجديد المتعلق بمجلة الجماعات المحلية مما أثر على نسق إعداد أمثلة التهيئة العمرانية والمصادقة عليها، حيث كان التوجه العام في البداية الى إرجاع كل دراسات أمثلة التهيئة العمرانية وإعادة تنفيذها وفق الإجراءات الجديدة المنصوص عليها بمجلة الجماعات العمومية الجديدة، إلا أنه وبعد عقد اجتماع تنسيقي بين السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والسيد وزير التنمية المحلية والبيئة تمّ الاتفاق على الإبقاء على الدراسات التي بلغت **المرحلة النهائية** وهي تخص 44 مثال تم إرسالها قصد المصادقة عليها بأمر.

– عدم صدور النصوص التطبيقية لمجلة الجماعات المحلية بما من شانه عدم توضيح جملة من المسائل العملية والتطبيقية المتعلقة بمجال التهيئة العمرانية.

– في انتظار المصادقة على مجلة التنمية والتهيئة الترابية والتعمير حيث تم إرسال النسخة النهائية من مجلة التنمية والتهيئة الترابية والتعمير قصد المصادقة عليها في أقرب الآجال، وذلك بعد أن قامت إدارة التعمير بتشريك جميع الأطراف المتدخلة سواء على المستوى المركزي أو الجهوي وإعداد عدة استشارات وندوات في الغرض قصد إعداد مجلة متكاملة تستجيب للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومنسجمة مع التنصيصات الجديدة الواردة بمجلة الجماعات المحلية.

- **الهدف 3-3-3: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر والتصدّي لظاهرة البناء الفوضوي:**
- **تقديم الهدف:**

- وضع الآليات والبرامج لتحسين ظروف عيش الفئات الاجتماعية وخاصّة منها المحدودة والمتوسطة الدخل من خلال:
- توفير سكن لائق
- النهوض بالسكن القائم وتحسين ظروف العيش.

- **مرجع الهدف:**

السياسة السكنية والدراسات الإستراتيجية في المجال.

* تمّ سنة 2018 تغيير المؤشر عدد 1.3.33 من النسبة التراكمية للمساكن المنجزة إلى عدد المساكن المنجزة عن طريق صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء والبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي والمساكن المقتناة في إطار المسكن الأول.

## تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019

**الهدف 3-1-1:** تنظيم المجال الترابي الوطني والجهوي لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستديمة

**المؤشر 1.1.1.3: مراجعة دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة التجمعات العمرانية التي تم إنجازها قبل سنة 2010**

- في أواخر سنة 2018 تم إبرام صفقات لدراستين تخص الأمثلة التوجيهية للتجمعات العمرانية لكل من القصرين وقفصة وشهدت سنة 2019 إبرام صفقات لـ3 دراسات تهم الأمثلة التوجيهية للتجمعات العمرانية الكبرى لكل من جندوبة والقيروان والكاف بالتوازي مع ذلك تم القيام بإجراءات الإعلان عن طلبات العروض لـ 4 مشاريع مبرمجة بميزانية سنة 2019 تخص التجمعات العمرانية لكل من سليانة وتطاوين وزغوان والمهدية لكن لم يتم إبرام صفقات بها نظرا لضعف المشاركة وعزوف مكاتب الدراسات عن المشاركة.

- المؤشر **2.1.1.3: نسبة إنجاز المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني :**

لقد قدرت نسبة التقدم في إنجاز المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني بـ 64% وذلك اعتبارا للمعطيات التالية:

لقد تم برمجة سنة 2018 اعتمادات بـ 800 ألف دينارا على موارد الميزانية العامة، ولكن نظرا لمحدودية هذه الاعتمادات فلم يتم التقدم في إنجاز دراسة إنجاز المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني (اعتمادات الدراسة تقدر بـ 3500 ألف دينارا).

بالنسبة لسنة 2019 فقد تركز الاهتمام إلى إعداد الوثيقة التوجيهية للتهيئة الترابية التي تعتبر الأساس للإنطلاق في إعداد المثال المذكور، وقد تم في هذا الصدد عقد 6 ورشات إقليمية لاستشارة كل ولايات الجمهورية. وقد تم تقدير نسبة إنجاز المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني ب 64% وهي تعتبر نسبة معقولة. مع العلم أنه في سنة 2019 تم الاتفاق مع وزارة المالية على حذف الإعتمادات المخصصة لدراسة المثال وإعادة برمجته خلال سنة 2020.

- **الهدف 3-2-1: تدعيم تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام والتحكم في التوسعات العمرانية**
- **المؤشر 1.1.2.3 نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية**

لم يتم خلال سنة 2019 **المصادقة** على أمثلة التهيئة العمرانية باعتبار ان سنة 2019 تعتبر سنة انتقالية نظرا للتنقيحات المدخلة على التشريعات والنصوص القانونية المنظمة لمجال التهيئة العمرانية وذلك عقب صدور مجلة الجماعات المحلية الجديدة وفي انتظار المصادقة على مجلة التنمية والتهيئة الترابية والتعمير، وبما أنّ طريقة احتساب المؤشرين "نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية و أمثلة التهيئة العمرانية" و"مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة" ، تعتمد أساسا على اعتبار **أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها** (كما هو مبين ببطاقات المؤشرات)، وبناء عليه فانه يتعذر احتساب هذين المؤشرين بالنسبة لسنة 2019.

صدور النصوص التطبيقية لمجلة الجماعات المحلية بما من شانه عدم توضيح جملة من المسائل العملية والتطبيقية المتعلقة بمجال التهيئة العمرانية.

– في انتظار المصادقة على مجلة التنمية والتهيئة الترابية والتعمير حيث تم إرسال النسخة النهائية من مجلة التنمية والتهيئة الترابية والتعمير قصد المصادقة عليها في أقرب الآجال، وذلك بعد ان قامت إدارة التعمير بتشريك جميع الأطراف المتدخلة سواء على المستوى المركزي او الجهوي وإعداد عدة استشارات وندوات في الغرض قصد إعداد مجلة متكاملة تستجيب للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومنسجمة مع التنصيصات الجديدة الواردة بمجلة الجماعات المحلية.

- **المؤشر 1.1.2.3 مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة لكل ساكن:**

لم يتم خلال سنة 2019 **المصادقة** على أمثلة التهيئة العمرانية ( كما تمت الإشارة إلى ذلك في الصفحتين 10و11 من التقرير) باعتبار أن سنة 2019 تعتبر سنة انتقالية نظرا للتنقيحات المدخلة على التشريعات والنصوص القانونية المنظمة لمجال التهيئة العمرانية وذلك عقب صدور مجلة الجماعات المحلية الجديدة وفي انتظار المصادقة على مجلة التنمية والتهيئة الترابية والتعمير، وبما أنّ طريقة احتساب المؤشرين " نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية و أمثلة التهيئة العمرانية" و " مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة " ، تعتمد أساسا على اعتبار **امثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها** (كما هو مبين ببطاقات المؤشرات)، وبناء عليه فانه يتعذر احتساب هذا المؤشر بالنسبة لسنة 2019 ويرجع ذلك الى الأسباب التالية:

- تعتبر سنة 2019 سنة انتقالية باعتبار صدور تغييرات وتعديلات تتعلق بإجراءات إعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية التي تم التنصيص عليها ضمن القانون الأساسي الجديد المتعلق بمجلة الجماعات المحلية مما أثر على نسق إعداد أمثلة التهيئة العمرانية والمصادقة عليها، حيث كان التوجه العام في البداية الى إرجاع كل دراسات أمثلة التهيئة

العمرانية وإعادة تنفيذها وفق الإجراءات الجديدة المنصوص عليها بمجلة الجماعات العمومية الجديدة، إلا أنه وبعد عقد اجتماع تنسيقي بين السيد وزير التجهيز والسيد وزير التنمية المحلية تمّ الاتفاق على الإبقاء على الدراسات التي بلغت **المرحلة النهائية** وهي تخص 44 مثال تم إرسالها قصد المصادقة عليها بأمر .

**الهدف 3.3.3: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر والتصدّي لظاهرة البناء الفوضوي:**

**المؤشر 1.3.3.3: عدد المساكن الاجتماعية والمساكن الميسّرة المنجزة**

– بلغ عدد المساكن الاجتماعية والمقاسم المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي إلى موفى سنة 2019 بـ 2996 مسكنا اجتماعيا موزعة كالآتي:

– 1631 مسكن إلى موفى سنة 2019 فيما يتعلق بإزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها.

– 1365مسكن ومقسم اجتماعي منجز من طرف باعثين عقاريين عموميين وخواص.

– قدرت نسبة إنجاز المساكن الاجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي إلى موفى سنة 2019 بـ 75% مقارنة بالتقديرات وذلك لعدة اسباب:

- صعوبة التدخل في بعض المناطق بالجهات الداخلية وتشتت المساكن البدائية،
- إشكاليات فنية مع المستلزمين العموميين أعاقت تقدم بعض المشاريع بالنسبة لعنصر بناء مساكن اجتماعية.

– تراجع إقبال الباعثين العقاريين على إنجاز مساكن اجتماعية عن طريق الفوبرولوس وذلك لعدم استجابة المنظومة التشريعية للتغييرات الاقتصادية والاجتماعية ولغلاء الأسعار حيث قدرت مجموع المساكن الإجتماعية المنجزة والممولة عن طريق صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء خلال سنة 2019 بـ 647 مسكنا.

**المؤشر 2.3.3.3: النسبة التراكمية لتأهيل الأحياء السكنية:**

تم تسجيل نسبة إنجاز بلغت 42% مقارنة بالتقديرات البالغة 46% ويعود هذا إلى:

– إستهلاك الإعتمادات المخصّصة للمشروع في الإبان من شأنه رفع العديد من الصعوبات التي كانت تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة.

– نسبة مشاركة طيبة للمقاولات في مجملها.

– وجود صعوبات في توفير الأراضي المخصصة لإنجاز التجهيزات مما أثر سلبا على الترفيع في عدد الأحياء المنتهية تهذيبها.

## 4- التوّجهات المستقبلية لتحسين الأداء

## 1.4 أهم الإشكاليات والنقائص

وتتمثل هذه الإشكاليات فيما يلي:

**بالنسبة للبرنامج الفرعي1: التهيئة الترابية:**

1- إشكاليات إستراتيجية:

- صعوبة الوصول للمعلومات الضرورية لإنجاز دراسات التهيئة الترابية.
- عزوف مكاتب الدراسات على المشاركة في طلبات العروض لدراسات التهيئة الترابية مما جعل كل الدراسات المبرمجة لسنة 2019 يقع الإعلان عن طلبات عروضها للمرة الثانية.
- عدم التحكم في آجال استشارات المصالح المركزية والجهوية.
- نلاحظ أن العرض والموافقة على تقارير المراحل الأولى والثانية من دراسات التهيئة الترابية التي تخص الجهات تستغرق وقت طويل (عرض تقارير الدراسات على لجان التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية المنبثقة عن المجالس الجهوية بالولايات).

**بالنسبة للبرنامج الفرعي2: التعمير**

- رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال برزت عدة اشكاليات سواء على مستوى التخطيط والتنمية بمختلف جهات البلاد والتنسيق بين المتدخلين في السياسات القطاعية وكذلك على مستوى الآليات المعتمدة لإحكام استعمال المجال الترابي والتخطيط العمراني من طرف مختلف المتدخلين بما يساعد على توفير السكن اللائق لكافة شرائح المجتمع وتحسين ظروف عيش المواطنين.
- بيان وتحديد أهم الإشكاليات والنقائص المتعلقة بتنفيذ البرنامج والبرامج الفرعية،
- يتم إعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية بمبادرة من الجماعة المحلية المعنية (البلديات أو المجالس الجهوية) بالتنسيق مع الإدارات الجهوية للتجهيز، وتتولى متابعة مختلف إجراءات إعداد ومراجعة هذه الأمثلة والمصادقة عليها وفقا لأحكام مجلة التهيئة الترابية والتعمير،
- وتساهم إدارة التعمير في تمويل هذه الدراسات بنسبة 50 %، وتتولى من خلال الوحدات المحدثة للغرض بإدارة التعمير المتابعة الفنية والمالية لهذه الدراسات والتنسيق بين الأطراف المعنية لفض الإشكاليات التي تحول دون تقدم تنفيذها.
- وبالرغم من المتابعة المتواصلة من طرف المصالح المركزية والجهوية للوزارة، فإن تقدم إنجاز هذه الدراسات وبلوغ الأهداف المرسومة سنويا يبقى مرتبطا برغبة الجماعات المحلية المعنية في إعداد ومراجعة أمثلة تهيئتها العمرانية وبحرصها على مواصلة الدراسات الجارية من جهة وبمختلف الأطراف المتدخلة في مختلف مراحل المصادقة على هذه الدراسات من جهة أخرى.

- الإشكاليات المطروحة:

لم يتم خلال سنة 2019 **المصادقة** على أمثلة التهيئة العمرانية باعتبار ان سنة 2019 تعتبر سنة انتقالية نظرا للتنقيحات المدخلة على التشريعات والنصوص القانونية المنظمة لمجال التهيئة العمرانية وذلك عقب صدور مجلة الجماعات المحلية الجديدة وفي انتظار المصادقة على مجلة التنمية والتهيئة الترابية والتعمير.

- تتمثل أهم الإشكاليات فيما يلي:

❖ **على المستوى المؤسساتي:**

- عدم قدرة الجماعات المحلية على لعب الدور المناط بعهدتها على الوجه المطلوب وتخليها عن الأخذ بزمام الأمور لوضع السياسات الملائمة التي تمكنها من التحكم في مجالها الترابي والسيطرة على نموها العمراني بسبب العديد من الإشكاليات نخص بالذكر منها المالية والعقارية والمؤسساتية،

- عدم قدرة المصالح الجهوية التابعة للوزارة المكلفة بالتعمير على مساعدة الجماعات المحلية والإحاطة بها على الوجه المطلوب بسبب النقص في الإطارات المختصة والإمكانيات اللازمة للقيام بذلك،

❖ على مستوى دراسات أمثلة التهيئة العمرانية:

- طول إجراءات إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية والمصادقة عليها،

- غياب إجراءات خاصة ومستعجلة ومبسطة لإعداد أمثلة التهيئة العمرانية للتجمعات الريفية،

- غياب النظرة الاستشرافية لدى الجماعات المحلية لتحديد استراتيجياتها المحلية بصفة مسبقة والتحضير المحكم للشروع في دراسات مراجعة أمثلة تهيئتها العمرانية،

- عدم إعطاء الأولوية والأهمية اللازمة للتحضير لانطلاق دراسات أمثلة التهيئة العمرانية ومتابعتها من طرف الجماعات المحلية بالرغم من المتابعة المتواصلة من طرف المصالح المركزية،

- النقص في الكفاءات المختصة لدى الجماعات المحلية والإدارات الجهوية للتجهيز وغياب التأطير الكافي لمتابعة دراسات التهيئة العمرانية وضمان جودتها،

- عدم احترام الآجال التعاقدية،

- طول آجال الاستشارة الإدارية لكثرة المتدخلين وتغلب النظرة القطاعية لدى بعضها وعدم احترامها للآجال القانونية،

- عدم التزام العديد من البلديات بآراء بعض المصالح الإدارية وتمسكها بطلبات توسع عمراني مشطة أو بإدخال تعديلات متكررة على مشاريع أمثلة التهيئة العمرانية وخاصة في مستوى مراحلها النهائية مما يتطلب في إعادة إجراءات المصادقة والتعليق للعموم عليها،

- غياب نصوص ترتيبية تضبط الآجال التي لم يتم ضبطها من طرف مجلة التهيئة الترابية والتعمير على غرار إجراءات المصادقة على قرار التحديد ومعاينة مناطق التوسع العمراني وإجراءات المصادقة في مستوى رئاسة الحكومة.

- ضعف قدرة المصالح الجهوية والمحلية على متابعة تنفيذ مقتضيات أمثلة التهيئة العمرانية واتخاذ الإجراءات القانونية لاحترام التراخيص العمرانية والحد من البناء الفوضوي.

**بالنسبة للبرنامج الفرعي3: الإسكان**

– الهدف الأساسي للبرنامج الفرعي "الإسكان" هو توفير السكن اللائق وتحسين الظروف السكنية من خلال وضع برامج تستجيب لحاجيات كل الفئات الاجتماعية وخاصّة ذوي الدخل المحدود والمتوسط وتوفير المرافق الأساسية والتجهيزات الجماعية، لكن المؤشرات التي تمّ اختيارها لا تعكس الصورة الحقيقية لما يحدث على أرض الواقع حيث أن مختلف البرامج التي تنجز عن طريق القطاع المنظم لتوفير السكن لا تمثل إلا20 %من المجموع العام للبنايات التي تنجز على المستوى الوطني. كما تنجز عدّة برامج عن طريق مؤسسات ووزارات أخرى تعنى بالعناية بالرصيد السكن القائم وتحسين ظروف العيش بالأحياء السكنية، لكن تظل وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية هي المؤهلة لوضع الاستراتيجيات لتحقيق هاته الأهداف المنشودة.

ولتحقيق الأهداف وتحسين القدرة على الأداء هناك عدة إشكاليات تتمثل بالخصوص في:

- ندرة الأراضي الصالحة للبناء مما انجر عنه انتشار البناء الفوضوي وتكاثر الأحياء العشوائية.
- غلاء الأسعار مما انجر عنه غلاء في كلفة المساكن وعدم التوازن بين العرض والطلب.
- عزوف المقاولات على المشاركة في طلبات العروض.
- عزوف الباعثين العقاريين على توفير المساكن الاجتماعية التي تمول عن طريق الفوبرولوس.
- كثرة الأطراف المتداخلة في تنفيذ مختلف البرامج ونقص في التنسيق بينها.
- تطوير المنظومة التشريعية لتتلاءم مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والوضعية الحالية للرصيد السكني.
- محدودية الإمكانيات البشرية لإنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي مقارنة بتعدد الأطراف المتداخلة مع إيجاد الحلول الملائمة لجميع الصعوبات التي تعرقل سير الإنجاز بالنسق المطلوب.
- تأخير في تحديد قائمات المنتفعين بالمساكن والمقاسم الاجتماعية من قبل اللجان الجهوية المحدثة على مستوى كل ولاية وما تتطلبّه حراسة المساكن الجاهزة من مصاريف للحفاظ عليها من الاستيلاء والسرقة.
- وجود عدة إشكاليات مع بعض المستلزمين العموميين تتمثّل في طلب إنجاز أشغال إضافية على حساب البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي بالإضافة إلى النسق البطيء لإنجاز أشغال الربط بالشبكات مقارنة بنسق إنجاز أشغال البناء مما يساهم في تعطيل خلاص مستحقات الباعثين العقاريين من ناحية، وفي تأجيل استلام أشغال بناء المساكن من ناحية أخرى.

## 2.4 الاقتراحات لتدارك الإشكاليات

**بالنسبة للبرنامج الفرعي 1: التهيئة الترابية**

- دعوة المصالح المركزية والجهوية لتسهيل الوصول إلى المعطيات اللازمة لدراسات التهيئة الترابية وذلك عبر نشرها عبر المواقع الإلكترونية الرسمية للوزارات،
- مزيد تنظيم القطاع وذلك بإصدار كراس الشروط المتعلقة بممارسة نشاط التهيئة الترابية والعمرانية،
- تحديد آجال الاستشارات وتطبيق مبدأ عدم الإجابة كموافقة ضمنية،
- تقليص آجال الحصول على موافقة السلط الجهوية والمحلية على دراسات التهيئة الترابية

**بالنسبة للبرنامج الفرعي 2: التعمير**

رغم المجهودات المبذولة في هذا المجال برزت عدة اشكاليات سواء على مستوى التخطيط والتنمية بمختلف جهات البلاد والتنسيق بين المتدخلين في السياسات القطاعية وكذلك على مستوى الآليات المعتمدة لإحكام استعمال المجال الترابي والتخطيط العمراني من طرف مختلف المتدخلين بما يساعد على توفير السكن اللائق لكافة شرائح المجتمع وتحسين ظروف عيش المواطنين.

- ضبط الآجال التي لم يتم تحديدها من طرف مجلة التهيئة الترابية والتعمير والمتعلقة بدراسات أمثلة التهيئة العمرانية سواء في إطار نصوص ترتيبية أو في إطار دليل إجراءات كمرجع لكافة المتدخلين،
- تدعيم تكوين وتطوير الكفاءات الفنية محليا وعلى مستوى الإدارات الجهوية للتجهيز لإحكام القيام بمهام برمجة ومتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية والسهر على تطبيقها وعند الاقتضاء دعوة كل بلدية ترغب في مراجعة مثال تهيئتها العمرانية لوضع فريق عمل قار لمتابعة الدراسة ولمساعدة مكتب الدراسات في النفاذ للمعطيات العمرانية على غرار الوحدات المحدثة بإدارة التعمير.

**بالنسبة للبرنامج الفرعي 3: الإسكان**

- مراجعة النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بتوفير السكن الاجتماعي وتحسين ظروف العيش (البعث العقاري – البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي– صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء– الصندوق الوطني لتحسين السكن).
- توفير مقاسم اجتماعية صالحة للبناء للحد من ظاهرة البناء الفوضوي.
- توحيد برامج تحسين السكن على مستوى وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (الصندوق الوطني لتحسين السكن، برامج تهذيب وادماج الاحياء السكنية – برامج التنمية الجهوية ...).
- دعم الإدارات المركزية والجهوية بالعنصر البشري والمادي لتدارك الإخلال وتحسين القدرة على الأداء.

- وضع برامج وآليات للضغط على الكلفة والحدّ من انتشار التوسع العمراني العشوائي.
- إحداث نصوص قانونية خاصة بالبنايات المتداعية للسقوط في إطار التدخل للعناية بالرصيد السكني القائم.
- العمل على مراجعة أدوات التعمير لتكون أدوات برمجة واستشراف لا أدوات تسوية وضعيات.
- البحث عن حلول لتجاوز الإشكاليات مع المستلزمين العموميين لتفادي التأخير في آجال استلام المساكن الاجتماعية.

# البرنامج 4

# تطوير وتنمية قطاع البناء

**رئيس البرنامج: السيد مالك مشارك مدير عام البنايات المدنية**

## 1- التقديـــم العـــام للبرنامج

### 1.1 تقديم البرامج الفرعية

يتكون البرنامج 4 "تطوير وتنمية قطاع البناء"من برنامجين فرعيين وهما:

**أ- البرنامج الفرعي 1: السياسة الوطنية للبناء**

ترتكز الإستراتيجية الوطنية في قطاع البناء على خطة وطنية كفيلة بتنمية وتطوير البناء المستدام في إطار سياسة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار العنصر البيئي والتطور التكنولوجي في المجال. وتهدف الإستراتيجية المذكورة إلى انجاز مشاريع بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة بما يعزز البناء المستدام.

وقد دأبت الإدارة العامة للبنايات المدنية على إيلاء الأهمّية القصوى لمختلف المستجدات التقنية والفنّية في تصميم وإنجاز مشاريع مقتصدة للطاقة من خلال اعتماد منهجية آليّة، حيث يتم تعميم التدابير المتعلقة بالعزل الحراري للأسطح والجدران واللجوء قدر الإمكان لاستعمال الطاقات المتجددة والمواد المقتصدة للطاقة، وذلك في مختلف مراحل إنجاز المشروع

وتتمحور التوجهات الكبرى في مجال السياسة الوطنية للبناء حول:

تعزيز التشريعات والقوانين في مجال البناء المستدام

تطوير وتنمية البناء المستدام

تأهيل مختلف المتدخلين في قطاع البناء

**ب - البرنامج الفرعي 2: مثالية البناء العمومي**

تنجز الإدارة العامة للبنايات المدنية عددا هاما من المشاريع الوطنية. وتتابع الإدارة العامة للبنايات المدنية المشاريع في مختلف مراحلها منذ البرمجة الوظيفية والفنية ومختلف مراحل الدراسات ومتابعة الإنجاز إلى حين استلامها.

### 2.1 تقديم أهداف البرنامج

تتمثل أهداف البرنامج 4 "تطوير وتنمية قطاع البناء" وفقا للمحاور الإستراتيجية والأولويات للبرنامج فيما يلي:

- الهدف 1.1.4: تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية

- الهدف 1.2.4 : ادخال الممارسات الجيدة عند انجاز البنايات العمومية

## 2-تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

### 2-1- أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج

تتمثل أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج فيما يلي :

- ✓ تحسين الخدمات المتعلقة بالترخيص لمكاتب الدراسات والمهندسين المستشارين والمراقبين الفنيين والخبراء في المساحة والمقاولات ومتابعتهم.
- ✓ السهر على حسن التصرف في الصفقات وعقود المصممين.
- ✓ السهر على انجاز أشغال المشاريع المفوضة في الآجال.
- ✓ التحكم في كلفة المشاريع المفوضة.

### 2-2- أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج

تتمثل أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج فيما يلي:

**أ – البرنامج الفرعي عدد 1: السياسة الوطنية للبناء**

- بالنسبة للهدف:1.1.4 تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية
- انجاز بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة.
- تعزيز قدرات التدخل للإدارة العامة للبنايات المدنية في مجال البناء المستدام بهدف تطوير القدرات الفنية للمتدخلين في تصميم وانجاز البنايات المستدامة.

**ب – البرنامج الفرعي عدد 2: مثالية البناء العمومي**

- **بالنسبة للهدف1.2.4:** ادخال الممارسات الجيدة عند انجاز البنايات العمومية
- التحكم في المشاريع المنجزة من قبل صاحب المنشأ المفوض.
- الاستشارة والمساعدة الفنية لإنجاز مشاريع البنايات غير المدنية في مراحل معينة من الانجاز.

**المشاريع الجديدة:**

مشروع تهيئة وتوسعة الملعب الاولمبي بسوسة

مشروع بناء المبيت الجامعي بصراورتان بالكاف

**المشاريع المتواصلة:**

- مشروع بناء مستشفى قوات الأمن الداخلي بالمرسى (القسط الخامس)
- مشروع بناء المبيت الجامعي ببرج السدرية

- مشروع بناء المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بالمهدية
- مشروع بناء المعهد الأعلى للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بالقيروان
- مشروع بناء المستشفى الجهوي بسبيطلة صنف (ب)
- مشروع بناء المعهد العالي للمنظومات الصناعيّة بقابس
- مشروع بناء المستشفى الجامعي بصفاقس
- مشروع بناء المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت
- مشروع بناء مقر الإدارة العامة للديوانة
- مشروع بناء وحدة سجنية ببلي من ولاية نابل
- مشروع بناء الحي التكنولوجي بالعقبة (في إطار المساعدة الفنية)
- مشروع تهيئة المعبر الحدودي بالذهيبة من ولاية تطاوين

# 3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019

## 1.3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

**جدول عدد:3**
**تنفيذ ميزانية البرنامج 4 لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات**
**التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

| البرامج والبرامج الفرعية | ق.م الأصلي 2019 | ق.م التكميلي 2019 (1) | إنجازات 2019 (2) | الانجازات مقارنة ق.م االتكميلي 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (2) - (1) | نسبة الإنجاز % (1) /(2) |
| **نفقات التصرف** | 11 904 | 11 904 | 11 606 | -825 | 97,5% |
| التأجير العمومي | 11 419 | 11 419 | 11 703 | -808 | 102,5% |
| وسائل المصالح | 485 | 485 | 299 | -17 | 61,6% |
| التدخل العمومي | 0 | 0 | 0 | 0 | 0,0% |
| **نفقات التنمية** | 3 920 | 3 920 | 4 951 | -18 | 126,3% |
| **الاستثمارات المباشرة** | 3 920 | 3 920 | 4 951 | -18 | 126,3% |
| على الموارد العامة للميزانية | 3 920 | 3 920 | 4 951 | -18 | 126,3% |
| على موارد القروض الخارجية الموظفة | 0 | 0 | 0 | 0 | 0,0% |
| **التمويل العمومي** | 0 | 0 | 0 | 0 | 0,0% |
| على موارد الميزانية | 0 | 0 | 0 | 0 | 0,0% |
| على موارد القروض الخارجية الموظفة | 0 | 0 | 0 | 0 | 0,0% |
| **صناديق الخزينة** | 0 | 0 | 0 | 0 | 0,0% |
| **المجموع العام للبرنامج دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات** | 15 824 | 15 824 | 16 557 | -843 | 104,6% |

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

بلغت ميزانية 2019 المخصصة لبرنامج تطوير وتنمية قطاع البناء 15 824 ألف دينارا، مسجلة ارتفاعا بنسبة 9% مقارنة بميزانية 2018. ويعود هذا الارتفاع بالأساس الى الزيادة في نفقات التأجير. وتمثل اعتمادات التصرف حوالي 72 % من الاعتمادات المخصصة للبرنامج، في حين لا تمثل اعتمادات التنمية سوى نسبة 28 %.

ويبين الرسم الموالي توزيع الاعتمادات(الدفع) حسب طبيعة النفقة:

**رسم بياني عدد:3**
**مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرنامج 4 لسنة 2019**
**التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)**

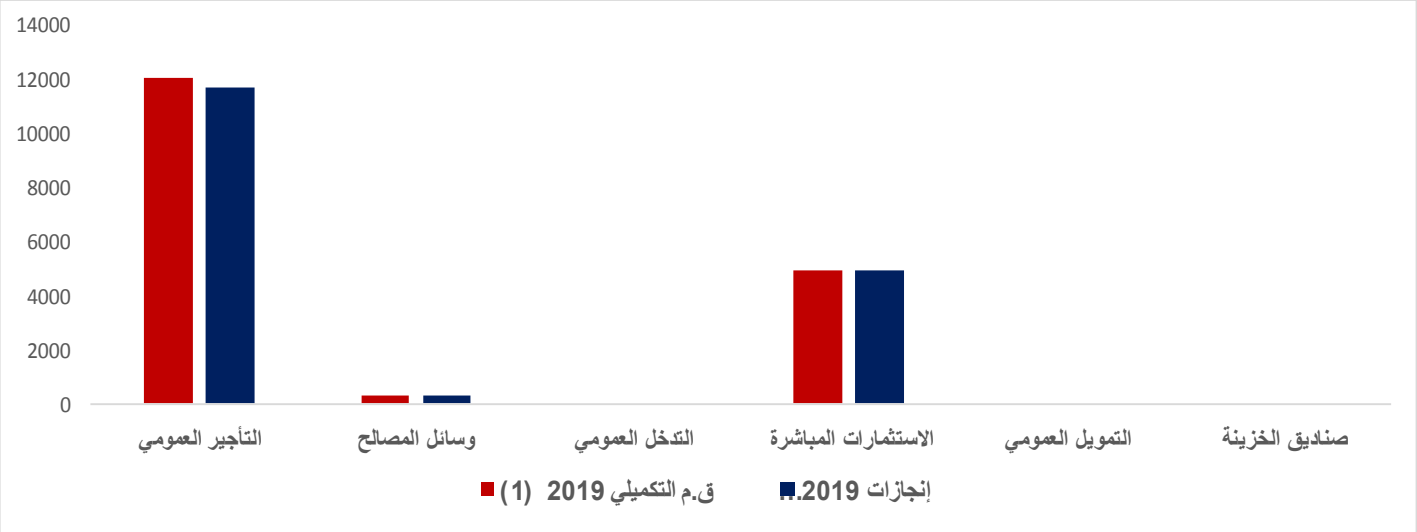


**جدول عدد:4**
**تنفيذ ميزانية البرنامج 4لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات**
**التوزيع حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

| بيان البرامج الفرعية | ق.م الأصلي 2019 | ق.م التكميلي 2019 (1) | إنجازات 2019 (2) | الانجازات مقارنة ق.م االتكميلي 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (2) - (1) | نسبة الإنجاز % (1) /(2) |
| السياسة الوطنية للبناء | 9 630 | 9 630 | 9 374 | -646 | 97,3% |
| مثالية البناء العمومي | 6 194 | 6 194 | 7 183 | -197 | 116,0% |
| المجموع | 15 824 | 15 824 | 16 557 | -843 | 104,6% |

بلغت ميزانية 2019 المخصصة لبرنامج تطوير وتنمية قطاع البناء 15 824 ألف دينارا حيث توزع الاعتمادات كالآتي بين البرامج الفرعية:

- 57 % البرنامج الفرعي 1: " السياسة الوطنية للبناء"
- 43 % البرنامج الفرعي 1: "مثالية البناء العمومي

وبلغت نسبة استهلاك الاعتمادات الخاصة بالبرنامج 95%. وقد تم انجاز حوالي 94% من الميزانية المخصصة للبرنامج الفرعي " السياسة الوطنية للبناء" بعنوان سنة 2019 في حين لم تمثل نسبة الانجاز 97 % من الميزانية المخصصة للبرنامج الفرعي "مثالية البناء العمومي" بعنوان نفس السنة ويرجع ذلك أساسا إلى صرف اعتمادات الدفع المتعلقة بإنجاز الأشغال المتعلقة بالإعداد للقمة العربية لسنة 2019.

ويبين الرسم الموالي توزيع الاعتمادات(الدفع) بين البرامج الفرعية:

**رسم بياني عدد:4**

**مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2019**

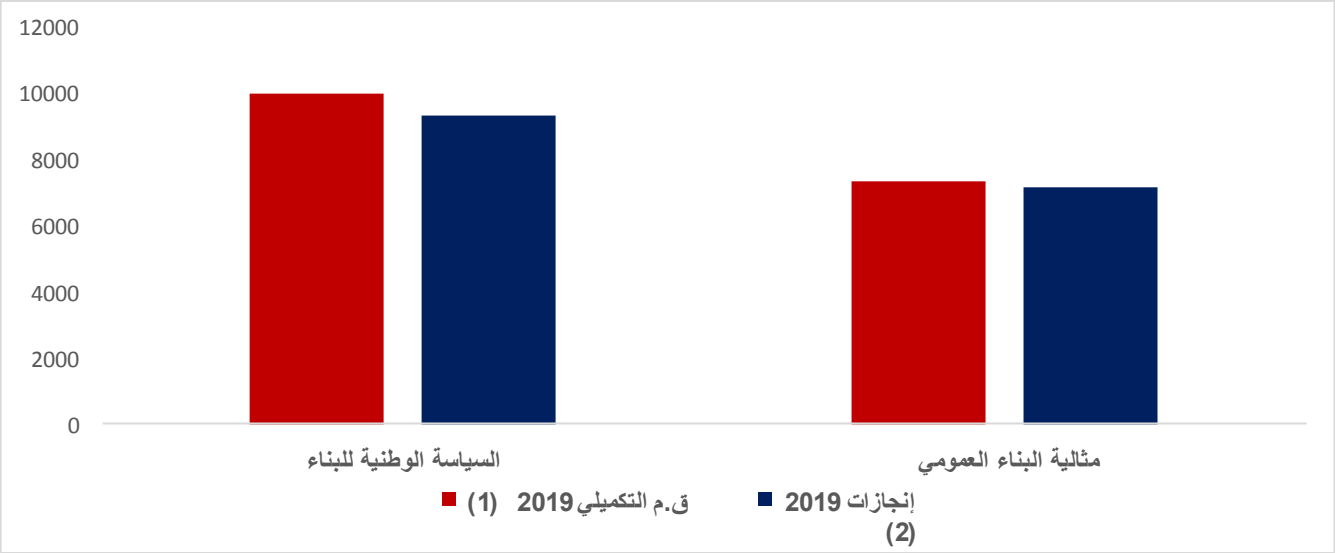


## 2.3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

**جدول عدد5**

**مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.1.4:**

**تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية**

| الهدف الإستراتيجي 1.1.4: تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية | مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | إنجازات 2018 | تقديرات 2019 | إنجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة إنجازات 2019 بتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أ | ب | ج | د = ج-أ | د/أ % | م = ج - ب | م / ب % |
| | المؤشر 1.1.1.4: النجاعة الطاقية للبنايات | السنة/م2/kwh | 78 | 77 | 77 | -1 | -1,28% | 0 | 0,00% |
| | المؤشر 2.1.1.4:عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة | عدد | 15 | 30 | 23 | 8 | 53,33% | -7 | -23,33% |

رسم بياني عدد5

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.1.4:

تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية

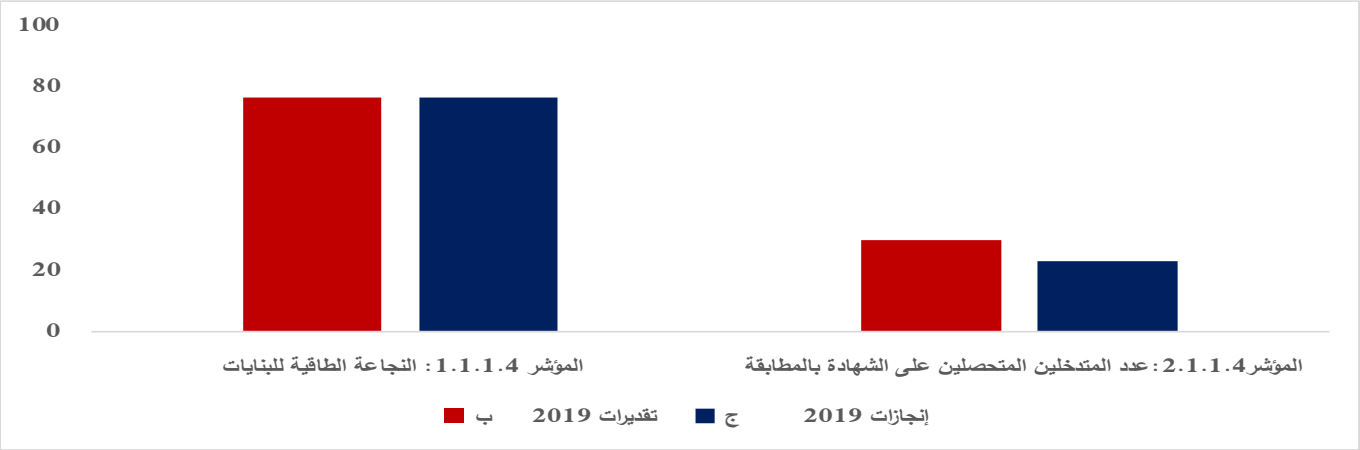


جدول عدد 6

مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.2.4 :

إدخال الممارسات الجيّدة عند انجاز البنايات

| الهدف الإستراتيجي 1.2.4: إدخال الممارسات الجيّدة عند انجاز البنايات | مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | إنجازات 2018 | تقديرات 2019 | إنجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة إنجازات 2019 بتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أ | ب | ج | د = ج–أ | د/أ % | م = ج – ب | م / ب % |
| | المؤشر 1.2.1.4: نسبة رضاء أصحاب المنشآت | % | 60 | 65 | 65 | 5 | 8,33% | 0 | 0,00% |

رسم بياني عدد 6

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.2.4:

إدخال الممارسات الجيّدة عند انجاز البنايات

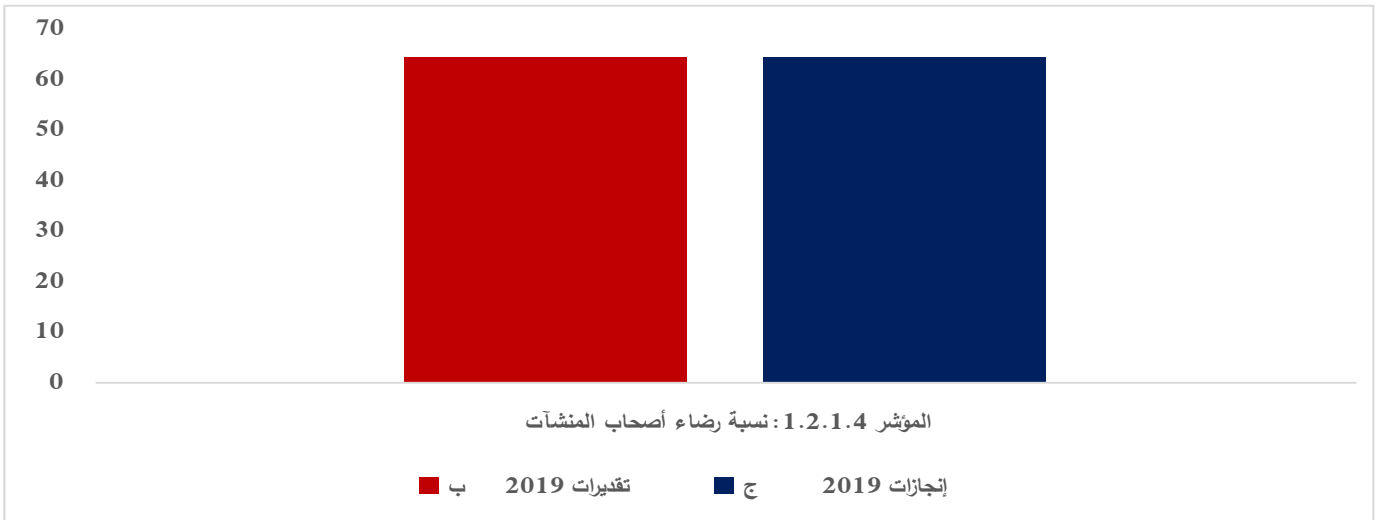

- **الهدف 1.1.4: تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية**

**تقديم الهدف: يساهم** هذا الهدف في تحسين جودة الخدمات المسداة إلى المتعاملين مع الإدارة من مصممين ومراقبين فنيين ومقاولين.

**المؤشر 1.1.1.4: النجاعة الطاقية للبنايات العمومية**

تم تسجيل نسبة 100% لمؤشر النجاعة طاقية بالنسبة لسنة 2019 أي بقيمة تقدر بـ 77 كيلواط ساعة /م2/السنة مقابل نفس القيمة سنة 2018 (كلما كانت قيمة المؤشر منخفضة يكون المؤشر في تحسن ايجابي).

**المؤشر 2.1.1.4: عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة**

- لا يزال الانخراط في منظومة الجودة من قبل المتدخلين في قطاع البناء ضعيف جدا حيث لا تتعدى نسبة المتحصلين على شهادة المطابقة في الجودة 0.3 % من جملة المتدخلين في القطاع. ورغم عملية التحسيس فقد سجل مؤشر عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة سنة 2019 نسبة تطور ضعيفة مقارنة بسنة 2018. ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

✓ الضعف الهيكلي والتنظيمي لعدد هام من شركات المقاولات (خاصة الاشخاص الطبيعيين في الصنف الادنى لممارسة النشاط) مما يصعب الحصول على شهادة المطابقة

✓ عدم وجوبية الحصول على الشهادة بالمطابقة لممارسة النشاط بالنسبة للمصممين والمقاولات.

✓ عدم اعتماد الحصول على الشهادة بالمطابقة ضمن الشروط الفنية لاختيار المصممين والمراقبين الفنيين والمقاولات في الصفقات العمومية.

- **الهدف 1.2.4: إدخال الممارسات الجيّدة عند انجاز البنايات**

**المؤشر 1.1.2.4: نسبة رضاء أصحاب المنشآت**

تعتبر وزارة التجهيز صاحب المنشأ المفوض في ميدان البنايات المدنية بالنسبة للمشاريع الوطنية طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 مؤرخ في 31 جويلية 2017. وبتلك الصفة تكلف خاصة بدراسة وتنفيذ المشاريع وتبرم اتفاقيات الدراسات وصفقات الأشغال وتقوم لهذا الغرض بمتابعتها ومراقبتها والتصرف فيها. الى غاية استلام البناية من قبل صاحب المنشأ. ويعتبر انجاز المشروع في الآجال والتحكم في الكلفة من بين أهم العناصر المساهمة في تحقيق رضاء أصحاب المنشأ. وفي هذا الإطار تم سجل مؤشر رضاء أصحاب المنشآت قيمة ايجابية تقدر بـ 65 %. ويعود عدم التمكن من انجاز بعض المشاريع في الآجال الى عوامل خارجة عن نطاق صاحب المنشأ المفوض (ضعف الامكانيات المادية والبشرية للمقاولة أثناء الانجاز، التأخير في خلاص مستحقات المقاولات، ...) وكذلك الشأن بالنسبة لتجاوز الكلفة نتيجة التغييرات المطلوبة من قبل صاحب المنشأ على البرنامج الوظيفي للمشروع...

## 4 – التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء

نظرا أن هذا البرنامج خاص بإنجاز المشاريع المفوضة، وأن قيمة الاستثمارات به غير ذات أهمية، في إطار مراجعة التنزيل العملياتي للمهمة فقد وقع إلحاقه بالبرنامج 2 "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشأة "ضمن البرنامج الفرعي الثاني "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشاة"، مما سينجر عنه تعديل في خارطة المهمة لتتكون من ثلاثة برامج عملياتية وبرنامج قيادة ومساندة.

### 1.4. أهم الإشكاليات والنقائص

✓ **البرنامج الفرعي 1.4: السياسة الوطنية للبناء**

- ضعف الإطار التشريعي والترتيبي في مجال النجاعة الطاقية للبنايات.
- محدودية مجال تطبيق التقنين الحراري في المباني.
- ضعف التحسيس والتوعية لأهمية الإمكانيات المتاحة من الاقتصاد في الطاقة واستعمال المواد الايكولوجية.
- عدم الاستغلال الامثل للمواد الايكولوجية المتوفرة في السوق المحلية.

✓ **البرنامج الفرعي 2.4: مثالية البناء العمومي**

- ضعف الامكانيات المادية والبشرية للمقاولة وللإدارة أثناء انجاز المشروع مما ينعكس سلبا على الآجال وبالتالي على رضاء أصحاب المنشآت.
- عدم التثبت من الدراسات المتعلقة بالمشروع مما ينجر عنه زيادة في الكميات وبالتالي ارتفاع الكلفة.

### 4-2- الاقتراحات لتدارك الإشكاليات

التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها لتدارك الاختلالات في تنفيذ مؤشرات البرامج:

✓ **البرنامج الفرعي 1.4: السياسة الوطنية للبناء**

إدماج التشريعات والقوانين المتعلقة بالبناء المستدام من خلال اقتراح نصوص قانونية تطور وتشجع على البناء المستدام من خلال إدماج الجوانب المتعلقة بالبناء المستدام في التشريعات والقوانين مع الأخذ بعين الاعتبار الإنجازات التي تم تحقيقها والتوجهات العالمية.

تنمية وتطوير البناء المستدام من خلال تعزيز الحوار حول البناء المستدام وتحسيس مختلف المتدخلين في المجال حول الأسس التي تمكن من تنمية وتطوير البناء المستدام مع دراسة الوضعية الحالية والمعارف والمهارات والانجازات المتواجدة على الصعيدين الوطني والعالمي. والعمل على ارساء إستراتيجية تحاور وتحسيس تمكن من تسهيل إنشاء بنايات مستدامة وكذلك اقتراح تنفيذ وتفعيل إجراءات مثل إنشاء " الجائزة الوطنية للبناء المستدام" وتنظيم تظاهرات موجهة إلى جميع المتدخلين في مجال التصميم والتصور والبناء مما يمكن من نقل إضافات للمعارف الأساسية .

تعزيز قدرات التدخل للإدارة العامة للبنايات المدنية في مجال البناء المستدام بهدف تطوير القدرات الفنية للمتدخلين في تصميم وانجاز البنايات المستدامة بالإدارة العامة للبنايات المدنية وذلك عن طريق تنمية المهارات من خلال ورشات عمل وتظاهرات إعلامية ودورات تدريبية وكذلك من خلال المساعدة الفنية لإعداد تصميم مستدام لمشروع نموذجي.

- ✓ **البرنامج الفرعي 2.4: مثالية البناء العمومي**

الاسراع في اتخاذ الاجراءات الادارية الضرورية قصد تفادي التأخير في انجاز الاشغال طبقا للتشريع الجاري به العمل في المجال.

مزيد التثبت في الدراسات المتعلقة بالمشروع والعمل على التحديد الدقيق للبرنامج الوظيفي للمشروع بما يحول دون ادخال تغييرات عليه أثناء الانجاز.

# البرنامج 9

# القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: السيد حاتم عيشاوية مدير عام المصالح المشتركة

## 1- التقديـــم العـــام للبرنامج

يعمل برنامج "القيادة والمساندة" على دعم مردودية قطاع التجهيز من خلال توفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية وتسخيرها لخدمة المتدخلين في القطاع من أجل تحقيق الأهداف المرسومة والحرص على تركيز إدارة عصرية باستعمال التقنيات الإعلامية ووسائل الاتصال الحديثة.

### 1.1 تقديم البرامج الفرعية

يتكون البرنامج9 "القيادة والمساندة" من برنامجين فرعيين وهما:

أ- البرنامج الفرعي 1: القيادة

ب- البرنامج الفرعي 2: المساندة

### 2.1 تقديم أهداف البرنامج

تتمثل أهداف البرنامج 9 "القيادة والمساندة"وفقا للمحاور الإستراتيجية والأولويات فيما يلي:

- الهدف 9-1-1: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها
- الهدف 9-2-1: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية

## 2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج

1.2 أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج

تمثل دور برنامج القيادة والمساندة في دعم مجهود الوزارة خلال سنة 2019 لتطوير قطاع البنية الأساسية عبر توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع ودعم الموارد البشرية بالترقيات والتكوين وتطوير استغلال الإمكانات المادية وتحسين الخدمات الإدارية وإحكام التصرف في الوسائل المتاحة وحماية حقوق الإدارة والمواطنين المتعاملة معهم من خلال:

- تطوير نسبة تأطير الأعوان وتكوينهم ورسكلتهم في مختلف مجالات التصرف ذات العلاقة ببرامج المهمة للرفع من مردودية العمل الإداري وجودته وتمكين الإطارات والأعوان من مواكبة المستجدات الإدارية والعمل على تطوير الإدارة
- مواصلة تركيز الإتصال الإلكتروني (البوابات والأنترانات، الأنترنات ...) وتطوير التصرف الإلكتروني للوثائق،
- ترشيد وحسن تنفيذ النفقات في مختلف بنود مصاريف التسيير،

- تحسين التصرف في البنايات والتجهيزات والعمل على صيانتها،
- العمل على تحقيق التوجهات الوطنية في ترشيد استهلاك الطاقة،
- مواصلة تركيز منظومة الرقابة الداخلية وإدارة الجودة للرفع من نجاعة وفاعلية التصرف الإداري وضمان جودة الخدمات المسداة وفقا للمعايير الدولية،
- تطوير النظام المعلوماتي واستعماله من قبل الأعوان ووضع الخدمات المسداة من قبل الوزارة على الخط.

2.2 أهم الإنجازات والأنشطة والمشاريع الكبرى التي تم القيام بها لتحقيق أهداف البرنامج

يتكون برنامج القيادة والمساندة من برنامجين فرعيين يسهران على دعم ومساندة البرامج العملياتية من خلال التوظيف الأمثل للموارد البشرية والمادية الضرورية لتنفيذ المشاريع المبرمجة وتحقيق الأهداف المرسومة. وفي هذا الإطار تسعى الهياكل الإدارية إلى إرساء إدارة عصرية ترتكز على التقنيات الحديثة من تجهيزات وشبكات وبرمجيات ووضعها في خدمة مختلف المتدخلين في هذا القطاع.

حيث تمثلت أولويات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2019 في توفير الوسائل البشرية والمادية الضرورية لحسن تنفيذ البرامج من خلال:

- ✓ انتداب أعوان من المفروزين أمنيا،
- ✓ تعزيز الإدارة بأعوان عن طريق الإلحاق أو النقلة
- ✓ مواصلة إجراءات إستراتيجية إعادة توظيف الأعوان باعتبار وأن الوزارة من بين الوزارات النموذجية في هذا المجال
- ✓ توسيع استعمال التقنيات الإعلامية الحديثة لفائدة الإطارات والأعوان بمختلف الإدارات المركزية والجهوية حيث تم:
  - اقتناء تجهيزات لفائدة المصالح المركزية والجهوية.
  - توسيع حسابات للتراسل الإلكتروني الداخلي Lotus.
  - الشروع في تركيز منظومة التراسل الإلكتروني الداخلي والخارجي " عليسه "
  - انطلاق دراسة لتأهيل قاعة التحكم في الشبكات بمقر الوزارة Data Center،
  - الحرص على توفير الوسائل المادية واللوجيستية لكافة البرامج العملياتية
  - إبرام اتفاقية لتأهيل موقع واب الوزارة وصيانته،
  - العمل على توحيد العمل الإداري بين مختلف هياكل الوزارة مركزيا وجهويا
  - الشروع في رقمنة الملفات الإدارية
- ✓ الترفيع في نسبة التأطير بالإدارة من خلال الحرص على إنجاز برنامج الترقيات في الآجال
- ✓ توسيع قاعدة الأعوان المنتفعين ببرامج التكوين حيث تم:
  - تنظيم ورشات تكوين على المستوى الجهوي والمركزي قام بتنشيطها إطارات من الوزارة واستهدفت بالأساس المنتدبين الجدد من تقنيين ومهندسين،

- تنظيم ملتقيات دورية للمديرين الجهويين والإطارات المكلفة بالشؤون الإدارية والمالية والعقارية والأرشيف بالإدارات الجهوية
- التكوين في سياقة المعدات،
- الشروع في تركيز الرقابة الداخلية،
- الشروع في تركيز منظومة الجودة،
- قيادة حوار التصرف في إطار إعداد وتنفيذ الميزانية والبرمجة السنوية للنفقات
- توفير المعطيات الإحصائية لباقي البرامج،
- السهر على إعداد النصوص القانونية والتشريعية والترتيبية المتعلقة بعمل الوزارة.

# 3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2019

## 3-1-تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج

## 3-2-

جدول عدد:3
تنفيذ ميزانية البرنامج 9 لسنة2019مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

| البرامج والبرامج الفرعية | ق.م الأصلي 2019 | ق.م التكميلي 2019 (1) | إنجازات 2019 (2) | الانجازات مقارنة ق.م االتكميلي 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (2) - (1) | نسبة الإنجاز % (1) /(2) |
| **نفقات التصرف** | 35 371 | 40 825 | 32 685 | -8 140 | 80,1% |
| التأجير العمومي | 26 499 | 30 748 | 22 702 | -8 046 | 73,8% |
| وسائل المصالح | 6 401 | 5 979 | 5 932 | -47 | 99,2% |
| التدخل العمومي | 2 471 | 4 098 | 4 051 | -47 | 98,9% |
| **نفقات التنمية** | 3 790 | 3 790 | 3 492 | -298 | 92,1% |
| **الاستثمارات المباشرة** | 3 790 | 3 790 | 3 492 | -298 | 92,1% |
| على الموارد العامة للميزانية | 3 790 | 3 790 | 3 492 | -298 | 92,1% |
| على موارد القروض الخارجية الموظفة | 0 | 0 | 0 | 0 | 0,0% |
| **التمويل العمومي** | 0 | 0 | 0 | 0 | 0,0% |
| على موارد الميزانية | 0 | 0 | 0 | 0 | 0,0% |
| على موارد القروض الخارجية الموظفة | 0 | 0 | 0 | 0 | 0,0% |
| **صناديق الخزينة** | 0 | 0 | 0 | 0 | 0,0% |
| **المجموع العام للبرنامج دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات** | 39 161 | 44 615 | 36 177 | -8 438 | 81,1% |

**رسم بياني عدد 3:**

**مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج 9 لسنة 2019**

**التوزيع حسب طبيعة النفقة(اعتمادات الدفع)**

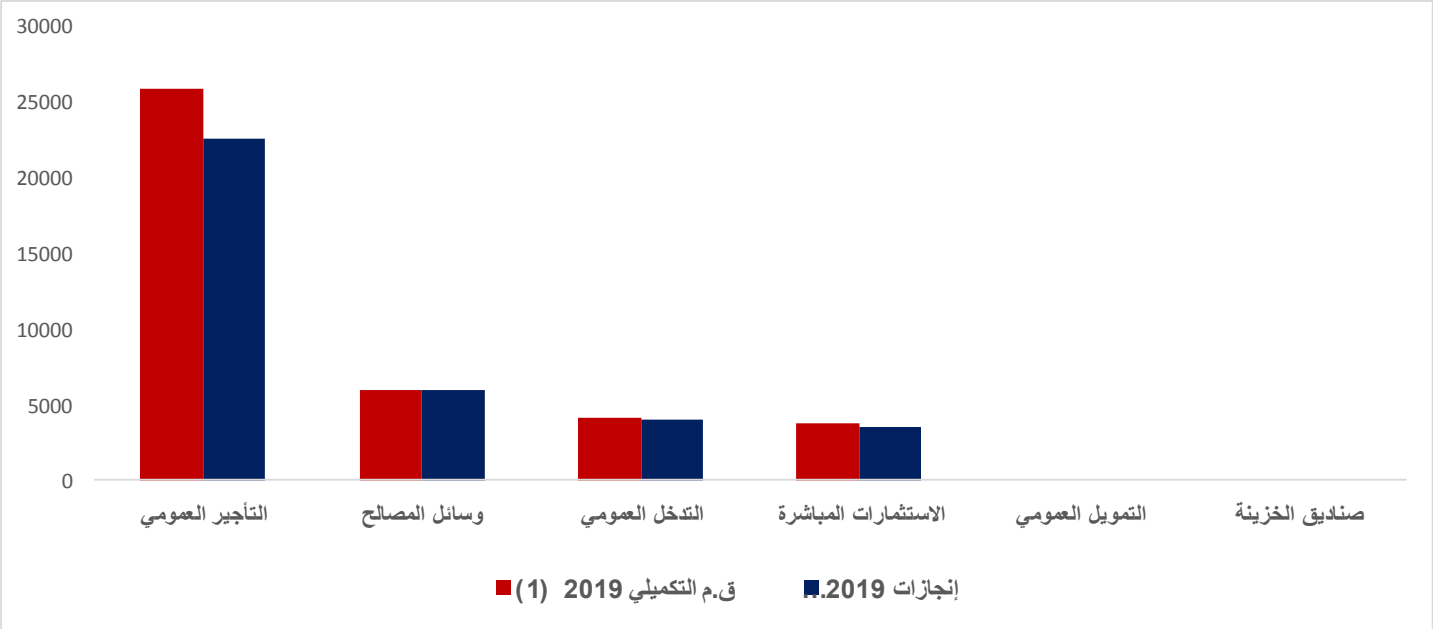


**جدول عدد 4:**

**تنفيذ ميزانية البرنامج 9 لسنة 2019 مقارنة بالتقديرات**

**التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

| بيان البرامج الفرعية | ق.م الأصلي 2019 | ق.م التكميلي 2019 (1) | إنجازات 2019 (2) | الانجازات مقارنة ق.م االتكميلي 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | المبلغ (2) - (1) | نسبة الإنجاز % (1)/(2) |
| **القيادة** | 7 589 | 7 845 | 7 464 | -381 | 95,1% |
| **المساندة** | 31 572 | 36 770 | 28 731 | -8 039 | 78,1% |
| **المجموع** | 39 161 | 44 615 | 36 177 | -8 438 | 81,1% |

**رسم بياني عدد 4:**
**مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2019**

الوحدة: ألف دينار

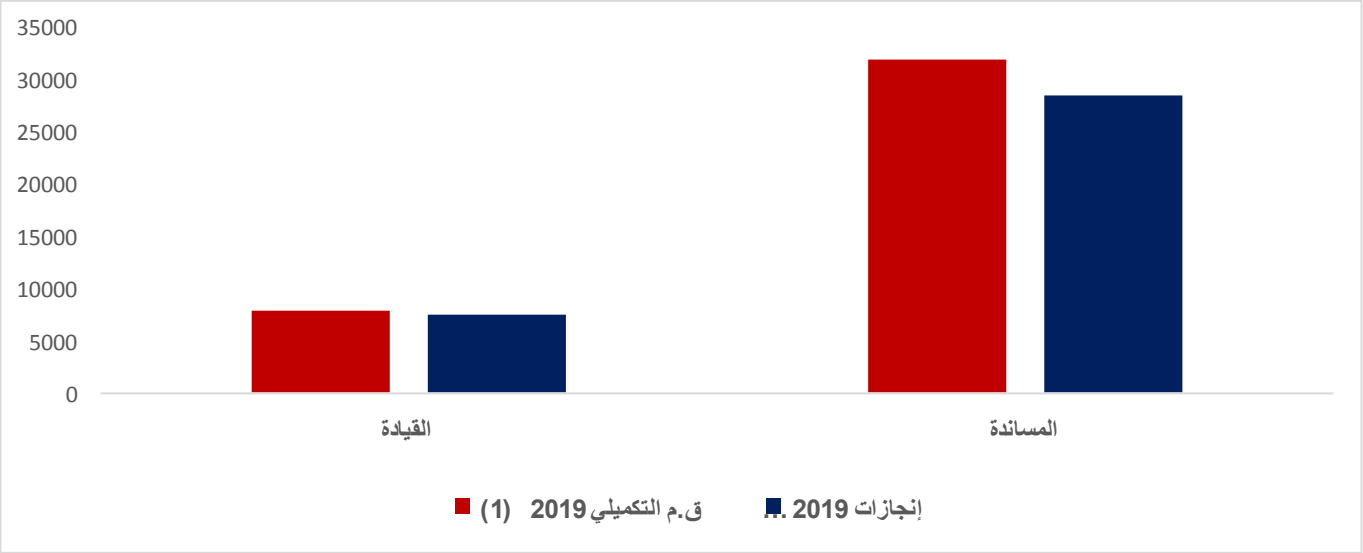


## 3-3- تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها

**جدول عدد 5:**
**مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.1.9:**
**الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها**

| الهدف الإستراتيجي 1.1.9: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها | مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | إنجازات 2018 | تقديرات 2019 | إنجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة إنجازات 2019 بتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أ | ب | ج | د = ج-أ | د/أ % | م = ج - ب | م / ب % |
| | المؤشر 1.1.1.9: نسبة الرضا على الخدمات المسداة من طرف الإدارة | % | 51 | 53 | 44,7 | -6 | -12,35% | -8 | -15,66% |
| | المؤشر 2.1.1.9: نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج | % | 96 | 97 | 84,0 | -12 | -12,50% | -13 | -13,40% |
| | المؤشر 3.1.1.9: نسبة صرف إعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر | % | 70 | 73 | 87,0 | 17 | 24,29% | 14 | 19,18% |

رسم بياني عدد 5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.1.9:

الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها

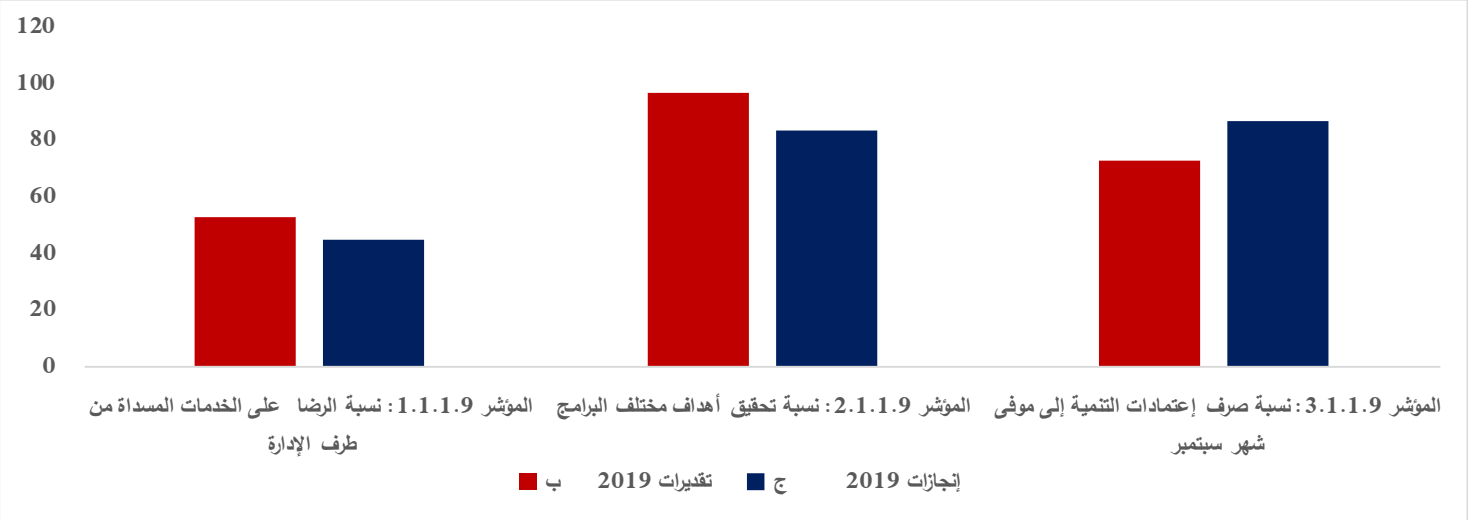


جدول عدد 6 :

مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.2.9:

نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية

| الهدف الإستراتيجي 1.2.9: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية | مؤشرات قيس الأداء | وحدة المؤشر | إنجازات 2018 | تقديرات 2019 | إنجازات 2019 | مقارنة بين 2018 و2019 | | مقارنة إنجازات 2019 بتقديرات 2019 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أ | ب | ج | د = ج-أ | د/أ % | م = ج - ب | م / ب % |
| | المؤشر 1.1.2.9: تطور كتلة الأجور | | -0,30 | 7,54 | 11,56 | 11,86 | -2,61% | 4,02 | 53,32% |
| | المؤشر 2.1.2.9: عدد أيام التكوين لكل عون | | 3,00 | 4,00 | 1,80 | -1,20 | -40,00% | -2,20 | -55,00% |

**رسم بياني عدد6:**

**مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف الإستراتيجي 1.2.9:**

**نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية**

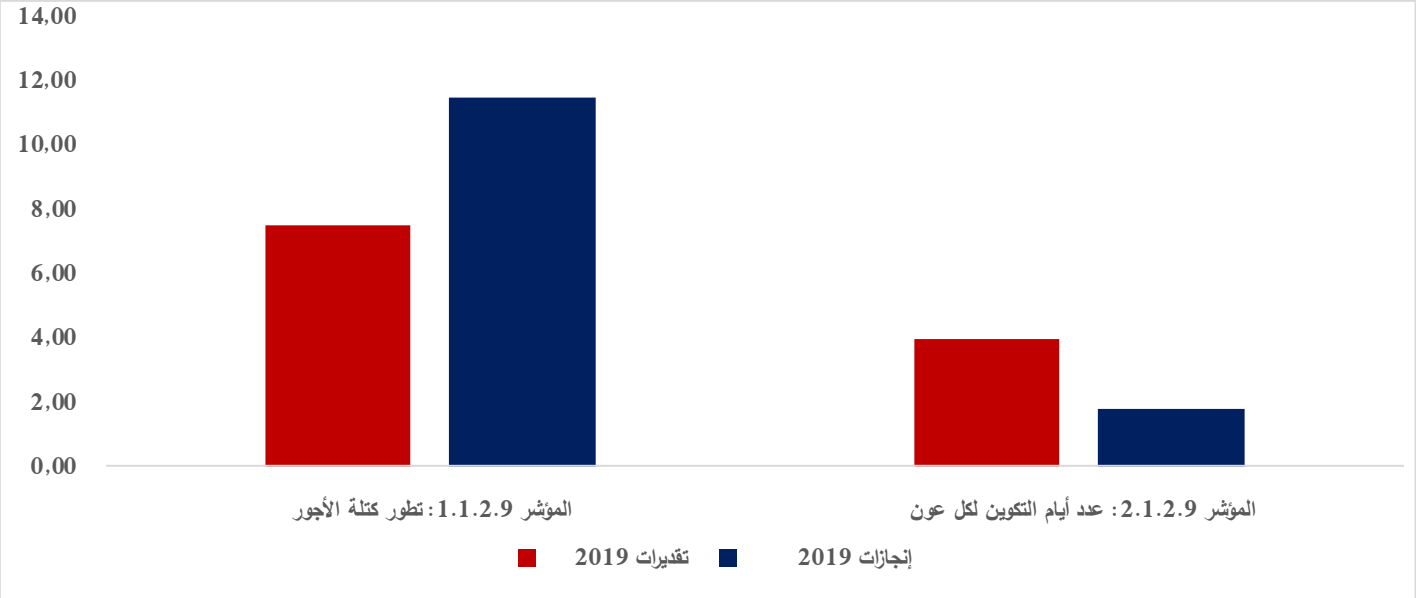


- **الهدف 1.1.9: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها**

– تقديم الهدف: يتمثل الهدف في تطوير نظم المعلومات والإتصال بين الوزارة والمتدخلين من جهة وبين الوزارة والمواطن من جهة أخرى مع الحرص على إرساء نظام الجودة في كل هياكل الوزارة وتطوير جانب الاستشراف والتنسيق ومتابعة المشاريع وتأمين التعريف ببرامج المهمة وإنجازاتها.

- **الهدف 1.2.9: نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية**

– تقديم الهدف: يتمثل الهدف في العمل على توفير خدمات إدارية متطورة لفائدة البرامج الأخرى والموظفين والمؤسسات المتعاملة مع الإدارة وتوسيع استعمال التقنيات الإعلامية الحديثة وتطويعها لمزيد من الإطارات والأعوان مختلف مصالح الوزارة وتنفيذ برنامج الإنتدابات قصد دعم بقية البرامج العملياتية بالكفاءات اللازمة وإنجاز الترقيات والدورات التكوينية لتطوير الكفاءات والمهارات المهنية وتوفير الوسائل اللوجستية والمادية لتنفيذ المشاريع وتحقيق الأهداف التنموية.

## تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2019:

**الهدف 1.1.9 : الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها**

✓ **المؤشر 1.1.1.9: نسبة الرضا على الخدمات المسداة من طرف الإدارة**

يهدف المؤشر إلى قيس درجة رضا المتعاملين مع الإدارة على الخدمات الإدارية المسداة ويتضمن أسئلة عن المعطيات العامة وأسئلة عن الخدمات المسداة من طرف الوزارة والمتمثلة في خدمات الإستقبال وبرامج صيانة الطرقات وتأمين

السلامة المرورية ومشاريع البنايات المدنية وأمثلة التهيئة العمرانية وحماية المدن من الفيضانات وبرامج السكن الاجتماعي وخدمات إسناد التراخيص للباعثين العقاريين والخدمات الإدارية والمالية و إجراءات الإنتزاع من أجل المصلحة العامة, وقد حقق هذا المؤشر نسبة الرضا عن الخدمات المسداة من طرف الإدارة سنة 2019 نسبة 44.7%

✓ **المؤشر 2.1.1.9: نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج**

بلغت نسبة إنجاز هذا المؤشر ما يقارب 87% بعنوان سنة 2019 مقارنة بتقديرات نفس السنة والتي حُددت بما نسبته 97% أي بنسبة تراجع بحوالي 3% مقارنة بالإنجازات الفعلية لسنة 2019 (التي سجلت نسبة إنجاز بـ 84%). ويمكن تفسير هذه النسبة نظرا لتراجع نسب تحقيق جملة من المؤشرات قيس الأداء الخاصة البرنامج 3 "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان" على غرار المؤشر 1.1.1.3"عدد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية التي تم إنجازها قبل سنة 2010" الذي بلغت نسبة إنجازه 56% والمؤشر 2.1.1.3: "نسبة إنجاز المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني" بنسبة إنجاز قدّرت بحوالي 33% مقارنة بتقديرات سنة 2019 والمؤشر 1.3.3.3"عددالمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة" بنسبة إنجاز ناهزت 64% والمؤشر 2.1.1.4: عدد المتدخلين المتحصلين على الشهادة بالمطابقة المتعلق بالبرنامج 4 "تطوير وتنمية قطاع البناء" الذي سجل نسبة إنجاز بحوالي 77% مقارنة بتقديرات 2019إضافة إلى المؤشري قيس الأداء 1.1.2.9 "عدد أيام التكوين لكل عون" و2.2.2.9 تطور كتلة الأجور من البرنامج 9 "القيادة والمساندة" بنسبتي إنجاز قدرتا بـ 45% و75% تباعا. هذا، وقد شهدت بعض المؤشرات نسب إنجاز هامة لأهداف البرامج مثل المؤشر 1.1.2.1: "مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة" والمؤشر 1.2.1.1: "النسبة التراكمية لتقدم انجاز تهيئة المسالك الريفية" والمؤشر 1.1.1.2 : "النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي" والمؤشر 2.1.1.2 : "النسبة السنوية لجهر منشآت الحماية" والمؤشر 1.1.1.4: "النجاعة الطاقية للبنايات" والمؤشر 1.2.1.4: "نسبة رضاء أصحاب المنشآت" والمؤشر 3.1.1.9 "نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر".

تجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أنه لم يتم الأخذ بعين الاعتبار عند احتساب المؤشر 2.1.4.9 :نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج لنتائج المؤشرات التالية:

- المؤشر 2.1.2.1: "جودة الجسور" نظرا لعدم استكمال الدراسات الفنية لبعض الجسور لتحديد نوعية التدخل واعداد بنك معلومات للجسور.
- المؤشر 2.2.2.2: "مستوى الأداء الفني للمشاريع المنجزة في إطار احكام انجاز المشاريع المفوضة" حيث تم اعتماد هذا المؤشر سنة 2019 عوضا عن مؤشر "النسبة التراكمية لتنفيذ المخطط المديري لموانى الصيد البحري" غير أنّه لم يتم استلام أي مشروع وقتيا سنة 2019. وعليه فإن قيمة المؤشر لا يمكن احتسابها.
- المؤشر 1.1.2.3 "نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية و أمثلة التهيئة العمرانية" والمؤشر2.1.2.3 : "مساحة الأراضي الفلاحية المستهلكة لكل ساكن" خاصة وأنه لم يتم خلال سنة 2019 المصادقة على أمثلة التهيئة

العمرانية باعتبار أن سنة 2019 تعتبر سنة انتقالية نظرا للتنقيحات المدخلة على التشريعات والنصوص القانونية المنظمة لمجال التهيئة العمرانية وذلك عقب صدور مجلة الجماعات المحلية وفي انتظار المصادقة على مجلة التنمية والتهيئة الترابية والتعمير والنصوص التطبيقية لمجلة الجماعات المحلية ، وبما أنّ طريقة احتساب المؤشرين المذكورين تعتمد أساسا على امثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها فانه يتعذر احتساب هذين المؤشرين بالنسبة لسنة 2019.

- ✓ **المؤشر 3.1.1.9 : نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر**

قدرت نسبة استهلاك الاعتمادات في موفى شهر سبتمبر من سنة 2019 ب87%متجاوزة التقديرات المبرمجة والمقدرة بنسبة 83% ويرجع ذلك أساسا في جانب أول إلى حجم الإستثمارات المنجزة سنة 2019 مقارنة بالسنوات الأخيرة بالإضافة إلى مواصلة إنجاز المشاريع المبرمجة سابقا وإلى إعادة تشغيل العديد من المشاريع المعطلة بفضل المساعي المبذولة لحل الإشكاليات العالقة نذكر منها خاصة تلك المرتبطة بالوضعيات العقارية وكذلك المتابعة المستمرة لإنجاز المشاريع وعقد الجلسات الدورية للحث على مزيد الرفع من نسق صرف الاعتمادات والحرص على تذليل الصعوبات العقارية والمالية وتلك المرتبطة بالإجراءات والمقاولة.

وفي جانب ثاني إلى انخفاض في اعتمادات الدفع المرسمة والتي لم تغطي احتياجات الوزارة مقارنة بحجم المشاريع حيث شهدت سنة 2019 نسق سريع في صرف اعتمادات التنمية لخلاص مستحقات المقاولات والمتعاملين مع الإدارة وتم تسجيل مخلدات قدرت ب 360 مليون دينار ستتم تسويتها على ميزانية سنة 2020.

ينتظر من توقعات سنة 2020 أن تنخفض النسبة مقارنة بسنة 2019 إلى 70%ويعود هذا بالأساس إلى توقف حضائر الأشغال طيلة فترة الحجر الصحي الناتج عن مجابهة جائحة الكورونا حيث ستقتصر الفترة الأولى على خلاص ما تخلد من مستحقات أصحاب الصفقات على أن يعود النسق العادي خلال نهاية الثلاثية الثانية و بقية السنة هذا مع تسجيل نفس الإشكال المتعلق بحجم اعتمادات الدفع المرسمة والتي لا تغطي احتياجات الوزارة مقارنة بحجم المشاريع حيث أن الاعتمادات المتوفرة سيتم صرفها على المشاريع المتواصلة وبذلك سيقع تسجيل تأخير في انطلاق المشاريع الجديدة المبرجمة سنة 2020.

كما تسعى الوزارة مع مصالح وزارة المالية لترسيم الإعتمادات الكافية للسنوات القادمة والعودة إلى النسق العادي للصرف وبلوغ نسبة 75% سنة 2023،

**الهدف 1.2.9 : نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية**

- ✓ **المؤشر1.1.2.9: نسبة تطور كتلة الأجور:**

يهدف هذا المؤشر إلى التحكم في نسبة تطور كتلة الأجور من خلال الحفاظ على نفس حجم كتلة الأجور. بلغت نسبة تطور كتلة الأجور 11.56% سنة 2019 مسجلة بذلك نسبة إنجازات تقدر بـ 100% وهي نسبة تعتبر إيجابية بما أنها تتماشى مع الهدف من المؤشر والمتمثل في المحافظة على نفس كتلة الأجور حيث كان من المتوقع صرف مبلغ 94 مليون دينار لكن تم صرف مبلغ 91 مليون دينار.

✓ **المؤشر 2.1.2.9: عدد أيام التكوين لكل عون:**

انتفع بالتكوين بعنوان سنة 2019، 3584 عونا موزعين أساسا على الأصناف أ1 وأ2 وأ3. وبلغ مؤشر المنتفعين ببرامج التكوين لسنة 2019 معدل 1،8 يوم تكوين لكل عون (مقابل توقعات لتحقيق 3.5 أيام تكوين لكل عون).

كما تجدر الإشارة في هذا السياق أنّه بالرغم من المجهودات المبذولة لتحقيق الأهداف المنشودة لم تتمكن مصالح التكوين من بلوغ التوقعات المتعلقة بمؤشر قيس الأداء بعنوان سنة 2019 حيث سجل انخفاض في نسبة المؤشر ويفسر ذلك بالأساس إلى التعقيدات الإجرائية المتعلقة بتطبيق إجراءات الصفقات العمومية الخاصة بالدراسات على صفقات التكوين، وكذلك عدم التمكن من إنجاز البرنامج الكامل للتكوين والمدرج بالمخطط السنوي للتكوين بعنوان 2019.

ويذكر أن من بين المنتفعين بالتكوين، فهناك 2028 عونا موزعين على الإدارات الجهوية أي ما يعادل نسبة 56%.

كما تم تسجيل انتفاع 1430 منتفعا من الإناث أي ما يعادل نسبة 40% من العدد الجملي للمنتفعين.

## 4- التوّجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

### 4-1- أهم الإشكاليات والنقائص

- إعطاء أهمية للإستبيان من طرف المتعاملين مع الإدارة،
- عدم توفر قانون إطار،
- عدم التوازن بين الأصناف المشاركة في جميع مراحل التكوين،
- يمكن للعون الواحد المشاركة في دورة تكوينية تدوم عدّة أشهر (مراحل التكوين المستمر) أو عدة دورات تكوينة قصيرة المدى وبالتالي يتم سحب هذه المدة على بقية الأعوان عند احتساب المؤشر،
- يمكن لنفس العون المشاركة في أكثر من تكوين،
- عدم توفر قاعدة معطيات شاملة ودقيقة،
- تتسم المعطيات المدرجة بمنظومة " إنصاف " أحيانا بعدم الوضوح.
- عدم ضبط الاحتياجات في ميدان التكوين بالدقة اللازمة.
- عدم التمكن من إنجاز نسبة هامة من الدورات التكوينية المبرمجة في المخطط السنوي للتكوين.
- عدم إعطاء الجانب التقييمي للتكوين الأهمية اللازمة.

- عدم تطابق بين المهام الموكولة للمنتفعين بالتكوين مع محاور الدورات التكوينية
- عقد اجتماعات دورية لرؤساء البرامج والبرامج الفرعية والمديرين الجهويين لمتابعة تنفيذ ميزانية التنمية
- مباشرة زيارات ميدانية لتذليل مختلف الصعوبات التي قد تعيق نسق إنجاز المشاريع
- الحرص على توفير الاعتمادات الضرورية لجملة المشاريع المبرمجة
- عقد جلسات مع مصالح وزارة المالية للتعريف بمشاغل القطاع في ظل النقص في الإعتمادات الدفع
- تحيين النصوص الترتيبية المتعلقة بالمشاكل العقارية نذكر منها خاصة قانون الانتزاع
- إستباق التصفية العقارية ومتابعة الإجراءات والتقليص منها
- توفير رصيد عقاري والتقليص من إجراءات تغيير الصبغة
- الحصول على التراخيص الضرورية والتنسيق مع المتدخلين العموميين قبل الإعلان عن طلب العروض
- توفير الإعتمادات الضرورية مسبقا والتسريع في خلاص المقاولات
- مراجعة منظومة وآلية تحويل الإعتمادات إلى الجهات والتصرف فيها بغية تقليص الآجال وإرساء مرونة في التصرف
- تفعيل المنظومة الوطنية لمتابعة المشاريع العمومية
- تطبيق مقتضيات القانون الأساسي الجديد للميزانية ومنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
- توفير كافة المعطيات الإحصائية لمؤشرات بقية البرامج.

### 4-2-الاقتراحات لتدارك الإشكاليات

- مزيد تحسيس مسؤولي البرامج والبرامج الفرعية والخلايا بالإدارات الجهوية بجدوى إتقان منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف من خلال دورات تدريبية وتكوينية في هذا المجال،
- اعتماد نظام إعلامية لجمع وتحليل المعطيات الخاصة بمؤشرات قيس الأداء لتسجيل عملية تحليل وتقسيم النتائج،
- وضع قاعدة بيانات خاصة لمتابعة التصرف في الأعوان المباشرين والانتدابات والترقيات والتكوين سعيا لتأمين تطوير نسبة التأطير وإعداد برنامج الانتدابات بالعدد اللازم والاختصاصات المطلوبة وتعويض الأعوان المحالين على التقاعد،
- إيجاد حلول جذرية وعملية للمشاكل العقارية وبالتالي الإسراع في نسق إنجاز المشاريع،
- فتح المجال لحوار التصرف،
- تركيز منظومة الرقابة الداخلية
- إحداث نظام معلوماتي قادر على توفير معلومات وإحصائيات دقيقة حول المسار التكويني لكل عون والمتدخلين في العملية التكوينية.
- تطبيق أساليب علمية ودقيقة لتحديد الإحتياجات التكوينية.

- الحث على مزيد التحري في تعيين المنتفعين بالتكوين والربط بين موضوع التكوين والمهام الفعلية للعون.
- التركيز أكثر على التكوين عن بعد.
- تطبيق أساليب علمية ودقيقة لتقييم العملية التكوينية
- تأخر إنجاز الأشغال لظروف طارئة وقاهرة خارجة عن نطاق الإدارة.
- تعطل المشاريع نتيجة المشاكل العقارية أو مشاكل المقاولة.
- تطور نسق صرف اعتمادات التنمية يعود للهياكل المكلفة بتنفيذ المشاريع
- حجم الإعتمادات المرسمة لها تأثير مباشر على المؤشر سواء بالزيادة أو بالنقصان
- تركيز منظومة متابعة المشاريع العمومية